جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان : العلوم الإنسانية
الفرع: تاريخ
التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر
رقم:

إعداد الطالبين:
عبد الله جعيدر
طارق براهيمي

يوم: 27/06/2022

استرجاع السيادة الوطنية وإعادة بناء الدولة الجزائرية

1962-1992

لجنة المناقشة:

مغنية غرداين	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيسا
حورية ومـــان	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
نصيرة براهمي	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية:2021 – 2022

الشكر والعرفان

نشـــــــكر الله عزوجل الذي بتوفيق منه وبفضل منه تمكنا من انجاز هذه المذكرة.

نتـــقدم بالعرفان والشكر الجزيل إلى الدكتورة الفاضلة : ومـان حـوريـة.

على ملاحظاتها وتوجيهاتها لنا، وكذا على صبرها طيلة إشـرافها على هذه المذكرة.

كـــــــما نشكر جزيل الشكر جميع الآساتذة الذين ساهموا في تكويننا بالاضافة إلى الزملاء الذين قدموا لنا المساعدة مهما كانت طبيعتها، والى كل من قدم لنا تشجيعا مهما بلغت درجته.

كـــــــما اشكر كل من مد لـي يد العون من قريب أو بـعيد ولـو بـالدعـاء بظهر الغيب ، بورك فيهم جميعا وجزاهم الله عني الجزاء الاوفى ، والله المسؤول ان ينفع بهذا العمل على قدر العناية فيه وان يجعله خالصا لوجهه الكريم انه على ذلك والقادر عليه.

الإهـــداء

الحمدلله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى اما بعد :

الحمدلله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا

هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربننا.

لكل الاساتذة الذين ساندونا بنصائحهم القيمة وزودونا بالمعلومات

في انجاز هذا العمل طيلة هذا المشوار وقاسمننا لحظاته رعاهم الله ووفقهم كلا من:

عيادة علي ،فريح لخميسي ، حوحو رضا.

والـى كل قسم العلوم الانسانية وجميع دفعة 2022م

جـامـعـة مـحـمـد خـيـضـر بـسـكـرة

الـى كل من كان لهم اثر على حياتنا ، والـى كل من أحبهم قـلبنا ونسيهم قلمنا.

بوذيبة بلقاسم و بلخضر صليحة.

كشاف الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	يمثل توزيع الأراضي لعام 1979 (1000هكتار).	143
2	يمثل حجم الإنتاج الحيواني لعامي (1979-1980).	144
3	يبين صادرات الجزائر خلال الفترة 1986-1992 (مليون دولار).	146
4	يبين الصادرات والواردات الغذائية خلال فترة (1989-1992)	146
5	تطور الديون الخارجية وخدماتها للفترة (1979-1992)	147

مـقـدمـــة

خرجت الجزائر من دائرة الاستعمار بعد كفاح مريروصراع طويل وملاحم دامية، من الجهاد الكبير الذي قاده رجال من زمن الأبطال ضد الاستدمارالاستيطاني الفرنسي، لتصل الجزائر في نهاية المطاف إلى شاطئ الاستقلال.

لكنها وجدت نفسها محطمة الهياكل القاعدية ومدمرة في شتى المجالات،أما الشعب الجزائري فكان غارقا في ظلمات الجهل والمرض والتخلف والفقر.فوقع على عاتق هذه الدولة الحديثة الطموحة عبء كبير، وكان لازما على الرجال الذين سيتحملون هذا العبء وهذه المسؤولية أن يحددوا الإستراتيجية التي ستسير على خطاها الجزائر لتصل إلى تنمية شاملة.

تعتبرالنصوص الوثائقية ذات أهمية بالغة في الدراسات التاريخية كونها تؤرخ لمرحلة من المراحل، فهي تحتوي على مادة فكرية ثرية، والنصوص الأساسية للثورة الجزائرية هي وثائق تاريخية تعبر عن فكرها وبرنامجها وتصورها المستقبلي، فهي أهم المصادر التي نفهم من خلالها اهداف الثورة ومبادئها وسياساتها وحجم الأفكار التي كانوا يعقدونها على الثورة وايديولوجيتها، وتشكل النصوص الثلاث للثورة (بيان أول نوفمبر 1954م، ميثاق الصومام 1956م، ميثاق طرابلس 1962م)، أهم تلك النصوص التي حددت أيديولوجة العمل الثوري والتخطيط لاسترجاع السيادة الوطنية وإعادة بناء الدولة الجزائرية.

فكان أول من تقلد زمام هذه المهمة المتمثلة في حكم الجزائر هو الرئيس أحمد بن بلة، الذي حكم الجزائر وضع جد صعب ومع ذلك فقدبذل جهدا كبيرا لتحسين الوضع، لكن و قبل أن يكمل عمله إنقلب عليه قائد الأركان هواري بومدين و حل محله، فقام بثورات ثلاث زراعية و صناعية و ثقافية.

و من هنا جاء موضوع بحثنا مركزا على السياسة التي اتبعها كل من الرئيس احمد بن بلة و الرئيس هواري بومدين والشاذلي بن جديد في إعادة بناء دولة مستقلة عن الارث الاستعماري ومواكبة للتطور الذي شهده العالم في تلك الفترة.

اسباب اختيار الموضوع:

وإن من الدواعي والأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع وهي:

1- الرغبة في البحث عن إشكالية بناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال

2- معرفة مجهودات واعمال كل من احمد بن بلة وهواري بومدين والشاذلي بن جديد من اجل التنمية في جميع المجالات.

3- الرغبة الملحة في دراسة مرحلة مهمة ومفصلية من تاريخ الجزائر المعاصر وبالتحديد مرحلة بناءالدولة الجزائرية.

4- معالجة واعطاء صورة شاملة لبناء الدولة الجزائرية في الفترة 1962-1992.

إن كل هذه الأسباب دفعتنا الى تناول هذا الموضع وجعلتنا شغوفين لمعرفة المزيد من تاريخ بلادنا

اهداف الدراسة: و كانت أهدافنا من هذه الدراسة هي:

1. إعادة الاعتبار للرئيس احمد بن بلة بالدراسة والتحدث عن الانجازات التي قام بها من خلال فترة حكمه بنوع من الموضوعية خاصة و إن كانت كتابات كثيرة قد أجحفت في حقه و وافترت عليه.
2. التأكيد على أهمية الزراعة في تنمية الدول النامية وحديثة الاستقلال

و في خضم هذه التطورات و مع تعاقب الحكومات بدأنابدراسة حكومة احمد بن بلة التي غطت المرحلة الأولى من الاستقلال وواجهت الظروف الصعبة، إلى غاية 19 جوان 1965، ليحل محلها حكومة تزعمها مجلس الثورة، الذي قاد التغيير الذي سمي بالتصحيح الثوري من 19 جوان 1965 إلى غاية ديسمبر 1978، و الذي تزامن مع وفاة الرئيس هواري بومدين، الذي عرف بعدها شغورا رئاسي،و الذي خلفه السيد رابح بيطاط، الرئيس المجلس الشعبي، لمدة 45 يوما و التي كانت مرحلة كافية لانعقاد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني، الذي انتخب السيد الشاذلي بن جديد أمينا عاما، و هو نفسه الذي أصبح مرشحا لرئاسة الجمهورية، و التي تولاها بعد انتخابه فيما بعد.

هذا الموضوع الذي نحن بصدد تناوله بالبحث و الدراسة بالرغم من كونه مهم جدا إلا انه إلى الآن لم يلق الاهتمام الكافي، و نرجو أن يحظى بالاهتمام في المستقبل القريب.

الإشكالية المطروحة هي:

من خلال دراستنا لموضوع بناء الدولة الجزائرية واهم المواثيق التي رسمت معالم الدولة وكذلك التغيرات التي حدثت في الفترة الزمنية 1962-1992 ممايجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

فيما تمثلت الأيديولوجية التي بنيت عليها أسس الدولة الجزائرية بعد استرجاع السيادة الوطنية؟

و قد أثارت هذه الإشكالية عدة تساؤلات أهمها:

- ماهي ابرز المبادئ وأسس الدولة الجزائرية في مواثيق الثورة الجزائرية ؟
- ماهي اهم التحولات والتغيرات التي شهدتها الجزائر في فترة حكم الرئسين احمد بن بلة و هواري بومدين ؟
- وماهي الظروف التي عرفتها الجزائر قبل تولي الشاذلي بن جديد السلطة ؟
- هل تمكن الرئيس الشاذلي بن جديد من اتمام الإصلاحات التي قدمها الرئيس هواري بومدين ؟

المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي بهدف انجاز دراسة تكون تشمل الاحداث التاريخية التي حددت معالم بناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي لانه الأنسب في وصف الأحداث فضلا على اعتمادنا على المنهج السردي في بعض الأحيان لسرد بعض المقررات، كما اعتمدنا على المنهج المقارن للمقارنة بين العلاقات التي ربطت الجزائر مع بعض الدول العربية و الغربية على سبيل المثال أو المقارنة بين مختلف الحركات المعارضة للرئيس احمد بن بلة و الغرض من اعتماد هذا المنهج هو الوصول إلى مقاربات عامة و نتائج محورية.

كما حاولنا الاعتماد على المنهج التحليلي لنحلل الوثائق التي اعتمدنا عليها في دراستنا. و لمعالجة هذا الموضوع و الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذا البحث الى اربعة فصول.

وكان أول هذه الفصول الفصل الاول: بعنوان **الدولة الجزائرية في مواثيق الثورة الاساسية 1954-1962**، وجاء فيه ثلاثة عناصر الأول بعنوان الدولة الجزائرية من خلال بيان اول نوفمبر 1954 ، والثاني بعنوان الدولة الجزائرية في ميثاق الصومام 1956، أما العنصر الثالث الدولة الجزائرية في ميثاق طرابلس 1962 ،اما ثاني هذه الفصول فكان **بعنوان الدولة الجزائرية بين الارث الاستعماري والصراعات الايديولوجية 1962-1965 في عهد بن بلة**. و قد ضمناه في أربع عناصر، تناولنا في العنصر الأول احمد بن بلة

رئيسا للدولة الجزائرية وفي العنصر الثاني تطرقنا فيه إلى الصراعات الايديولوجية وتأثراتها على مختلف المجالات وفي العنصر الثالث أوردنا اعادة بناء البنية التحتية للدولة الجزائرية،أما العنصر الرابع فتناولنا فيه اعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري وضمناه قضية الانقلاب الذي قاده العقيد هواري بومدين على الرئيس.

ويأتي الفصل الثالث بعنوان **بناء دولة على اسس ايديولوجية اشتراكية في عهد الرئيس هواري بومدين** ويندرج تحت هذا الفصل أيضا أربع عناصر تعرضنا في أولى هذه العناصر هواري بومدين رئيس للدولة الجزائرية ، ثم تطرقنا في العنصر الثاني الشرعية الثورية وتكريس النظام العسكري على حساب النظام السياسي واتبعناه العنصر الثالث بعنوانرؤية اقتصادية جديدة لبناء دولة مستقلة عن الشركات الاجنبية وهي من أضخم و أعظم الانجازات التي قام بها الرئيس هواري بومدين ،أما آخر عنصر ويأتي في المرتبة الرابعة تطبيق العدالة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري .

ويأتي الفصل الرابع بعنوان **الدولة الجزائرية الليبرالية في عهد الشاذلي بن جديد 1979 -1992** ويندرج تحت هذا الفصل أيضا أربع عناصر تعرضنا في أولى هذه العناصر فترة حكم الشاذلي بن جديد ،ثم تطرقنا في العنصر الثاني النظام السياسي من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية ،والعنصر الثالث بعنوان بناء نظام اقتصادي ليبرالي وتشجيع نظام الخوصصة ،

أما آخر عنصر يأتي في المرتبة الرابعة بعنوان التحولات الاجتماعية والثقافية من مجتمع اشتراكي الى لمجتمع ليبرالي واثره على استقرار المجتمع الجزائري ، وانهينا بحثنا ودراستنا بخاتمة ضمناها أهم النتائج التي توصلنا إليها.

وإن دراسة موضوع كهذا لا يتم دون الرجوع إلى المصادر و المراجع و من ثمة اعتمدنا على جملة من المصادر و أهمها كتاب: الرئيس احمد بن بلة يكتشف عن أسرار ثورة الجزائر لمؤلفه احمد منصور، و هو فعلا كتاب قيم أفادنا كثيرا في موضوع بحثنا و من دونه لما كان بإمكاننا انجاز هذا الموضوع بأي شكل من الأشكال و نقصد بالذكر فترة حكم احمد بن بلة، كذلك اعتمدنا على مصدر آخر يتمثل في كتاب احمد بن بلة حديث معرفي شامل لمؤلفه محمد خليفة و الذي أفادنا أيضا.

المصدر الثالث هو كتاب بالثورة وفي الثورة و بالثورة حوار مع بومدين لمؤلفه لطفي الخولي الذي مكننا فعلا من التعرف على الرئيس الراحل و كذا التعرف على فكره و منهجه، اما فيما يخص المراجع فان

بعضها كان مهما جدا في دراستنا و ما أمكننا الاستعانة به و نخص بالذكر كتاب النخبة الحاكمة في الجزائر من 1962 إلى 1989 لمؤلفه الطاهر خرف الله، و على نفس الدرجة من الأهمية كتاب الدين و الدولة من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر لمؤلفه جورج الراسي، كذلك كتاب الحكومات الجزائرية فضلا عن كتب أخرى باللغة الأجنبية كذلك بعض الجرائد و المجلات و الموسوعات و رسائل التخرج و كذا الأقراص المضغوطة.

أما الصعوبات التي واجهتنا وعرقلت مسيرتنا فهي عديدة:

أولها: صعوبة الحصول على المصادر الأصلية والمراجع المتخصصة في الموضوع

ثانيا: تضارب في الاراء التي عالجب موضوع الدراسة

ثالثا: الموضوع الذي وقع اختيارنا عليه يحوم حوله الكثير من التحفظ من قبل النظام

الفصل الاول:

الدولة الجزائرية في مواثيق الثورة الاساسية

1962-1954.

أولا: الدولة الجزائرية في بيان أول نوفمبر 1954

أ – دولة ديمقراطية :

كشف بيان[1] أول نوفمبر 1954م من خلال عرض برنامجه السياسي الذي تعتزم الثورة إنجازه عن الهدف الأساسي الذي اندلعت من أجله، وحدده بـ "الاستقلال الوطني"، بواسطة إقامة الدولة الجزائرية واسترجاع سيادتها.

غير أن هذا المطلب أو الهدف كان معلن عنه منذ الوهلة الأولى في أدبيات الحركة الوطنية [2]، وهاهي جبهة التحرير تكرسه مبرهنة على أنها منظمة ثورية تهدف إلى التغيير الشامل بالقضاء على النظام الاستعماري وإعطاء الاستقلال الوطني مضامينه الحقيقية ، وذلك بتجسيد الدولة الجزائرية سيدة نفسها والتي تستمد أصالتها وهويتها من الشخصية الوطنية ، وإقامة الدولة الجزائرية يعني القضاء على قيم المحتل التي غرسها منذ عام 1830م، أو بمعنى آخر إعادة بناء الدولة الجزائرية التي حطمها الاستعمار، وذلك بإلغاء واقع الاحتلال بنظمه ومنظومته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية [3].

فالبيان أكد على السيادة الكاملة والشاملة في الداخل والخارج ورفض لكل حكم ذاتي أو كيان ذاتي مشترك ورفض كل الأشكال التبعية للاستعمار التي كان يطبخ لها [4]، والبيان حدد هذه المرة نوع هذا الاستقلال الذي ظل غامضا في أدبيات الحركة الوطنية معبرا عن ذلك بعبارة " إقامة الدولة الجزائرية

---

[1] أنظر الملحق رقم 01 صورة بيان اول نوفمبر ص 181

[2] يوسف قاسمي : مواثيق الثورة التحريرية – دراسة تحليلية نقدية (1954-1962) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008 ، ص 125

[3] مراد بوعياش: الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1962) أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، قم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2010-2011 ، ص ص 292-293

[4] محمد جغابة : بيان أول نوفمبر ، دعوة إلى الحرب ، تقديم العربي ولد خليفة ، د ط ، دار هومة ، الجزائر، 2012 ، ص 58

الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية [1]، هذه العبارة تحمل من دلالات وقيم ومبادئ حول مشروع هذه الدولة الوطنية .

فجاء في البيان " إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ... " [2] ، وقد جاء مصطلح الديمقراطية معبرا عن شكل الدولة المستقلة وتبنيها لهذا المبدأ ، وهو ما كان سالف الذكر في أدبيات الحركة الوطنية متبنية هذا المبدأ في العديد من وثائقها خاصة حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي فضلت أن تندرج ضمن تسميتها " الحريات " و " الديمقراطية " ووضعت الديمقراطية كأحد مبادئها الأساسية وأعطتها مفهوما شاملا في ديسمبر 1951م ، وفسرتها بـ " حكم الشعب بالشعب و إلى الشعب " لينسحب بعدها على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فعلى الصعيد السياسي مشاركة الشعب في حكم البلاد وتسيير شؤونها واحترام الحريات الأساسية وإقامة نظام عادل [3] .

وجاءت الدولة الديمقراطية في البيان النوفمبري متصلة بمسار الحركة الوطنية وبعدها الشعبي فلم تكن مجرد إعلان برمجي وإنما هي تعبيرا صادقا لتطلعات الشعب العميقة .

ودليل تأكيد الديمقراطي في البيان هو توجه البيان بالدرجة الأولى إلى الشعب الجزائري بصفته المعني الأول والأخير بالثورة ومصيرها [4]، وذلك من خلال عبارة (أيها الشعب الجزائري) ، و (أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية، أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا) [5]، وهو تأكيد صريح على البعد الديمقراطي لهذه الثورة التي أرادها البيان واعتبار أن سيادة الشعب هي أساس الديمقراطية، كما أكد البيان على الطابع الديمقراطي للدولة الجزائرية المستقلة التي تقوم على المساواة واحترام الحريات الأساسية دون تمييز وهي الدولة

---

[1] حزب جبهة التحرير الوطني: النصوص الإسلامية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، قسم الاعلام والثقافة ، الجزائر ، 1979 ، ص8

[2] النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق ، ص 8

[3] رابح لونيسي: محطات وقضايا مفصلية في مسار الثورة الجزائرية ومستقبلها، د ط ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2012 ، ص 44

[4] محمد جغابة: المرجع السابق ، ص ص 58-59

[5] النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص8

التي تسمح بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة والتعبير وتسمح بالتداول على السلطة وتسعى لتحقيق المطالب الاجتماعية، فالمرحلة الديمقراطية التي تتطلبها الضرورة تتأطر ضمن المبادئ الإسلامية [1].

كان تبني هذا المبدأ لإرساء الدولة المستقبلية الغرض منه إنشاء جمهورية ديمقراطية وذلك لأن من شروط الاستقلال الوطني والتمتع به هو وجود دولة تعمل وفقا لإرادة الشعب، وفي صالح الأمة، لأن الشعب تشخصه الأمة، بينما تمثله الدولة من الوجهة القانونية سواء داخل الوطن أو خارجه [2].

ب – دولة اجتماعية:

جاء في بيان أول نوفمبر 1954: (إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ...) [3]، فمفهوم الدولة الاجتماعية مقترن اقترانا وثيقا بالطابع الديمقراطي وله مدلوله الواقعي والمذهبي المنطلقين من فلسفة سياسية نابعة من أفكار الحركة الوطنية [4].

ويعتبر فرحات عباس أول من استعمل عبارة " جمهورية ديمقراطية واجتماعية " وذلك في المشروع الذي اقترحه على البرلمان الفرنسي عام 1946م عند مناقشته مسألة وضع دستور خاص للجزائر ، وقد نقلت الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية نفس العبارة في المواثيق الصادرة عن المؤتمر الثاني للحزب عام 1953م ، وقد فسر بأنه : " الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية " .

ولم يكن المقصود بالمبدأ " الاجتماعي " في البيان النوفمبري فكرة الاشتراكية التي دخلت إلى المواثيق الجزائرية في أواخر نوات الثورة ، فالشيوعية كانت مرفوضة تماما رغم الاعجاب الذي جسدته مقالات جريدة المجاهد من التجارب الصينية واليوغسلافية ، إلا أنه ليس معناه قبول الشيوعية لأنها لا تمثل لدينا حلا . فهي ليست اديولوجيتنا ، وقبول المساعدات من المعسكر الاشتراكي ليس معناه بالضرورة تبني إديولوجيته .

---

[1] يوسف قاسمي: المرجع السابق ، ص 113

[2] احسن بومالي : استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1962) ، المؤسسة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 1994 ، ص 50

[3] النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق ، ص 08

[4] محمد جغابة : المرجع السابق ، ص 60

وأشار في هذا الصدد رابح لونيسي إلى عدم استعمال الاتجاه الاستقلالي لمصطلح الاشتراكية في كل مواثيقه الصادرة منذ نجم شمال افريقيا مرورا بحزب الشعب الجزائري وصولا إلى حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ، كما أنه لم يتكرر هذا المصطلح في مقالات المجاهد. فعندما سئل بن طوبال من أحد الإطارات عن مستقبل النظام الاشتراكي في الجزائر رد عليه " لا نقول أن الجزائر ستكون اشتراكية ، ولكن ستكون اجتماعية [1].

فكان الشعب الجزائري يعاني الحرمان المعنوي والمادي وكان يطمح بالإضافة إلى استرجاع كرامته وسيادته إلى عدالة اجتماعية كفيلة بضمان حقه في الصحة والتعليم والعيش الكريم، فإذا كانت المساواة في التضحية والاستشهاد لماذا لا تكون المساواة في الحياة، فالدولة الديمقراطية الاجتماعية في البيان تجسيد الاستقلال التام الذي ينادي به الشعب، فالديمقراطية والاجتماعية هما الركيزتان للاستقلال الوطني كمطلب شعبي لا كاختيار حزبي ايدولوجي [2].

ج – في إطار المبادئ الإسلامية:

جاء بيان أول نوفمبر 1954م ، مقررا مبدأ " السيادة الكاملة " غير المنقوصة للدولة المستقلة التي يرغب في تشييدها كثمرة لكفاح الشعب وتضحياته، وبعث الدولة الوطنية الحرة (الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية) [3].

إن قضية الإسلام ومبادئه من أهم القضايا التي صاحبت و واكبت حركة الجهاد الوطني للمقاومة في القرن 18 ، وفي فترة النضال السياسي والثقافي الوطني عهد الحركة الوطنية، فالمتتبع لأدبيات الحركة الوطنية، يرى أن الإسلام ومبادئه كانت مدرجة ضمن العديد من نصوصها ومطالبها الأساسية من حركة النجم إلى جمعية العلماء المسلمين فقد كانت هذه الأخيرة أقوى فصيل حمل للقضية الإسلامية التي حملت شعار " الإسلام ديني والعروبة لغتي والجزائر وطني " إلى النخبة الليبرالية والشيوعية وما نصت عليه وثائق

[1] رابح لونيسي: المرجع السابق ، ص ص 46-47

[2] محمد جغابة: المرجع السابق ، ص ص 60-61

[3] النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق ، ص 08

حركة انتصار الحريات الديمقراطية كسلوك في نضالها السياسي الوطني ، وبذلك يمكن القول أن بيان أول نوفمبر اكد ما كان مؤكدا سابقا في أدبيات الحركة الوطنية [1].

فكلمة مبادئ جمع مبدأ، وهو الأصل والبداية والابتداء ، وفي هذا الصدد يذكر السعيد عليوان " أن مبادئ الإسلام هي قواعد ومعايير عملية تبني عليها قيم الأعمال ، وهي أدق وأشمل من كلمة قانون ، فلا سيما وأن المبادئ تمتاز بالثبات ... قرر البيان ان تكون الثورة الجزائرية والدولة التي ستقوم على إثر انتصارها متمثلة جميع قيم الإسلام " [2].

ومن جانب آخر يذكر الأستاذ رابح لونيسي من خلال الدراسة المتأنية لإيدولوجية [3] الثورة ومختلف الممارسات أثنائها ان مبادئ الإسلام كانت تحظى بمكانة خاصة ، وتعود هذه المكانة إلى اعتبار الإسلام أداة لتحريك الجماهير ، خاصة الفلاحية منها ، وأن أي مساس بمبادئ الإسلام كان بمقدوره أن يحطم كل ما بنته الثورة ويفقدها الدعم، خاصة وأن قاعدتها الاجتماعية هي ريفية وفلاحية معروفة بمحافظتها وتدينها الشديد [4].

فالإسلام يمثل العنصر الأساسي للشخصية الوطنية وهو القلعة الذي تحطمت عنه كل محاولات المسخ الاستعماري لأكثر من قرن وربع قرن ، حيث كان الإسلام دائما هو الحصن المنيع للشخصية الوطنية الجزائرية [5].

---

[1] يوسف قاسيمي : المرجع السابق ، ص ص 128-129

[2] سعيد عليوان ، قيم الإسلام في مواثيق الثورة الجزائرية (من خلال بيان أول نوفمبر 1954 ، ميثاق الصومام 1956 ، برنامج طرابلس 1962 ، منشور بكتاب : القيم الفكرية والإنسانية في الثورة الجزائرية (1954-1962) ، ج1 ، ط1 ، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2003 ، ص ص 33-34

[3] الإيديولوجية : يقصد بها نماذج ، مناهج وانظمة، ومركبات فكرية، وهذا يعني الأفكار والقيم والاقتناعات ، وكذلك نماذج من القيم التي تنبثق عنها الاهداف (ينظر: أحسن بومالي، المرجع السابق ، ص 28)

[4] رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 52

[5] محمد لحسن زغيدي : بيان أول نوفمبر 1954 وأبعاده ، مجلة الدراسات التاريخية ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الجزائر 2، الجزائر ، 2012 ، العدد 14 ، ص 293

كان تأكيد دور العقيدة الإسلامية ومحوريتها في دفع عجلة الثورة ، وتوفير الزخم الجهادي المطلوب في محاربة الاستعمار يبدو أكثر حضورا وتأثيرا وفعالية ، وهو ما انتبه إليه أحد الكتاب حين قال : (دور العقيدة الإسلامية في تطوير الثورة الناهضة للاستعمار وكذلك دور التقاليد العربية الإسلامية في التطور السياسي والاجتماعي ، ومن الناحية التاريخية فإن الإسلام يكون القاعدة الثقافية والاجتماعية للجماهير الشعبية التي ترمز إلى كل النجاح في الحركة الوطنية الثورية في الجزائر) [1].

وحب محمد جغابة فتبني المبادئ الإسلامية يخضع إلى معطيات تاريخية وحضارية لا يمكن لأحد أن ينكرها أو يتنكر لها ، ويرى أن البيان النوفمبري أكد على أن دولة الجزائر المستقلة هي دولة مسلمة موحدة وأن تبني المبادئ الإسلامية لا يستثني روح التسامح والتعايش[2].

والأستاذ رابح لونيسي يرى أن البيان النوفمبري أكد من خلال : " ضمن إطار المبادئ الإسلامية " بالممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار مبادئ الإسلام العامة الذي أجمع عليها المسلمون والمعروفة بوضوح لدى الجميع[3]، وأن العمل في هذا الإطار لا يمنع من استيراد أي تجربة في الحكم أو الاقتصاد أو المجتمع أو منظومة قانونية ، مادام أنها لا تناقض تلك المبادئ العامة للإسلام، وبذلك ترك الباب مفتوحا على مصراعيه لكل اجتهاد أو الاستعانة بأفكار وتجارب الدول الاخرى شريطة عدم تناقضها مع المبادئ والأصول العامة ومقاصد الإسلام [4].

فيمكن القول أن بيان أول نوفمبر 1954م ، وفي سياق تحديد هدفه العام " الاستقلال الوطني " ، فقد حمل الملامح والخطوط العريضة لمشروع مجتمع متكامل يتأسس ضمن إطار دولة جزائرية وطنية حرة وعادلة وديمقراطية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية .

---

[1] يوسف قاسيمي : المرجع السابق ، ص 130

[2] محمد جغابة : المرجع السابق ، ص 62

[3] انظر الملحق رقم (02) الدار التي طبع فيها بيان اول نوفمبر ص185

[4] رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 51

مما سبق عرضه وتحليله في هذا الفصل نخلص إلى القول أن بيان أن نوفمبر يعتبر الوثيقة الأولى للثورة التحريرية يشرح ظروف اندلاعها ويبين أهدافها ومواقفها ووسائلها بحيث كان له دور كبير في انضمام الشعب إلى الثورة ، فهو نداء شعب ونداء من أجل اسدال الستار على أحداث القطيعة وبداية مرحلة جديدة، صاغ أفكاره من وحي تجربة النضال الطويل، استلهم وسار مع حركة التاريخ وتيارها المتصاعد، فقد حمل من الأبعاد والقيم وكانت أهم هذه الأبعاد في فحوى البيان تتمثل في البعد النضالي وكذلك البعد المغاربي والبعد الإنساني التي كان يزخر بها البيان، ويبين أيضا خصائص الثورة ووضعها في سياقها المحلي والإقليمي والدولي ودعوة الوطن إلى أبنائه من أجل تحقيق الغاية المثلى والهدف الأسمى وهو تحقيق الاستقلال الوطني، ويعتبر بيان أول نوفمبر تجسيد لمشروع جديد ومجتمع وليد القرن 20، فقد سعى إلى إعادة تأسيس الدولة الوطنية التي غيبها الاستعمار وبعث الإنسان الجزائري صاحب المواطنة والسيادة الكاملة فالبيان حمل من المشاعر الوطنية والمنطلقات الأيدولوجية الدلالات السياسية ، والآفاق المستقبلية .

ثانيا : الدولة الجزائرية في ميثاق الصومام 1956 .

أ – لجنة التنسيق والتنفيذ CCE

جاءت فكرة عبان رمضان [1]، بإنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ كأول جهاز تنفيذي مركزي ملتحقا ومتسقا مع الاقتراح الذي أوصى بإنشاء الجهاز التشريعي للثورة الجزائرية، وذلك من أجل الفصل ومنع التداخل والغموض اللذان كانا يميزان الأداء السياسي والعسكري في مختلف مستويات القيادة .

فنجد ان تميتها جاءت للاستجابة لضرورتين أساسيتين كان النشاط الثوري يفتقدهما في مرحلة الانطلاقة، وتعتي بهما التنسيق بين المناطق في الداخل[2] ومع الخارج والمبادرة بتنفيذ التوصيات والقرارات التي كان يتم اتخاذها من طرف قادة الثورة [3].

فتعرف هذه اللجنة التي كانت إحدى النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الصومام ، ونتائجه كخطوة لتنظيم نشاط الثوار وضمان حسن سيره على أنها هي الهيئة التنفيذية التي انبثقت عن المجلس الوطني للثورة التحريرية والتي سوف تستبدل في 1958م بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مكلفة بإنشاء ومراقبة اللجان المختلفة كما لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج ، تتولى مهمة الإشراف عن الشؤون السياسية والتنظيمية [4]، إذ أنها تمثل مكتبا سياسيا أحيانا وجهاز للحرب أحيانا أخرى حيث تمسك

---

[1] عبان رمضان: من مواليد 1920/06/10 بضواحي الأربعاء ناثي رائن بمنطقة القبائل، ترك وظيفته العمومية عام 1945م. ليتفرغ للنضال من أجل الاستقلال، التحق بالحركة الوطنية منذ 1951م، مناضل في حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية – ، مهندس وثيقة الصومام ، عضو المجلس الوطني للثورة التحريرية ولجنة التنسيق والتنفيذ ، اغتيل في 03 ديسمبر 1957م ، إثر كمين نصب له بالمغرب الأقصى (ينظر: المجاهد بن طوبال لخضر، يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955 ، مجلة أول نوفمبر ، ع 52 ، الجزائر ، 1981 ، ص 18

[2] انظر الملحق رقم (03) خريطة التقسيمات الادارية لمؤتمر الصومام ص 186

[3] عبد النور خيثر ، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962 ، دار العلم والمعرفة ، الجزائر ، 2013 ، ص 30

[4] مصطفى الهمشاوي : جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر ، منشورات المركز الوطني للحركة الوطنية والثورة الجزائرية ، الجزائر ، 2001، ص 124

كل السلطات السياسية ما بين دورات المجل الوطني للثورة هكذا جمعت كل سلطات جبهة التحرير الوطني في جهاز قيادي واحد ومحدد ومركزي لا يترك أي ثغرة أو مجال للفوضى قبل تداخل الصلاحيات [1].

يتم تعيين أعضاء هذه اللجنة من طرف المجلس الوطني للثورة وهو المسؤول عن حلها بأغلبية الثلثين وكما أن لهذه اللجنة صلاحيات تقوم بها في دراسة ومنح الرتب العسكرية .

وعليه فنجد أن اللجنة قد تكونت من 05 أعضاء لا يمكن التصريح بأسمائهم في بادئ الأمر اخيروا من بين الأعضاء الذين يؤلفون المجلس الوطني الجزائري والذين يوجدون بالقطر الجزائري ... لم يدلي أو يشير القانون الأساسي إلى الكيفية التي تتعين بها أو كيف تنتخب أو مدة عمل هذه اللجنة كل ذلك بقي غامضا أول الأمر ليصرح بعدها عن أعضاء اللجنة [2].

ويذهب البعض إلى أن عبان رمضان وكريم بلقاسم [3]، استأثروا بتعيين أعضائها بعد انصراف المؤتمرين وانقضاء أشغال مؤتمر الصومام 56 التي تضمنت قادة بارزين حتى و إن غابوا عن المؤتمر ... كانوا يعملون بالتنسيق مع قادة الولايات الستة منهم السياسيون : بن يوسف بن خدة وهو غير مدون في قائمة الحاضرين بالمؤتمر مع قائمة الولايات لكنه كان ضمن المجلس الوطني وعين كذلك بـ (ل.ت.ت) إذ انه كان مكلف بالإعلام والاتصال بالمنظمات ، عبان رمضان: نكلف بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج، سعد دحلب: كان مسؤول عن جريدة المجاهد والدعاية ، أما العسكريون فقد تمثلوا في كريم بلقاسم

---

[1] عبد الله مقلاتي : دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1954-1962 ، ج1 ، دار بوسعادة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 31

[2] محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر ، دار المعاصرة ، الجزائر ، ص30

[3] كريم بلقاسم: ولد في 1992/09/14م بقرية تيزران عيسى الجبلية التابعة لبلدية ذراع الميزان المختلطة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري بعد 1945م حكم عليه بالإعدام مرتين، من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، عضو القيادة التاريخية للمجموعة الستة ، ومن مؤسسي جبهة التحرير الوطني، عضو المجلس الوطني للثورة التحريرية منذ مؤتمر الصومام 1956م ، التحق بلجنة التنسيق والتنفيذ، وفي 1958-1959م ، عين نائب لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، شرع في المفاوضات من خلال ايفيان سنة 1962م وفي 18 أكتوبر 1970م ، عثر عليه مقتولا خنقا بأحد فنادق فرانكفورت بألمانيا (ينظر : المجاهد : المصدر السابق ، ص 5)

الذي كان مكلف بالعمليات العسكرية وجيش التحرير الوطن [1]، إضافة إلى العربي بن مهيدي الذي كان مكلف بالعمل الفدائي ، وعليه نجد أن عد دحلب قد ذكر في كتابه المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر عن (ل.ت.ت) أنها : " كانت أكثر من مكتب سياسي حيث أنها كانت ديوان حرب حقيقي ومتمكن من كل السلطات السياسية والعسكرية في الفترات الفاصلة بين جلسات (م و ث ج) فلأول تجد سلطة (ج ت و) نفسها منسقة ومركزة في هيئة محددة بوضوح.

وبخصوص اختيار أعضاء (ل ت ت) فقد ذكر دحلب في نفس الكتاب على أنه يظن أن المؤتمرين قد قادهم في ذلك انشغالهم بالفعالية والواقعية والاستعداد التام. فقد كان العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم أعضاء في (ل ث و ع) وبالتالي يمكنهم وبصفة مقبولة ضمان روح الفاتح من نوفمبر 1954م .

ولم يدخل عبان رمضان في أي من النزاعات ، وباعتباره كان عضوا في المنظمة السرية والتي قضى من أجلها 05 سنوات في السجن ، ومعروف عند باقي المؤتمرين الذين كانوا معظمهم أعضاء في المنظمة السرية ، فقد كان مهيأ وفوق مستوى كل الشبهات . ثم ذكر أنه هو وبن خدة لم يحضرا المؤتمر وظنا منه أنه تم تعيينهما في (ل ت ت) باقتراح من عبان ، فقد كان هو الذي يعرفهما أحسن معرفة حيث تابعا التعاليم الأولية في نفس الثانوية الاستعمارية بالبليدة وارتجحا على إيقاع نفس النشيد الوطني لحزب الشعب الجزائري الذي كانا ينشدانه سويا أثناء الاستراحة .

استقر أعضاء اللجنة في الجزائر العاصمة بشكل سري وكانوا يجتمعون دوريا ويتخذون القرارات جماعيا ، ومن أخطر القرارات التي اتخذتها هذه اللجنة ، قرار الإضراب العام (08 أيام) في الفترة من 28 جانفي و 04 فيفري 1957م، وذلك بقصد تدويل القضية الجزائرية وإحراز انتصار عالمي على فرنسا في الأمم المتحدة[2].

نظرا للأحداث التي وقعت قبل اتخاذ هذا القرار وللتوضيح جيدا لابد من ذكر الظروف التاريخية التي وقع فيها هذا الإضراب ، فقبل اتخاذ هذا القرار الخاص وقعت أحداث كان لها الأثر البالغ في نفوس أعضاء

[1] يوسف قاسمي: المرجع السابق، ص 177

[2] سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب لنشر، دحلب ، 2007 ، ص 30

لجنة التنسيق منها على الخصوص قضية اختطاف طائرة الزعماء الخمس " وفد جبهة التحرير الوطني " وذلك يوم 22 أكتوبر 1956م ، هؤلاء يكونون الوفد الخارجي .

مما أدى بالسلطات الفرنسية حسب شهادة بن يوسف بن خدة إلى المباشرة بعمليات القمع والإرهاب إصابتها بضرباتها القاسية هياكل جبهة التحرير الوطني وتوالت عمليات الاعتقالات بوتيرة متسارعة واكتشفت المخابئ التي كان يختفي فيها المطاردون من قبل السلطات الاستعمارية وجراء هذا الوضع أصبحت (ل ت ت) مهددة باكتشاف أمرها مما جعلها مضطرة للانتقال إلى الخارج .

وعند وصول (ل ت ت) إلى تونس قررت عقد اجتماع وكان ذلك بداية جوان 1957م لتدارس الأوضاع حول تطورات القضية الجزائرية وحول من يتزعم الثورة إذ حاول كريم سد الطريق أمام عبان من خلال طرحه فكرة أن القيادة تتولى لمسؤولين التاريخيين على اعتبار أن عبان لم يكن من الذين حضروا أو اعدوا للثورة وستظل (ل ت ت) تعيش على وقع هذه المشاكل إلى غاية انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة، والذي تمت تصفيته بالمغرب الأقصى في 27 سبتمبر 1957م .

ب – المجلس الوطني للثورة التحريرة CNRA

يعرف المجلس الوطني للثورة بأنه كان برلمان الثورة وأنه حامي السيادة الوطنية وهو الهيئة التي تمثل القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني وصاحب الحق الوحيد في تقرير السلم أو مواصلة الحرب [1]، فيضم 34 عضوا منهم 17 رئيسيون وهم : زيغود يوسف ، كرين بلقاسم ، عمر أوعمران ، محمد العربي بن المهيدي ، رابح بيطاط ، محمد بوضياف ، عبان رمضان ، محمد بن بلة محمد خيضر ، مصطفى بن بولعيد ، محمد الأمين دباغين ، عيات إيدير ، آيت احمد حسين ، أحمد توفيق المدني ، محمد يزيد ، فرحات عباس ، بن يوسف بن خدة [2]، و 17 مناوبون وهم : الأخضر بن طويال ، سليمان دهيليس ، علي ملاح (سي الشريف) ، محمد الياجوري ، محمدي السعيد ، شيهاني بشير ، عبد الحفيظ بوصوف ، محمد الصديق بن يحيى ،

[1] علي العياشي : مؤتمر الصومام أول مؤتمر جبهة التحرير الوطني ، مجلة أول نوفمبر ، ع78 ، ص 70 .
[2] بن يوسف بن خدة : شهادات ومواقف ، دار النعمان ، الجزائر ، 2004، ص 73 .

عبد المالك تمام ، سعد دحلب ، ممثلي الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، ممثل الاتحاد العام للتجار الجزائريين ، الطيب طالبي ، صالح الوانشي ، عبد الحميد المهري ، احمد فرانسيس ، مزهودي إبراهيم [1].

وقد اتفق على أسمائهم كلهم واتفق الجميع على أن صلاحيات هذا المجلس هي تحديد السياسة العامة للثورة ، وتعيين قيادته والموافقة على القرارات الهامة كالمفاوضات كما أنه مكلف باتخاذ القرارات السياسية والعسكرية وبمهمة التشريع إلى غاية تحرير التراب الوطني فيراقب عمل الحكومة ويمكن ان يفوض للحكومة سلطة التشريع بواسطة أوامره ويحدد سياستها وهي ملزمة بأن تعرض عليه حصيلة عملها خلال كل دورة من دوراته [2].

يجتمع في دورة عادية مرة في العام بدعوة من مكتبه ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ بالأغلبية البسيطة التي تقوم بتوجيه الدعوات أو بطلب من ثلثي أعضاءه وفي حالة المداولات، فلا تكون سارية المفعول إلا إذا حضر اثني عشر عضوا دائما أو إضافيا [3].

لذلك نجد أن هذا المجلس يحدد كل أشكال عمله وطرق تصويته وأن كل عضو في المجلس له الحق في عرض أي اقتراح أو تقرير يتبع اختصاصه على المجلس ولا ننسى بالذكر أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية كان يعتمد على الكثير من الطبقات الاجتماعية ، من الطلبة والتجار والنساء ، وكانت الممون الأساسي له، فتمثلت هذه الطبقات فيما يأتي :

---

[1] زهير احدادن : المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 ، ط1، مؤسة احدادن للنشر والتوزيع ، القبة ، الجزائر ، 2007 ، ص 31

[2] محمد العربي الزبيري : كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962م ، ط5 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، الجزائر ، ص 54

[3] محمد حربي : جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع ، تر: كميل قيصر داغر ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1983 ، ص 154

1- الحركة الفلاحية:

إن الأغلبية الساحقة للفلاحين والخماسين والعمال الزراعيين في الثورة والنسبة القوية التي يمثلونها في جيش التحرير الوطني قد دل دلالة بالغة على الصفة الشعبية التي تتصف بها الثورة الجزائرية [1].

لذلك كان يجب على جبهة التحرير الوطني ان تعمل على هاته السياسة مع الفلاحين وذلك لتحقيق :

- الحقد الشديد على الاستعمار وإدارته ومساعديه من الخونة .
- تكوين قوات احتياطية لا تنفذ لجيش التحرير والمقاومة .
- اتلاف وحرق مزارع ومحاصيل المستعمرين .
- خلق شروط لتدعيم وتنظيم المناطق المحررة .[2]

2- الحركة العمالية:

تحيي جبهة التحرير الوطني ميلاد وتأسيس " الاتحاد العام للعمال الجزائريين " والذي كان ضربة في الصميم للمخططات الاستعمارية [3]، فتعتبر كرد فعل سليم يقوم به العمال ضد التأثير الذي كانت تستغله جامعة الشغل العامة (س ج ت) والقوة العمالية (ف أ و) والجامعة الفرنية للعمال المسيحيين (ف ت س ح) لشل حركة العمال الجزائريين وعرقلتها ، وفي نفس الوقت دعت جبهة التحرير العمال أن يساهموا مساهمة فعالة في تطوير الثورة السريع وتدعيم قوتها وذلك :

- تقوية روح الكفاح بتنظيم حركة المطالب مثل وقف الشغل وقفا محدودا وتنظيم إضرابات محلية للتضامن.
- إشراك العمال الأوربيين في الحركة .

---

[1] مصطفى طلاس ، بسام العسلي : الثورة الجزائرية ، مكتبة دار طلاس للدراسات والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010، ص 246

[2] محمد لحسن زغيدي : المرجع السابق ، ص 146

[3] ربيع عمار : المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1954-1962) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013-2014 ، ص 37

- تحويل المقاومة إلى تأييد عملي عن طريق تجهيز المجاهدين والقيام بأعمال الإتلاف والإضرابات التضامنية ، والإضرابات السياسية .
- إن الريح الثورية تعمل على تطهير العنصرية وخلق روح الاخوة بين العمال .
- أصبحت الحركة العمالية حافزا على الكفاح ضد المستعمر من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية [1].
- أن الطبقة العاملة الجزائرية قد جاءها الوقت الذي تقوم فيه بدور التعاون الزاهر مع الحركة العمالية في شمال افريقيا والعالم .
- أن الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ، والذي هو من صنيعة المستعمر سيضطر حتما إلى الانحلال والاضمحلال ويفسح المجال للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي هو النقابة الوطنية الحقيقية والوحيدة التي إلتف حولها جميع العمال الجزائريين [2].

3- التجار والصناع:

إن " الاتحاد العام للعمال الجزائريين تبوأ مكانة هامة بجانب المنظمة الشقيقة التي هي الاتحاد العام للعمال الجزائريين " ولذا يجب على جبهة التحرير مساعدة منظمة بالتكوين من أجل : النضال ضد الضرائب ومقاطعة كبار التجار الاستعماريين [3].

4- حركة الشباب:

إن الشباب الجزائري يمتاز بالحيوية والنشاط والإخلاص والبطولة وأنها تمثل الجانب الأعظم من قوة الثورة وركن متينا من أركان مقاومتها الجبارة كانت حركة الشباب تنبع من المنظمة الثورية التي تستطيع أن تقودها إلى تحقيق أملها المثالي في الحرية وإن دل هذا على شيء فقد دل على النضج المبكر للشباب، فهو بعامل الشقاء والاضطهاد الاستعماري ينتقل من طور الطفولة إلى طور الرجولة بسرعة مختصرة ، مرحلة المراهقة إلى الحرية ، لذا نجد أن ميثاق الصومام قد أدرك دور الطلبة من خلال الأعمال السياسية والصحية

[1] غالي الغربي: فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1962م) ، غرناطة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 445
[2] محمد لحسن زغيدي : المرجع السابق ، ص 147
[3] بسام العسلي : جبهة التحرير الوطني الجزائري ، ط8 ، دار النفائس ، بيروت – لبنان ، 1990 ، ص 63

والاقتصادية في إطار استراتيجية استيعاب وتأطير الطلبة الذين لم يلتحقوا بالثورة كان لابد من تنظيمهم ، فنجد أن الطلبة قد نجحوا في تأدية مهامهم من خلال اعتمادهم على مبدأين :

- محاربة الاستعمار والامبريالية العالمية بكل الوسائل والسبل وفي كل الميادين لصالح الثورة والحرية [1].
- الاتزام بالحياد ، وتجنب الميولات والأفكار السياسية التي تؤدي إلى تقسيم العالم الطلابي بل العمل على تحقيق جبهة طلابية عالمية قوية تقف إلى جانب القضايا العادلة بما فيها القضايا الجزائرية [2].

5- الحركة النسائية:

تحي جبهة التحرير الوطني بإعجاب وتقدير ، ذلك المثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية الفتيات والناء والزوجات والامهات وجميع الأخوات المجاهدات اللائي تشاكن فعليا وبالسلاح أحيانا في النضال المقدس لتحرير الوطن ولذلك يمكن تنظيم الحركة بإتباع وسائل أخطر للكفاح :

- بمؤازرة المحاربين والمقاومين مؤازرة أدبية .
- بمقت الوشاة واحتقار الجبناء [3].
- بتقديم الأخبار والمشاركة في الاتصالات والتموين وتهيئ الملاجئ .
- مساعدة عائلات وأبناء المجاهدين والأسرى المعتقلين [4].

لذلك نجد أن المرأة الجزائرية قد ساهمن مساهمة فعالة في تحرير البلاد من براثن الاستعمار منذ أن وطأة أقدام المستعمر الفرنسي أرض الجزائر إلى غاية تحقيق الاستقلال التام للبلاد من مرحلة المقاومات الشعبية مرورا بفترة النضال السياسي وصولا إلى فترة الكفاح المسلح [5].

---

[1] مصطفى طلاس، بسام العسلي : المرجع السابق ، ص 250

[2] عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1967 ، ص 396.

[3] محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق ، ص 149

[4] مصطفى طلاس، بسام العسلي : المرجع السابق ، ص 252

[5] عبد الكمال جويبة : قضية الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيروتية 1954-1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011 ، ص 93

ج – الحكومة المؤقتة الجزائرية GPRA

إن فكرة إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تكن وليدة العدم بل إن الرغبة في ذلك كانت تنمو في أذهان القادة الجزائيين منذ 1956م [1]، وفي هذا الإطار يذكر السيد رضا مالك [2] " بأن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956م "[3] ، وهذا بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال هؤلاء الزعماء [4]، لذلك كانت الأوضاع تزداد سوءا أكثر فأكثر وإثارة للقلق ، وأمام ألاعيب الساسة الفرنسيون ومناورات ديغول De Gaulle المتعددة على لجنة التنسيق والتنفيذ، أصبح من الضروري تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1957م .

كما أكدت ذلك قرارات مؤتمر طنجة بالمملكة المغربية المنعقد من 27 إلى 30 أفريل 1958م ، حيث ضم كل من جبهة التحرير الوطني ، حزب الاستقلال المغربي ، وحزب الدستور التونسي [5]، وقد تم الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي المغرب وتونس من أجل إقامة حكومة مؤقتة جزائرية في المنفى ، وفي ظل نلك الظروف التي كانت تعيشها الثورة آنذاك، كان لها تأثير كبير في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدراسة

---

[1] ليليى تيته: تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرة 1954-1962 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، 2012-2013 ، ص 212

[2] رضا مالك : سياسي ودبلوماسي جزائري ولد في 21 ديسمبر 1931م بباتنة تحصل على شهادة ليسانس في الأدب والفلسفة من جامعتي الجزائر وباريس ، فكان من أحد المشاركين البارزين في مفاوضات إيفيان التي أفضت إلى نيل الجزائر استقلالها عن فرنسا ، تقلد على عدة وظائف حيث شغل منصب سفير بلاده في عدد من البلدان قبل أن يتولى رئاسة الحكومة مرتين في التسعينات القرن الماضي ، له عدة مؤلفات من بينها : الجزائر في إيفيان ، ينظر مقال : من هو رضا مالك على موقع الجزيرة : www.aljazeera.net من هو رضا مالك ، 2017/07/29

[3] اختطاف الزعماء الخمس : وهم أعضاء الوفد الخارجي ، والذي كان له تأثير على الأزمة بين الداخل والخارج، وتعتبر حادثة اختطافهم أول عملية قرصنة جوية في تاريخ فرنسا ، (ينظر : سهام ميلودي، اتفاقية ايفيان : أسبابها ومضمونها وردود الأفعال – دراسة تحليلية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2015-2016 ، ص 221

[4] محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 105

[5] محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق ، ص 190

الموضوع بجدية وبالأخص لجنة التنسيق والتنفيذ في داخلها التي كانت اوضاعها الداخلية جد مقلقة ، خصوصا بعد الإعلان عن خبر مقتل عبان رمضان من طرف زملائه الباءات الثلاث : كريم بلقاسم ، لخضر بن طويال ، عبد الحفيظ بوصوف، ويسبب هذا الحادث انعدمت الثقة بين عناصرها فكان من الضروري إيجاد جهاز جديد يعيد للقيادة اللحمة التي كانت تجمع بين أفرادها ويعيد لها نشاطها من جديد [1].

تم الإتفاق وبالإجماع على تعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة ، على أنه رجل تسوية في قيادة حكومة تتضمن كل اتجاهات الحركة الوطنية ، فتضمنت في تشكيلتها الأولى 1958-1962م تسعة عشر شخصية تن الإعلان عنها في آن واحد في كل من القاهرة وتونس وعدة عواصم عربية [2].

تلا فرحات عباس نص بلاغ تشكيلها بالفرنسية ثم تلا عبد الحميد مهري نص البلاغ بالعربية واعترفت بها في الحين بعض الدول العربية ومنها الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة .

وجاء في الإعلان عن تشكيلها ما يلي :

البسملة : باسم الشعب الجزائري

نظرا للسطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 أون 1957) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد مخاض عسير .

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة وهي تباشر مسؤوليتها ابتداءا من يوم الجمعة الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر 19 سبتمبر 1958م .

وفي التوقيت الذي أعلن فيه إنشاء الحكومة المؤقتة تم الإعلان عن تشكيل هذه الحكومة على النحو الآتي :

[1] Mohamed harbi , Le FLN, Mirage et réalité des origine a la prise du pouvoire 1954-1962 , Edition J.a.Paris , 1998 , p218 .
[2] Saad Dahlb , Mission Accomplie, Edition Dahlab , Alger , 1990, p96

- فـرحات عبـاس : _____ رئيسا

- كريـم بلقـاسـم : _____ نائب رئيس ووزير القوات المسلحة .

- أحمــتد بن بلـة : _____ نائب الرئيس .

- حسين آيت أحمد : _____ نائب الرئيس .

- رابـــــح بيطــاط : _____ نائب الرئيس [1].

- محــمد بوضياف : _____ وزير دولة .

- محمـــد خيضر : _____ وزير دولة .

- محمد لمين دباغين : _____ وزير الشؤون الخارجية .

- محمود الشريــف : _____ وزير التموين والتسليح .

- لخضر بن طوبال : _____ وزير الداخلية .

- عبد الحفيظ بوصوف : _____ وزير الاتصالات العامة والمواصلات .

- عبد الحميد مهري : _____ وزير شؤون شمال افريقيا .

- أحمد فرانسيس : _____ وزير الشؤون الاقتصادية والمالية .

- امحمـــد يزيد : _____ وزير الاعلام .

- بن يوسف بن خدة : _____ وزير شؤون الاجتماعية .

- أحمد توفيق مدني : _____ وزير الشؤون الثقافية .

[1] محمد لحسن زغيدي : المرجع السابق ، ص194

- الامير خـــان : _____ كاتب الدولة .

- عمر أوصديق : _____ كاتب الدولة .

- مصطفى اسطنبولي : _____ كاتب الدولة .

بعد تأسيس الحكومة وتوزيع المسؤوليات على أعضائها ، بدأت تظهر الخلافات على السطح بين هؤلاء الأعضاء وذلك بسبب التمييز بين الوزراء ما جعل رابح بيطاط يوجه رسالة من سجن La Santé ، يوضح فيها بوجوب وضع جميع الوزراء في مستوى واحد وعدم شراء الشرعية عن طريق الزعماء المسجونين بتفضيل بعضهم البعض حيث دب الإنقسام فيما بينهم[1].

إن كانت صورة الحكومة المؤقتة مشرفة في الخارج من ناحية أنهاصارت تتعامل مع الدولة الاستعمارية ندا لند ووجود الحكومة صار واقعا محتوما تتعايش معه الحكومة الفرنسية، ومن ناحية أخرى بدأت تلقى القبول والإعتراف من الدول المختلفة ، ويظهر ذلك جليا في الزيارات المكوكية التي قادها فرحات عباس إلى كل من مصر ثم المغرب وليبيا والسعودية وتونس والهند والكويت والسودان وغيرها من البلدان [2].

أما من الناحية الداخلية فبدأ الشقاق يطفو على السطح، حيث لم تكن التعيينات محل رضا لدى البعض ويتضح ذلك من خلال الأزمة الحادة التي كانت تتعرض لها الحكومة خاصة بعد الانقلاب الذي قام به العقيد لعموري عند تواجده بالقاهرة لاتصال بفتحي الديب عضو مصالح الاستعلامات المصرية وذلك في الفترة التي كانت العلاقات بين الحكومة الجزائرية والمصرية غير جيدة [3]، وبعد هذه الاتصالات التحق لعموري بالحدود التونسية منظما اجتماعا مع ضباط جيش التحرير الوطني وتبنى قرارات معادية للحكومة المؤقتة منها :

- التكفل بالحدود والقواعد الشرقية لتونس ومصالحها .
- وضع الوزراء تحت المراقبة وتعيين مراقبة للمالية في الداخل .

---

[1] Mohamed Harbi, Op,Cit, p221

[2] Saad Dahleb, Op, Cit, p100.

[3] فتحي الديب : جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية ، دار المستقبل العربي ، مصر ، 1984 ، ص 414

بعد إلقاء القبض على العقيد لعموري وأنصاره وتعريضه لمحاكمة عسكرية برئاسة العقيد هواري بومدين ، الذي حكم عليه بالإعدام بتهمة التواطؤ مع دول أجنبية وهي مصر، هذا الحدث جعل صورة الحكومة المؤقتة تتزعزع أما مقاتلي جيش الحدود والحكومة التونسية على حد سواء ، حيث تهاوت أسهمها لدى الحكومة التونسية التي صارت تعتقد أن الحكومة المؤقتة فشلت في حفظ النظام [1].

من خلال هذا الفصل الذي خصصناه في تحليل ميثاق الصومام نخلص على أن الميثاق وضع الثورة بمسارها الصحيح حيث بدأ يقيم منجزات الثورة وإخفاقاتها وعلى ضوئها وضع لها منهجا ومخططا لا تحيد عنه لسلامتها اولا ثم لضمان استمراريتها، وتحقيق منجزات أكبر وهذا ما تحقق فعلا على الصعيدين الميداني إذ أصبحت الثورة أكثر ضراوة وشراسة عند المستعمر الفرنسي، وأصبحت أكثر شمولية في الوطن .

[1] Mohamed Harbi, Op ,Cit , p229.

ثالثا : دور برنامج طرابلس في بناء الدولة الوطنية

جاء برنامج طرابلس في صياغة عمل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وعلى المستوى الدولي بهدف تحرير الشعب الجزائري من مخلفات الاستعمار وبقايا الاقطاع ووضع هياكل المجتمع الجديد يقوم على أسس شعبية معادية للإمبريالية ولتحقيق هذا البرنامج ومشروعه للثورة الديمقراطية الشعبية سطر جملة من خطوط عمل يمكن بسطها وتوضيحها حسبما حددتها النصوص المتضمنة في البرنامج [1].

أ – في مجال السياسة الاقتصادية

اعتمدت السياسة الاستعمارية في القضاء على البنى الاقتصادية التي وجدتها في الجزائر واحلال محلها نظام رأسمالي يعتمد على استغلال خيرات لذلك استهل برنامج طرابلس بتحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر المستعمرة وخلص إلى أن الاقتصاد الجزائري استولت عليه أقلية استطونت البلاد تحت جناح الغزو وبفضل دعم المستعمر على أهم وسائل الإنتاج والتمويل [2]، فهو اقتصاد مختل التوازن وغير متناسق يتعايش فيه قطاعين :

القطاع الأول: قطاع رأسمالي عصري يشمل الفلاحة الأوروبية المخصصة لأسواق المدن، ويعتبر مصدر الثروة لهم يسيطر عليه المستوطنون .

القطاع الثاني: قطاع تقليدي يعيش فيه السواد الأعظم من الجزائريين الفقراء ومن الفلاحين ، يعتمد على وسائل تقليدية، وهو اقتصاد استهلاكي محلي ضعيف المردودية والإنتاجية والتقنية [3].

فحسب البرنامج يجب الاعتماد على مبادئ سياسية اقتصادية للجزائر تقوم على:

- رفض الهيمنة الأجنبية والليبرالية الاقتصادية .

---

[1] النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق ، ص85

[2] المصدر نفسه ، ص 86

[3] المصدر نفسه ، ص86

- العمل من أجل سياسة تخطيط مع المشاركة الديمقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية بهدف القضاء على تسلط الاحتكارات ، وإدخال تغيير جذري على هياكل الحياة الريفية وتصنيع البلاد من أجل توفير حاجيات الشعب [1].

وللوصول إلى بناء الاقتصاد على أسس جديدة في ظل توجيهات برنامج طرابلس ، لن يتم ذلك إلا بانقلاب جذري حيث جاء في البرنامج : (ولن يتم بناء الاقتصاد على أسس جديدة إلا بانقلاب جذري في الهياكل الحالية)[2]، والانقلاب يجب أن يمس كل النواحي الاقتصادية وتحدد في :

1- الثورة الزراعية : تقتضي الثورة الديمقراطية الشعبية ثورة زراعية بالدرجة الأولى ، والثورة الزراعية مهمة أولية ذات جوانب متكاملة :

أ/ الإصلاح الزراعي : حيث انطلقت فكرة الإصلاح الزراعي من مبدأ " الأرض لمن يخدمها " ، ويجب توفير الأراضي الضرورية لإجراء إصلاح زراعي جذري وذلك بهدف القضاء على السياسة الاستعمارية الزراعية ولم يتم الإصلاح الزراعي إلا بالعمل بذلك الشعار وكذلك بالاعتماد على المبادئ التالية :

- الحظر الفوري للصفقات المتعلقة بالأرض ووسائل الانتهاج الفلاحية .
- تحديد الملكية حسب نوع المزروع ومردوده .
- نزع الملكية في الأراضي التي تتجاوز مساحتها الحد الأقصى المحدد .
- مجانية توزيع الأراضي التي تجمع على الفلاحين الذين لا أرض لهم أو الذين ليست لهم مساحات كافية .
- تنظيم ديمقراطي للفلاحين ضمن تعاونيات انتاج .
- إنشاء قرى تابعة للحكومة في جزء من الأراضي التي تنزع ملكيتها ويشارك العمال في التسيير والأرباح وهذه المزارع من شأنها تيسير العمل في السوق .
- حظر بيع أو تأجير الاراضي الموزعة لتفادي إعادة تكوين الملكية الكبيرة .
- إلغاء ديون الفلاحين والخماسين للملاكين العقاريين والمرابين والمصالح العامة .

[1] النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق ، ص ص 87-88

[2] المصدر نفسه، ص 89

- تقديم المساعدة المادية والمالية من طرف الدولة [1].

ب/ تحديث الفلاحة:

فإلى جانب هذا الإصلاح الذي جاء في برنامج طرابلس والذي ستطبقه الدولة الجزائرية نادى البرنامج إلى تحديث الفلاحة ويكون ذلك بإدخال الأساليب الحديثة على الزراعة ، مع توحيد نظام الأراضي، وتنويع الزراعات الفنية مع إعادة جمع ثورة المواشي والتنمية لتربية المواشي [2].

ج/ المحافظة على الثورة العقارية:

اعتبرت من أهم السياسات ، حيث جاءت بحلول عاجلة لبعض المشاكل من سوء حالة الأراضي والتقلص لمساحات الإنتاج وذلك : " أن الجزائر المستقلة يجب عليها أن تبذل كل جهودها لإعادة تكوين الثروة العقارية " ويكون ذلك باستصلاح الأراضي المنجرفة ، وتشجير الغابات ، مع توسيع المساحات المروية [3].

إلى جانب ذلك أعطى برنامج طرابلس الأهمية بتكوين اليد العاملة في إطار الفلاحة بهدف القضاء على البطالة.

2- تطوير المنشآت (دعائم الاقتصاد) :

فسياسة دعم الاقتصاد الوطني من خلال تطوير المبادلات والقضاء على كل ما يعترض توسيع السوق الداخلية وتسويق المنتجات الفلاحية تعتمد على تأميم وسائل النقل ، وتحسين وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية وكذا إقامة مواصلات برية بين الطرق الكبرى والأسواق القروية [4].

---

[1] النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق ، ص ص 90-91

[2] المصدر نفسه ، ص ص 91-92

[3] المصدر نفسه ، ص 92

[4] المصدر نفسه ، ص 93

3- تأميم القرض والتجارة الخارجية:

ويتم ذلك بواسطة تأميم شركات التأمين[1]، وتأميم المصارف وتعتبر هذه العملية من الأولويات التي يجب أن يعطى لها الأهمية ، وهي مهمة عاجلة يتطلب إنجازها في أقرب الآجال ، إلى جانب تأميم التجارة الخارجية، وذلك بهدف القضاء على النظام الإمتيازي بين الجزائر المستعمرة وفرنسا الاستعمارية ، ولضمان مبادلات متوازنة أساسها المساواة والمنفعة المتبادلة ، ولتطوير المبادلات مع البلدان التي تعرض أسعار ثابتة ، ولن يتم ذلك إلا بالاعتماد على سياسة تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدولة الجزائرية [2].

4- تأميم الثروات المعدنية والطاقة:

يشكل هذا التأميم هدفا استراتيجيا يجب تحقيقه ويكون ذلك بتوسيع شبكة الكهرباء والغاز إلى المراكز الريفية ، وتكوين المهندسين والتقنيين في كل المستويات حسب مخطط يؤهل البلاد إلى أن تشرف بنفسها على الثروات المعدنية والطاقة [3].

5- التصنيع:

أعطى برنامج طرابلس أهمية كبيرة لسياسة التصنيع باعتبارها القاعدة الأساسية التي يتم من خلالها تقدم الاقتصاد الفلاحي ومما جاء في البرنامج : (أنه لا يمكن تحقيق تقم الاقتصاد الفلاحي وتعبئة الجماهير من أجل تنمية البلاد إلا بالاعتماد على قاعدة تقنية واقتصادية محددة تكون نتيجة للتقدم المحقق في ميدان الصناعة) [4]، وذلك عن طريق تنمية صناعات القاعدية إلى جانب الصناعات الزراعية، وعدم إهمال الصناعات التقليدية ، واستثمار الموارد الاولية من خامات وطاقة [5].

[1] انظر الملحق رقم (04) مقتطفات من برنامج طرابلس ص 187

[2] النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق ، ص ص 93-94

[3] المصدر نفسه ، ص 94

[4] المصدر نفسه ، ص ص 94-95

[5] يوسف قاسمي : المرجع السابق ، ص 290

وهذه إجمالا أهم الخطوط العريضة الكبرى التي جاء بها برنامج طرابلس فيما يخص السياسة الاقتصادية في إطار نظام الإصلاح الاقتصادي .

ب – في مجال السياسة الاجتماعية:

السياسة الاقتصادية المعتمدة في برنامج طرابلس هو الانتقال من المنط الرأسمالي اليبرالي الذي ساد في الجزائر مع الوجود الفرنسي، إلى النمط الاشتراكي الاجتماعي، وسياسة اجتماعية تعود عليهم بالرخاء والرفاهية والتطور العام لمستوى عيشهم واستقرارهم ، لذا جاء البند الخاص بالشق الاجتماعي تحت عنوان : " تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير " .

فكان الاعتماد على برنامج برز فيه محرروا الوثيقة هذه السياسة الاجتماعية التي يجب أن تعتمد بهدف تحقيق هذه المطامح والتي جاءت في خمسة أهداف :

1- رفع مستوى المعيشة :

وذلك من خلال التحسين التدريجي لظروف معيشة الجماهير ، وكذا القضاء على البطالة التي تتمثل في تنشيط الانطلاقة الخلاقة للشعب وتحقيق التقدم والرقي ، إلى جانب القضاء على مظاهر الترف والبذخ والإسراف والمصاريف واعتماد سياسة التقشف [1].

2- محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية :

ويتجلى ذلك في إظهار الشعب الجزائري تعلقه بالقيم والثقافة الوطنية التي صيغت في إطار الحضارة العربية الإسلامية ، والتي من خلالها يجب على الثورة لجعل الثقافة في متناول أفراد شعبنا :

أ/ استعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم اعتمادا على أسس علمية [2].

ب/ المحافظة على التراث الوطني للثقافة الشعبية .

[1] النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق ، ص ص 95-96

[2] المصدر نفسه ، ص 96

ج/ توسيع النظام المدرسي بدخول الجميع إلى كل المستويات التعليم .

د/ توسيع وسائل التربية الجماهرية وتعبئة كافة المنظمات الوطنية لمحاربة الأمية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين [1].

ويلاحظ من خلال هذا الجانب ارتباط المشروع الثقافي بالبعد الثقافي للشعب الجزائري من خلال إعادة بعث اللغة العربية والحفاظ على التراث الثقافي للشعب .

3- السكن:

اعتبره برنامج طرابلس من أهم المحطات التنموية وميدان يرتبط بحياة الأغلبية من الجزائريين الذي هم بدون مأوى ، بسبب التخريب والتدمير لمساكنهم في ظل الاستعمار ، مما يستلزم اتخاذ إجراءات مستعجلة من خلال توفير كل ما يتطلب من إمكانيات لإنجازه والإسكان في ظروف ملائمة لكل المواطنين وحفظ كرامتهم[2].

4- الصحة العامة:

اعتبره برنامج طرابلس كذلك من المحطات المهمة وذلك عن طريق تأميم الطب والمنشآت الصحية بغرض ضمان مجانية العلاج لجميع الناس، وهذا التأميم يتم وفق مبادئ منها :

أ/ تطوير مصلحة وطنية للصحة تتكفل بكل المستشفيات والمنشآت الصحية .

ب/ تنظيم حملات بمساعدة المنظمات الجماهرية لمحاربة الأوبئة والأمراض ولتطوير الحالة الصحية .

ج/ تكوين سريع للإطارات الطبية والصحية في إطار مخطط التنمية [3].

[1] النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 97

[2] المصدر نفسه ، ص 97

[3] المصدر نفسه ، ص 98

5- تحرير المرأة:

أعطى برنامج طرابلس أهمية للمرأة باعتبارها نصف المجتمع ، شاركت في الكفاح وساهمت في تحرير البلاد ، وأعطاها البرنامج دورا في إشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد، فعمل البرنامج على تطور المرأة وتفتحها ودعم المنظمات النسوية، وألح على محاربة الأحكام المسبقة بشأنها الاجتماعية والمعتقدات الرجعية وجعل تطورها واقعا لا رجع فيه بواسطة تحويلها مسؤوليات حزبية [1].

كانت تلك أبرز المعالم في " السياسة الاجتماعية " التي جاء بها برنامج طرابلس ، باعتبارها امتداد وتكملة للسياسة الاقتصادية من أجل تحقيق مجتمع اشتراكي مثلما توخاه البرنامج .

ج – في مجال السياسة الخارجية

جاء في البرنامج : (إن التوجيه الصحيح للسياسة الخارجية عامل هام من بين عوامل تدعم استقلالنا وتشييد اقتصادنا الوطني ذلك أن الجزائر تستعيد سيادتها في سياق دولي ما فتئ ميزان القوى يتطور فيه لفائدة الشعوب المحبة للسلام وعلى حساب الإمبريالية وتسلطها) [2].

فالبرنامج ربط بين الاستقلال الوطني والسياسة الخارجية من جهة ، وبينهما وبين إمكانية تشييد اقتصاد وطني ناجح ومتحرر من قبضة الامبريالية بحيث أشار البرنامج لأجل دعم الاستقلال الوطني، يجب الاهتمام بالسياسة الخارجية [3] ، التي تعتمد على :

1- محاربة الاستعمار والامبريالية :

بين البرنامج من خلاله على محاربته للإمبريالية ، ودعوته إلى العمل على تقوية العلاقات بين الجزائر والبلدان الاشتراكية التي لاقت منها الدعم والمساندة خلال الحرب ، مما عملت السياسة الخارجية للجزائر بالتوجه نحو التحالف مع البلدان التي نجحت في دعم استقلالها وتحررت من السيطرة الإمبريالية [1].

---

[1] النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق ، ص 98

[2] المصدر نفسه ، ص 98-99

[3] يوسف قاسمي : المرجع السابق ، ص 292

2- دعم حركات النضال من أجل الوحدة :

العمل في نطاق محاربة الإمبريالية يغذي القوى السياسية والاجتماعية التي تعمل من أجل تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وإفريقيا ، نتيجة لسياسة ومناورات التقسيم التي تقوم بها الإمبريالية ومصالح الطبقات الحاكمة في المغرب الكبير والوطن العربي والعراقيل في تحقيق الوحدة ، فقد عمل البرنامج على وضع تقدير صحيح لمقتضيات الوحدة في المغرب والوطن العربي وإفريقيا ويجب أن يتم هذا العمل في مستوى الحركات الطلائعية والمنظمات الجماهرية ، وأما دوليا فلابد من تطور المبادلات وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة والسياسة الخارجية المبنية على التشاور والتضامن الكامل في محاربة الإمبريالية كلها أهداف تساعد على طريق الوحدة [2].

3- دعم حركات التحرر:

ويتجلى ذلك من خلال مساعدة الجزائر المستقلة للشعوب التي تناضل لتحرير بلادها، ودعم الجزائر واهتمامها بالوضع في بلدان افريقيا مثل جنوب افريقيا وانغولا ، والتضامن الفعال مع بلدان افريقيا ضد الاستعمار مما يمكن الجزائر من توسيع جبهة النضال ودعم حركة التحرر والوحدة [3].

4- النضال من أجل التعاون الدولي :

التعاون الدولي أمر ضروري من أجل التقدم في جو في السلام ومن أجل تحقيق ذلك يجب تعبئة الجماهير ضد الامبريالية تعبئة دائمة والعمل على تطوير المبادلات في كل الميادين مع البلدان الاشتراكية وإقامة علاقات مع كل الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية ، والعمل المشترك مع القوى الديمقراطية ، في فرنسا خاصة يؤهل الجزائر للقيام بمسؤولياتها على الصعيد الدولي .

---

[1] النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق ، ص 100

[2] النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق ، ص 101 .

[3] المصدر نفسه ، ص 102 .

وعليه فميثاق طرابلس يعتبر : " السياسة الخارجية رافدا لابد منه للوصل إلى أهدافنا الداخلية وهي ستمكن بلادنا من تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية والمساهمة في بناء عالم جديد " [1].

فبرنامج طرابلس 1962م ، ربط بين شروط تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية في الداخل بمحيطها الخارجي ، ضمن إطار مبادئ السياسة الخارجية التي رسمها وحدد معالمها بوضوح .

فقد تضمن ميثاق طرابلس برنامج الدولة المستقلة ومستقبلها بكل ما تحمله من أفكار وتوجيهات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ، في ظل النهج الاشتراكي للدولة بحجة محاربة الاستعمار والامبريالية .

[1] النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق ، ص 102

الفصل الثاني:

الدولة الجزائرية بين الارث الاستعماري

والصراعات الايديولوجية1962-1965 في عهد بن بلة.

أولا: أحمد بن بلة رئيس الجمهورية الجزائرية

يعتبر الرئيس السابق للجزائر أحمد بن بلة"[1] من قادة الثورة الجزائرية والحركة الوطنية، إذ تدرج في المسؤوليات حتى أصبح على رأس قيادة المنظمة الخاصة، وهو من القادة الذين خططوا وفجروا الثورة التحريرية الكبرى، وعندما نالت الجزائر استقلالها كان أحمد بن بلة أول رئيس لها.

ولد أحمد بن بلة في 25 سبتمبر 1916 في مدينة مغنية[2]. نشأ في اسرة فقيرة، التي تقع على الحدود المغربية الجزائرية[3]. ينتمي بلة إلى عائلة من المزارعين يعود أصلها من المغرب، وقد هاجرت عائلته إلى الجزائر هروبا من عملية الثأر، إذ قام عم أحمد بن بلة بقتل أحد اللصوص وخوفا من الانتقام فرت العائلة إلى تلمسان، واستقرت بمغنية ثم قدم والد أحمد بن بلة بعد دعوة من أخيه الأكبر، وكانت بلاده حينها تئن تحت الاستعارالفرنسي.[4]

يدعى والده محجوب بن مبارك وأمه فاطمة بنت الحاج[5] وهكذا نشأ بن بلة في فيلا متواضعة، طبعا في مجتمع يعيش في ظل الاستعمار الفرنسي، ولقد درس أحمد بن بلة في بيته لأنها كانت زاوية ووالده مقدما فيها، حيث كان صوفيا يتبع الطريقة المكاحلية)[6] ؛ وفي نفس الوقت كان أحمد بن بلة يدرس في المدرسة الفرنسية وكان يقضي جل وقته فيها من الساعة3:00 صباحا إلى حوالي6:00 صباحا و لكن بمرور السنوات صار الأمر مرهقا فاكتفى أحمد بن بلة بالمدرسة الفرنسية وتمكن من تحصيل شهادة الابتدائية و أنتقل بعدها إلى تلمسان ليتم دراسته في الإكمالية، وهنا تبصر عيني أحمد بن بلة الحقيقة المرة وهي سيطرة

---

[1] انظر الملحق رقم (05) الرئيس احمد بن بلة وجمال عبد الناصر ومحمد رياض وزير الخارجية المصري ص 189

[2] هي قرية صغيرة، واسم مغنية هو اسم امرأة من مراكش كانت شديدة الورع وكانت تحج باستمرار وعند عودتها أعجبتها المنطقة فقررت البقاء فيها فسميت باسمها .

[3] أحمد منصور: مصدر سابق ، ص 5

[4] احمد بن بلة : مذكرات احمد بن بلة ، دار الآداب ، الجزائر ، 2011، ص 55

[5] محمد قدور: أحمد بن بلة ودوره في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1947-1956، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية ، 2003-2004 ، ص ص 43-44

[6] اسم هذه الطريقة مشتق من المكحلة (البندقية)، وكان عندهم كل سنة موسم خاص لاستخدام المكحلة في مجالات عديدة وقد نشأت في فاس على يد أستاذ في جامعة القروين (انظر محمد خليفة : مصدر نفسه ص 43)

المستوطنين على كل مجريات الحياة في بلد ليس لهم.

وفي هذه الأثناء وقع لأحمد بن بلة أمر جعله يغير حساباته ، و هو موقف أستاذه بن فيداس المسيحي المتشدد والذي كان دائما يسيء للمسلمين ويكن لهم الحقد والعداوة، مما جعل بن بلة يرد عليه رافضا الاستمرار في الدراسة رغم أنه كان متفوقا منها فطرد من المدرسة سنة 1931 .[1]

وفي هذه الفترة قرأ كتاب غوستاف لوبون تاريخ العرب وكان ممنوع و عقوبة قراءته لا تقل عن سنتين.[2]

في 1932 انخرط أحمد بن بلة في العمل السياسي، فكان عضوا في حزب الشعب الجزائري وفي نفس الوقت كان يساعد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين .

حيث كان سببا في بناء المسجد الذي بنيت فوقه الجمعية بمغنية ويذكر أحمد بن بلة: " أن الدور الأساسي الذي كان يقوم به هو محاولة جمع الحزب طوال هذه الفترة أي من 1932 إلى 1937م لأن كلاهما من نفس المنبع.

طوال هذه الفترة أقتصر عمل أحمد بن بلة على التوعية باستخدام السلاح والعمل على تحصيله مع العلم أنه لم يقم بأي عملية عسكرية ضد الفرنسيين أنذالك.

في سنة 1937م جند أحمد بن بلة في الجيش الفرنسي ليتم تسريحه في 1940م وقد استغل هذه الفرصة ليتدرب بشكل جيد على استعمال السلاح، وقد كان أحمد مجندا في مرسيليا، وفي أثناء ذلك كان لاعبا محترفا مع فريق أولمبيك و كان كذلك محترف في رياضة العدو، فحصل على البطولة في العدو لمسافة 400 متر، وقد عرض عليه الفرنسيين البقاء في الجيش لكنه رفض لسببين أولهما أنه عضو في حزب الشعب [3]، وثانيهما وفاة والده سنة 1939م.[4]

---

[1] أحمد منصور: مصدر سابق، ص ص 42-44

[2] احمد بن بلة : المرجع السابق ، ص 58

[3] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 48

[4] جورج الراسي: الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر ...إلى عبد القادر ،دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2008 ، ص 262

حيث أصبحت عائلته في حاجة له أكثر من قبل، وفي سنة 1943 جند أحمد بن بلة كغيره في الجيش الفرنسي لمحاربة النازيين[1] ؛ غير أنه هرب بعد 6 أشهر ثم عاد من جديد خوفا من العقوبة التي ستحل به، وقد شارك في معركة كاسينو ضد النازيين والإيطاليين وتمكن مع فرقته من إسقاط طائرتين أو ثلاث ليمنحه ديغول، وساما كتكريم له في نفس السنة، وظل في هذا الوضع الخطير لمدة ستة أشهر، حقق فيها عدة نجاحات، ويعتبر بن بلة هذه المشاركة في الحرب العالمية الثانية قد أفادته وكل الجزائريين بشكل كبير في تعلم أساليب القتال والحرب.

وفي سنة 1944م وبالرغم من أن الحرب لم تنتهي إلا أن الكلونييل الفرنسيين استدعاه وأخبره بأن لديه تصريح للعودة إلى الجزائر وهذا بسبب وفاة ثلاثة من إخوته.[2]

تأتي أحداث 8 ماي 1945م، فيصطدم أحمد بن بلة بهمجية وقمع فرنسا وردها البشع على جميل الجزائر في الحرب العالمية الثانية، وقد حسمت هذه المجازر الأمر عند أحمد بن بلة فأدرك أن الاستعمار لا يزول إلا باستخدام العنف، ولذلك قام رفقة زملائه المناضلين المنظمين لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بإنشاء تنظيم عسكري سري يدعي المنظمة الخاصة[3] 1946م، وقد تولى رئاستها أحمد بلوزداد ثم حسين أيت أحمد.[4]

وفي أكتوبر 1947م، انتخب بن بلة مستشارا بلديا في بلدية مغنية وفي أفريل 1948م، انتخب بن بلة

[1] النازية كلمة النازي اختصار (حزب العمل القومي الاشتراكي الألماني) ، وقد استخدمت هذه الكلمة في ألمانيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945،(انظر : باحث النازية ، قرص مضغوط ويكيبيديا ، مؤسسة كوتافوتي ، 2007 ، ص 1) .

[2] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص ص : 50-53

[3] هي تنظيم عسكري سري قام بتأسيسه أعضاء من حزب الشعب الجزائري سنة 1947 ترأسه محمد بلوزداد وكانت تهدف إلى التكوين العسكري والتدريب على استعمال مختلف الأسلحة وهي عبارة عن تنظيم هرمي ، واعتمدت نظاما صارما ، تم اكتشافها 1950 ، (انظر بوعلام بلقاسم ، يوسف مناصرية و آخرون: تاريخ الجزائر 1830-1962 ، قرص مضغوط ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر ، 2002

[4] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 54

مستشارا بلديا في بلدته مغنية، ترشح أيضا عن دائرته لانتخابات[1] الجمعية الجزائرية.

لقد تميز أحمد بن بلة منذ دخوله للمعترك السياسي بحبه للعمل على أرض الواقع وتفضيله الممارسة الحية المباشرة على التنظير، طالما أن الهدف واضح ألا وهو تحرير البلاد عن طريق الكفاح المسلح وتجلى ذلك سنة 1949م، عندما أصبح مسئولا عن التنظيم السري؛ حيث قام رفقة زملائه بعملية سطو على بريد وهران لتمويل التنظيم وشراء السلاح فتم له ذلك، لكن للأسف تم اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950م.[2]

وألقي القبض على بن بلة من منزله في القصبة واعترف على نفسه وتحمل المسؤولية خوفا على السلاح المخبأ وقد حكم عليه بالسجن لمدة 30 سنة، بتهمة تشكيل المنظمة الخاصة وسرقة بريد وهران.

وبعد سنتين أي 1952م تمكن أحمد بن بلة رفقة محساس من الهرب من السجن العتيق بالبليدة وأصبح بن بلة بعد ذلك ينتقل من مكان لأخر لأنه مطارد من قبل الفرنسيين وقد تمكن كل من إبراهيم درقاوة والحسام بالإضافة إلى ديدوش مراد من مساعدة أحمد للهروب من الجزائر إلى فرنسا عبر إحدى البواخر الكبيرة ثم قام الثلاثة بتهريبه إلى سويسرا ومنها إلى القاهرة وكان أحمد يستعمل جواز سفر مزور وتحت اسم مسعود مزياني وهو اسم حركي [3]

ويذكر أحمد بن بلة " أنه استخدم ما يزيد عن مئة اسم حركي خلال فترة الكفاح الطويل" من أسمائه الحركية نذكر اسم سي حميميد.[4]

في سنة 1953 التقي أحمد بن بلة بواسطة مكتب المغرب العربي- الذي كان يترأسه محمد الخطابي - بجمال عبد الناصر والذي كان يعد للانقلاب[5]، ومنذ ذلك الحين بدأت الصداقة القائمة على التفاهم الأخوي

[1] عينت فرنسا مسؤول يدعي ناجلان وكانت مهمته هو عرقلة الانتخابات وضرب الحركة الوطنية لذلك فقد زورت الانتخابات وزج بأعضاء حركة الانتصار في السجن ، (انظر جورج الراسي : مرجع سابق ،ص 263)

[2] جورج الراسي : مرجع سابق ، ص 54

[3] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص ص 68-85

[4] يحي أبو زكريا : الجزائر من أحمد بن بلة وإلى أحمد عبد العزيز بوتفليقة، نشر الكترونيا ، ناشري، الجزائر، 2007 ، ص 10

[5] أحمد منصور : مصدر نفسه ، ص 89

والثوري[1]، ثم بدأ التنسيق بين الطرفين من أجل المساعدة مصر للجزائر حتى تقوم بثورتها ضد الاستعمار الفرنسي وتجسدت هذه المساعدة في السلاح خاصة

وكانت مهمة أحمد بن بلة هو نقل هذا السلاح إلى الجزائر سواء برا أو بحران كذلك تجنيد الجزائريين الذين كانوا يدرسون في جامعة الأزهر بالقاهرة.

في سنة 1955م وبينما أحمد بن بلة في طرابلس إذ به يتعرض لعملية اغتيال مدبره من قبل فرنسا على يد "أونري ديفيد"، لكنه نجا منه، وباعتبار أن أحمد بن بله هو من قادة الثورة فقد توجه إلى اسبانيا لدراسة مقررات مؤتمر الصومام [2]وللتفاوض مع فرنسا، وكان قد قطع شوطا كبيرا في هذه المفاوضات آنذاك، ثم انتقل إلى المغرب ومنها إلى تونس لاطلاع التونسيين و المغاربة إلى ما توصل إليه الجزائريين في المفاوضات لكن حادثة اختطاف الطائرة يوم 22 أكتوبر 1956م التي كان فيها أحمد بن بلة رفقة باقي قادة الثورة ثم تم نقله إلى فرنسا وسجن في سجن "لاسنتيه"، ثم" سجن في جزيرة باليف"، ولم يفرج عنه وعن صحبه إلا في 19 مارس 1962م.

وبعد مضي 7 أشهر صار أحمد بن بلة رئيس أول حكومة جزائرية أنشأت في الجزائر، ثم انتخب رئيسا للبلاد في سنة 1963م، فحكم الجزائر فترة لم تتجاوز سنتين ونصف.[3]

وقد اتصف خلال فترة الحكم بالتواضع فهو لا يخضع لشيء اسمه البروتوكول، وكان باسما حارا في لقاء الناس، ذو طلعة تلفت الأنظار مفعم بالطاقة والحيوية والنشاط، كان يضحك ويبكي أمام الناس، على قدر من البساطة والصدق[4]

---

[1] احمد بن بلة : المرجع السابق ، ص 62

[2] مؤتمر الصومام انعقد في 20أوت 1956 في قرية إيفري بمنطقة القبائل ، دعا إليه عبان رمضان حيث جرت الاتصالات بين قادة الثورة والغرض هو تقييم الثورة وتنسيق الجهود وتنظيم هياكل الثورة ووضع الاستراتيجية الضرورية لمواصلة الثورة في النصر وكان من أهم نتائجه توحيد النظام العسكري القياسي وإعادة تقسيم التراب الوطني (انظر بوعلام بلقاسم وآخرون: مرجع سابق)

[3] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص ص 117 – 291

[4] احمد بن بلة : المرجع السابق ، ص 63-64

انقلب عليه هواري بومدين في 19 جوان 1965م، وتم سجنه في منزل تحت حراسة عسكرية بقيادة سعيد عبدو و هناك كان أحمد بن بلة يقضي جل وقته في قراءة القرآن ثم و بطلب من والدته تزوج من الصحفية زهرة سلامي [1]؛ والتي كانت في السابق من أبرز معارضيه وعاشت معه في السجن 7 سنوات.[2]

لم ينجبا أبناء لذلك ربيا طفلتين هما مهدية و نورية، هذا بعد خروجهما من السجن[3]. حيث أفرج عن أحمد بن بلة سنة 1981م في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد الذي خلفا هواري بومدين الذي توفي 1978م.[4]

لكنه كان رهن الإقامة الجبرية بمدينة المسيلة، ليطلق سراحه نهائيا عام 1981م،وفي تلك الأثناء كل يشغل مناصب شرفية في هيئات دولية.

كان رئيسا للجنة الإعلامية الدولية لحقوق الإنسان وهو يناضل لصالح الاعتراف بحقوق الشعوب الضعيفة في العديد من المحافل الدولية.

وفي سنة 1982م أنشأ أحمد بن بلة الحركة الديمقراطية بالجزائر وشارك في الساحة السياسية و قد حلت هذه الحركة .

وفي عام 1990م عاد من منفاه الاختياري، وقام بمعارضة النظام القائم بالجزائر وناضل من أجل رفع الحصار عن الشعب العراقي وعن ليبيا وكوبا، كما ناضل من أجل حل سياسي عن طريق الحوار في الجزائر.

وكان قد سعى رفقة زملائه لإيجاد حل سياسي وسلمي للحرب الدائرة بالجزائر منذ 1992م وبعد إلغاء المسار الانتخابي للتشريعات الحرة الأولى.

وفي عام 1955م وقع أحمد بن بلةعلى أرضية روما "سانت أجيديو التي كان الفرقاء الجزائريون؛

---

[1] توفيت زهرة سلامي يوم 23 مارس 2010 ، في باريس حيث نقلت للعلاج انظر(هكذا تزوج بن بلة من الصحفية الراحلة زهرة سلامي "، جريدة الشروق اليومي، العدد 2885، 26 مارس 2010 ، ص 16

[2] أحمد منصور : مصدر نفسه ، ص 316

[3] صحفي : مرجع سابق ، ص 16

[4] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 317

زعماء الأحزاب السياسية للجبهة الإسلامية للإنقاذ "FIS" قد دعوا لمصالحة وطنية مع السلطة مع احترام التعددية الحزبية والثقافية للجزائر.[1]

ومهما قيل ويقال عن أحمد بن بلة يبقى من الرجال الذين حققوا معجزة الاستقلال لبلادهم، حيث ضحى بسنوات عمره من أجل الحرية الجزائر و أمضى جلها في سجون فرنسا، لقد ناضل ولا يزال يناضل لصالح الشعوب الضعيفة، فعلا يستحق أن يكون في خانة العظماء.

[1] عبد القادر بولسان : الحكومات الجزائرية 1962-2006، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 ، ص 334-335

ثانيا : الصراعات الايديولوجية .

أ. الجانب السياسي:

أخيرا وبعد 132 سنة من الاحتلال آن للدولة الجزائرية الفتية أن تختار رئيسا لحكومتها، وتم ذلك في 20 سبتمبر 1962م فكان هذا الرئيس هو أحمد بن بلة، والذي طلبت منه الجمعية الوطنية تقديم التشكيل الحكومي الذي يرشحه فكان لها ذلك في 29 سبتمبر 1962.[1]

وتمت المصادقة على هذا التشكيل الحكومي بالانتخاب؛ وهكذا انتظمت أول حكومة جزائرية على التراب الوطني، وضعت تحت إدارة رئيس المجلس تسعة عشر وزيرا[2]، وقد ضمت هذه الحكومة ممثلين عن مختلف التجمعات السياسية في حين يصيح أحمد بن بلة رئيسا لمجلس الوزراء، ورئيس أول حكومة جزائرية في عهد الاستقلال و عضوا في المكتب السياسي، في حين شغل محمد خيضر منصب أمين عام المكتب السياسي، أما فرحات عباس فتمكن من إحراز منصب رئاسة الجمعية الوطنية[3].

وقبل أن نتطرق إلى السياسة التي تبناها أحمد بن بلة على المستويين الداخلي والخارجي لا بد لنا أولا أن نعرف منهجه وتوجهاته السياسية وكذا إمكانيته.

أ. نعلم أن الرئيس أحمد بن بلة قد تسلم الحكم في ظروف أقل ما يقال عنها أنها سيئة جدا فوضعية البلاد مزرية تماما، فضلا عن هذا فإن أحمد بن بلة وصف نفسه قائلا: "ربما لم أكن سياسيا محنكا، وربما لم أكن مؤهلا بشكل كاف لقيادة دولة، حيث كنت ثوريا ومن الصعب أن تكون رجاء ثوريا تقود ثورة ثم تصبح رجل دولة في يوم وليلة، في ظل نظام عالمي متسلط فهذا أمر لا يترك لك فرصة لكي تبني مستقبلك و مستقبل بلادك بشكل جيد، خاصة وأن النظام العالمي آنذاك يعمل ضد ثقافتنا وضد معتقداتنا..."[4]

---

[1] أحمد منصور: مصدر سابق ، ص 215

[2] انظر الملحق رقم (06) الرئيس احمد بن بلة ليلة الانقلاب ص 190

[3] الطاهر بن خرف الله : مرجع سابق ، ص 14-15

[4] أحمد منصور: مصدر سابق ، ص 299-300

لقد بدأ أحمد بن بلة عهده قوميا ناصريا [1]، يحمل لواء الدعوة العربية ومن منا لا يذكر صرخته في مطار تونس يوم 1أفريل 1962 حين التقى بالرئيس التونسي الحبيب بورقيبة فقال له مقولته الشهيرة " نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب .[2]

فأحمد بن بلة يعترف أنه قومي ويقول : " أنا وطني ناصري"، لكنه يختلف في المنهجية المطبقة في الجزائر على المنهجية المطبقة في مصر.

إن الرئيس أحمد بنبلة اختار النهج الاشتراكي [3]غير الماركسي وفق الرؤية العربية الإسلامية.

ب.لقد كان أحمد بن بلة في سياسته يرفض تماما ظهور الأحزاب السياسية حيث عمل على إبعاد كل معارضيه فالرئيس أحمد بن بلة كان يرى أن الحزب الواحد هو الأسنان في كل صغيرة وكبيرة[4].

ج.وقد جاءت المادة 23 من دستور عام 1962 لتؤكد على ذلك حيث قامت السلطات الجزائرية بمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة وتم دعم هذه المادة بمرسوم14 أوت 1963، الذي نص : " أنه ممنوع على كامل التراب الوطني أي تشكيل أو تجمع ذو طابع سياسي. [5]

إذا هذا هو المنهج والتوجه الذي ستقوم عليه سياسة الرئيس في الداخل والخارج .

لقد ورث أحمد بن بلة بلادا خالية من الإطارات الإدارية والعلمية وكذا الكفاءات التقنية التي كانت تدير عجلة الحياة في مرافق البلاد والتي رحلت مع حلول الاستعمار الفرنسي، فكان على أحمد بن بلة وحكومته أن

---

[1] نتائج الانتخابات كانت كالتالي: 128 صوت مقبول ، صوت واحد ضد ، 19 امتنعوا عن التصويت ، (انظر الطاهر بن خرف الله : النخبة الحاكمة في الجزائر ما بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية ، ج2 ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 ، ص 15)

[2] جورج الراسي: مرجع سابق ، ص 266

[3] وهو مصطلح يعبر عن نظام اقتصادي واجتماعي ويقصد به أن الجماهير العاملة من الشعوب هي التي يجب أن تمتلك وسائل الإنتاج ، وبالرغم من تغير مدلولات المصطلح مع الزمن فإنه يبقى يدل على تنظيم الطبقات العاملة وتبقى الأحزاب المرتبطة به تنادي بحقوق هذه الطبقات .

[4] أحمد منصور: مصدر نفسه ، ص 191

[5] إسماعيل قيرة وآخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، لبنان ، 2002،ص 155

يعملوا على إعادة البناء من جديد في الجزائر المستقلة .[1]

وقبل أن تسارع حكومة بن بلة في هذا العمل الشاق عرفت بعض التغيرات في التسميات والتعيينات فمثلا وزارة الصحة أصبحت في شهر مارس 1963 تدعى وزارة الصحة العمومية والسكان، أما وزارة البريد والبرق والهاتف صارت تدعى وزارة البريد والمواصلات... إلخ.

وفي 13أفريل من نفس السنة أحدث تعينان الأول مولود بلوان جاء وزيرا للإعلام ليخلف محمد حاج حمو الذي استقال من منصبه، أما التعيين الثاني فكان لعبد القادر زيبك في منصب وزيرا للبريد والمواصلات خلفا لموسى حسان الذي استقال هو الآخر من منصبه.

كما نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 8 ماي 1963م أن مهمة وزير الشؤون الخارجية، يضطلع بها بصفة مؤقتة رئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء، ولم يمض أسبوع من ذلك حتى تمت ترقية هواري بومدين من منصب وزير الدفاع إلى منصب نائب رئيس أول لمجلس الوزراء مع الإبقاء على حقيبة الدفاع، ثم عين محمد سعيد وزير قدماء المجاهدين وضحايا الحرب في منصب نائب وزير ثاني مع إبقائه على رأس الوزارة التي يضطلع بها.

أما رابح بيطاط فقد تم إبعاده عن منصب نائب ثالث لرئيس مجلس الوزراء.

وخلال شهر سبتمبر 1963 قام الرئيس أحمد بن بلة بتعين عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للشؤون الخارجية ، وأحدث وزارة الاقتصاد الوطني وعد بها لبشير بومعزة وتضم هذه الوزارة الجديدة المالية والتجارة والتصنيع والطاقة التي ألغيت حقائبها[2] ، نتيجة لهذه التغيرات والإنفراد بالرأي الذي اتصف بها أحمد بن بلة استقال محمد خيضر من منصب الأمانة العامة للحزب في 16أفريل 1963 كذلك استقال فرحات عباس من منصب رئاسة الجمعية الوطنية في 18أفريل من نفس السنة[3]، وسبب استقالة هذا الأخير هو رفضه للنظام الاشتراكي

[1] جورج الراسي : مرجع سابق ، ص 265
[2] عبد القادر بولسان : مرجع سابق ، ص ص 29-30
[3] الطاهر بن خرف الله : مرجع سابق ، ص 22

الذي تبناه الرئيس، فالسيد فرحات عباس كان يميل النظام الليبرالي الرأسمالي[1].

يمكننا القول أن هذه الحكومة قد اكتسبت صفة مؤقتة بسبب غياب الدستور، وقد دامت من 29 سبتمبر1962 إلى 18 سبتمبر 1963، لذلك نجدها قد مرت بتناقضات صارخة لم تلبث أن تحولت إلى عداءات و نزاعات، فمنهج الحكومة كان غير ديمقراطي.

في سنة 1963 شهدت الجزائر وضع أول دستور لهذه الدولة الفتية، وقد قام المكتب السياسي بانجاز مشروع الدستور، حيث خضع للاستفتاء[2]، فتمت المصادقة عليه يوم 8 سبتمبر 1963.[3]

وقد جاء في هذا الدستور الذي كان عنوانه "المبادئ ومهام رئيسية " :

أ: الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية.

ب: الإسلام دين الدولة الجزائرية وتضمن الجمهورية الجزائرية لكل فرد احترام أرائه ومعتقداته، والممارسة الحرة لشعائره.

ج :اللغة العربية في اللغة الوطنية والرسمية للدولة الجزائرية.

إن هذه المبادئ سبق وأن وردت في بيان أول نوفمبر لكن الجديد فيها هو تعداد المهام الرسمية للدولة الجزائرية كما يلي:

أ: حماية الاستقلال الوطني.

ب: ممارسة السلطة من طرف الشعب .

ج:تشيد ديمقراطية اشتراكية وهو أهم وأحدث مهمة.

د: التخلص من جميع بقايا الاستعمار.

[1] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 244

[2] نسبة لجمال عبد الناصر الذي كان يدعو إلى القومية العربية ، (انظر جورج الراسي : مرجع سابق ، ص 266)

[3] الطاهر بن خرف الله: مرجع سابق ، ص 35

و : تدين الجمهورية التعذيب وكل مساس مادي بكامل الكيان الآدمي . [1]

بعد ذلك قام الرئيس أحمد بن بلة في 18 سبتمبر 1963 بتشكيل حكومته الثانية[2]، في عهده والأولى بالنسبة للنظام الدستوري ولا سيما المادة 47.

وإن ما يميز هذه الحكومة عن سابقتها أن الوزارات قد تقلص عددها فبعد أن كانت 17 وزارة صارت 12 وزارة[3]، كما أعيد تعين ثلاث نواب لرئيس المجلس الوطني[4] أيضا نجد أن هذا التعديل الوزاري قد أعطي للحكومة طابعا اشتراكيا حيث تبنت التسيير الذاتي وتأميم [5] المشاريع الزراعية والصناعية[6].

من ناحية أخرى نقدية نجد أن هذا التعديل قد صاحبه استمرار في الصراع سواء في الإيديولوجيات أو البرغماتية[7] ، بالإضافة إلى الأهمية المتزايدة التي منحت العسكريين على حساب الاندماجين والمركزيين على على السواء،كذلك تخلص الرئيس أحمد بن بلة في هذه الحكومة من بعض وزراء الحكومة السابقة، والذين عارضوه أو اختلفوا معه، نذكر مثلا: عمار بن تومي، أحمد بومنجل ،لعروسي خليفة، أحمد فرنسيس ....

مضى عام على هذه الحكومة ليجري تعديلها من جديد في 2 ديسمبر 1964، وكان الهدف هو تحقيق اللامركزية حيث ظهرت 16 وزارة بعد تقسيم الوزارات الثلاثة الكبرى، كما تحولت بعض الوزارات (الداخلية والمالية، الإعلام) إلى مديريات عامة مرتبطة بالرئاسة يشرف عليها أحمد بن بلة بنفسه، كما حاول أحمد بن

---

[1] الحسن بركة : أبعاد الأزمة في الجزائر ، دار الأمة صلالة ، الجزائر ، د، ت ، ص 16-17

[2] انظر الملحق رقم (07) رئيس المجلس على بناءالدستور1963، ص 191

[3] تم بعد ذلك دمج 11 وزارة في 3 وزارات كبرى ، الاقتصاد الوطني ، التوجيه الوطني ، الشؤون الاجتماعية (انظر الطاهر بن خرف الله : مرجع سابق ، ص 24)

[4] عبد القادر بولسان : مرجع سابق ، ص ص 55-58

[5] التأميم هو مرحلة تمر بها الدولة المستقلة في إطار عملية نقل الملكية وإرساء قواعد السيادة بحيث تقوم الدولة بإرجاع ملكية ما يراد تأميمه إلى نفسها .

[6] الطاهر بن خرف الله : مرجع نفسه ، ص 23-24

[7] البرغماتية العملية هي إحدى مدارس الفلسفة نشأ في الولايات المتحدة في أواخر 1800، أول من أدخل لفظ البرغماتية في الفلسفة هو الفيلسوف الأمريكي تشارلز بيرس ، وتتميز البرغماتية بالإصرار على النتائج والمنفعة والعملية كمكونات أساسية للحقيقة .

بلة في هذه الحكومة تقليص صلاحيات كل من وزيري الداخلية والخارجية، وأضاف سبع وزراء جدد كلهم لا يملكون سجلا خاصا بالمشاركة عن الثورة.[1]

هذه الحكومة في حقيقة الأمر لن تدوم أكثر من سبع أشهر أي من 2 ديسمبر 1964 إلى 19 جوان 1965، لأنها سينقلب عليها بحركة عرفت على أنها تصحيح ثوري ل 19 جوان 1965[2]خلال هذه السنوات الثلاث أي من 1962 إلى غاية 1965، عرف حكم الرئيس أحمد بن بلة العديد من التمردات والحركات المعارضة لحكمه وكان لكل منها أسبابها وسنتعرض لأهم هذه التمردات .

- أول معارضة تزعمها عبد الرزاق عبد القادر وهي حركة شيوعية تمركزت في تلاقي لاف بالقبائل الكبرى وتضم جماعة من الشبان المتحمسين لمشروع ثورة مسلحة لإكمال الثورة البروليتارية[3]، كانت من بينهم بينهم زهرة سلامي قبل زواجها من أحمد بن بلة، ولأن هذه الحركة لم يكن لها دعم شعبي أو مالي أو سياسي، فإنها لم تدم طويلا وتم إيقاف زعيم الحركة وأتباعه أيضا.

- ثاني معارضة تزعمها محمد بوضياف الذي أنشأ حزب الثورة الاشتراكية في خريف1962 بشكل سري وكان أعضاء هذا الحزب أبو بكر بلقايد ومحمد على عمار .[4]

ترى هذه الحركة أن نظام أحمد بن بلة، والمكتب السياسي :" قد نصبوا بالقوة وأنهم ليسوا ديمقراطيين ولا اجتماعيين ... وأن نظام أحمد بن بلة له توجه مجهول بل أنه يخدم الطبقة الحاكمة والمقربون منها وكذا المصالح الخاصة للجيش[5]، لكن سرعان ما قضي على هذا الحزب وفرضت الإقامة الجبرية على محمد

[1] الطاهر بن خرف الله : مرجع سابق ، ص 25

[2] عبد القادر بولسان : مرجع سابق ، ص 65

[3] البروليتارية هي الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج وتعيش من بيع مجهودها العضلي أو الفكري ، وتعمل على تحرير المجتمع وتبني الاشتراكية بشكل أممي ـ الطبقة الكادحة .

[4] الطاهر بن خرف الله : مرجع سابق ، ص 64-65

[5] Guerif Azeddine ,chabaissakhald : Boudiaf l'homme des ruptures ,Edition chihab,Batna,1992. P69.

بوضياف في مدينة سعيدة سنة 1963، غير أن بوضياف تمكن من الهرب إلى باريس [1]، ولذلك فإن هذا الخلاف لم ينته لأن محمد بوضياف ضل يأمل أن تتحسن أحوال الجزائر ولذلك اتصل بفتحي الديب – سفير مصر في سويسرا والمكلف بالشؤون العربية – للتوسط حيث أكد بوضياف :" أن وضع الجزائر يستوجب التعاون بين كل من أحمد بن بلة و هواري بومدين ومحمد خيضر و حسين أيت أحمد وأخيرا هو محمد بوضياف، وأكد أيضا أنه لا يعارض بقاء بن بلة في السلطة باعتباره حقيقة واقعة ".

ـ ثالث معارضة تزعمها محمد خيضر بعد استقالته في 16أفريل 1963 حيث أخذ معه خزينة الدولة الجزائرية، كان فيها حوالي 40 مليون فرنك، وسبب ذلك : هو تجاهل الرئيس له ولرابح بيطاط وتصرفه بانفرادية وبعد عدة محاولات منهما لمعالجة الأمر باءت بالفشل "، قررا في الأخير تقديم استقالتهما من منصبيهما، ليقوم خيضر بعد ذلك بوضع أموال الخزينة في بنوك عربية وسويسرية مع إعطاء بعض هذه الأموال للمعارضين، وهنا سيعمل فتحي الديب على التوسط بين الطرفين بطلب من خيضر من أجل حل المشكلة لكن الرئيس أحمد بن بلة رفض ذلك[2]، حيث قامت الحكومة الجزائرية برفع دعوى قضائية ضد البنوك السويسرية التي وضع فيينا ستتدم خيضر أموال الخزينة، فكسبت القضية وتم استرجاع المال.

ـ رابع معارضة: تزعمها فرحات عباس فعندما استقال يوم 18أفريل 1963م، أعلن رفضه وعدم موافقته لمشروع الدستور 1963 الذي أعدته جبهة التحرير الوطني[3]، وكذلك " بسبب تفرد بن بلة في اتخاذ القرارات فحسب ما ورد في اللائحة الدستورية ل 26 سبتمبر 1962 كان من المفروض أن يستشير الرئيس أحمد بن بلة الجمعية الوطنية في أي إحداث أو تغير يقوم به لكن الرئيس لم يفعل" [4]، وكان موقف السلطة من ذلك هو فرض الإقامة الجبرية على السيد فرحات عباس في أدرار– أقصى جنوب الصحراء[5].

ـ خامس المعارضة: تزعمها حسين أيت أحمد في منطقة القبائل يوم 9جويلية 1963 وحركته هذه

[1] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 312 ، 240-241
[2] فتحي الديب : عبد الناصر والثورة الجزائرية ، دار المستقبل العربي ، ط1 ، القاهرة ، 1990 ، ص ص 592-624.
[3] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 236
[4] الطاهر بن خرف الله : مرجع سابق ، ص ص 22-63
[5] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 241

عرفت باسم الإتحاد من أجل الدفاع عن الثورة الاشتراكية وكان هدفها هو الإطاحة بالنظام ممثلا في أحمد بن بلة[1]، وهذه الحركة لم تكن سليمة بل هو عبارة عن تمرد مسلح نتج عنه مقتل حوالي 500 شخص لكنه قمع في النهاية وقبض على حسين أيت أحمد في 17أكتوبر 1964 وقرر أعضاء المكتب السياسي إعدامه لكن الرئيس رفض واكتفى باعتقاله.[2]

- سادس معارضة: وتزعمها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي حيث لم يسمح لرجال جمعية العلماء المسلمين الجزائرية بمعاودة نشاطها الإصلاحي بعد الإستقلال مما اضطر شيوخها إلى المعارضة السلمية كتابة وخطابة[3]، فبعد عودته إلى الجزائر ألقي بخطبته في أول صلاة جمعة بمسجد كتشاوة[4]، وجاء في خطبته تحذير الجزائريين من مخالفات الإستدمار الفرنسي، حيث قال: 'إن الاستعمار...كالشيطان...قد خرج من أرضكم لكنه لم يخرج من مصالح أرضكم، ثم استطرد كلامه قائلا:"... إن حكومتكم الفتية منكم، تلقت تركة مثقلة بالتكاليف والتبعات في وقت ضيق لم يجاوز أسابيع، فأعينوها بقوة، وانصحوها فيما يجب النصح فيه بالتي هي أحسن... وانصرفوا بجميع قواكم إلى الإصلاح والتجديد والبناء ....[5]

لكن الإمام بعد ذلك رأى انحرافا على رأس القيادة في الجزائر، أنذاك فصاح بكلمة حق، وهو أضعف الإيمان خاصة بسبب الأمراض التي أنهكت جسده أنذاك، فأصدر بيان 16أفريل 1964م وجاء فيه نصح حكيم وهادئ للسلطة، لكن رد السلطة تجسد في وضع الشيخ محمد البشير الإبراهيمي[6] تحت الإقامة الجبرية وقطع عنه الراتب الشهري وبقي على ذلك الحال إلى أن وافته المنية في 21 ماي 1965[7].

من خلال ما سبق يتضح لنا أن كل هذه الرموز التاريخية وحتى الدينية تشترك في معارضتها لحكم

---

[1] الطاهر بن خرف الله : مرجع نفسه ، ص 63

[2] أحمد منصور : مصدر نفسه ، ص 245-246

[3] إسماعيل قيرة و آخرون : مرجع سابق ، ص 107

[4] حيث عاد سيرته الأولى بعد أن حولته فرنسا لكتيدرائية (انظر أحمد طالب الإبراهيمي : آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1954-1964، ج5 ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر ، 1997 ، ص 307)

[5] أحمد طالب الإبراهيمي : مصدر سابق ، ص 307

[6] أحمد طالب الإبراهيمي : مصدر نفسه ، ص ص 28-308

[7] يحي أبو زكريا : مرجع سابق ، ص 12

أحمد بن بلة، في أنها ترفض سياسة هذه السلطة التي بدأت أحادية ومشخصة في سياسي مدعوم عسكريا، ومن دون قاعدة حزبية و هو أحمد بن بلة، الذي جمع الصلاحيات الدستورية في يده وقام بتجميد العمل باللائحة الدستورية في 03-10-1962م، بحجة المخاطر الداخلية والخارجية على الدولة الفتية لذلك قد كان مصير هذه المعارضة هو السجن أو الحظر أو الإقامة الجبرية أو التهميش .[1]

وننتقل الآن إلى تمرد أخر أشبه بالانقلاب منه إلى تمرد مسلح قاده شعباني الطاهر وكان في تيزي وزو وسببه هو رفض شعباني لحل جيوش الولايات وضمها تحت نطاق جيش واحد وقد تمكن أحمد بن بلة من إنهاءه بطريقة سلمية بإجراءه اتصالا هاتفيا مع هذا الأخير ختم بقدوم هذا الأخير إلى الرئيس أحمد بن بلة وتسليم نفسه ليعفوا عنه الرئيس بل و ألقى الرئيس خطابا في هذا الخصوص أمام الجزائريين ، وكان إلى جواره شعباني .[2]

وقد قرر الرئيس أحمد بن بلة أن يعين شعباني في قيادة الجيش إلى جانب هواري بومدين والطاهر الزبيري، ثم طلب منه أن يتنحى عن قيادته في المنطقة الصحراوية ، لأنه من غير المعقول أن يجمع بين منصبين ، وهنا أذعن شعباني ورفض التخلي عن منطقة الصحراء وأعلن تمرده فيها ـ تندوف . ضد الدولة والجيش لكن هذا التمرد قمع وألقي القبض على شعباني وتم إعدامه ، وهذه القضية عرفت الكثير من الغموض والتناقضات والأحكام ، فهواري بومدين يقول بأن الرئيس : " هو الذي رفض بشدة توصية بالعفو عن شعباني ، وتحقيق حكم الإعدام إلى السجن تقديرا لماضيه ، في حرب التحرير[3].

أما أحمد بن بلة فإنه " ينفي مسؤوليته عن إعدام شعباني ويؤكد أن هذه هي مسوؤلية الجيش ، ومع ذلك فإن الرئيس أحمد بن بلة قال بأن سبب إعدام شعباني هو محاولته مساعدة فرنسا للقيام بعمل إجرامي انفصالي ، أي فصل الصحراء عن الدولة الجزائرية [4].

---

[1] إسماعيل قيرة وآخرون : مرجع سابق ،ص 105-106

[2] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 246-247

[3] لطفي الخولي : عن الثورة وفي الثورة و بالثورة حوار مع بومدين ، منشورات التجمع البومديني الإسلامي ، قسنطينة ، د ،ت ، ، ص 80-81

[4] أحمد منصور : مصدر نفسه ، ص 247

وننتقل إلى قضية أخرى وهي ليست تمرد ولكن كثر حولها الكلام، ألا وهي مقتل خميستي [1] وزير الشؤون الخارجية ،ففي يوم 11أفريل 1963اغتيل محمد خميستي وزير الشؤون الخارجية من طرف مختل عقليا.

وقد أدت قضية الاغتيال هذه إلى ظهور اتجاهين : اتجاه يعتبر مقتل خميستي جريمة لم يكن وراءها أسباب سياسية حتى القاتل حكم عليه بالإعدام ثم خفف لحكم إلى المؤبد وقد وجد مشنوقا في زنزانته سنة 1966 أي في عهد هواري بومدين.[2]

حتى أحمد بن بلة أكد هذا الرأي وقال :" أن علاقته خميستي طيبة و أن هذا الأخير حسن الخلق " وأكد بن بلة " أن مسألة مقتله هي مسالة شخصية بحتة ، حيث أنه أراد أن يتزوج من امرأة كانت مخطوبة الإنسان آخر من قبله ولم يكن يعرف بذلك، فجاء هذا الرجل وقتله" ونفى بن بلة الاتهامات التي وجهت له من قبل البعض وهي أنه رجل كان يعمل لصالح فرنسا ولذلك تمت تصفيته، ونفى أيضا قول البعض بأن محمد خيضر له علاقة بمقتله.

اتجاه آخر يربط قضية مقتل خميستي بروابط سياسية حيث جاء من تصريح للسيدة حسيبة بن يلس وهي زوجة ابن العم القاتل قائلة:" أن أحمد بن بلة قد صرح بأشياء ليس لها صحة ...و أن منفذ العملية محمد زنادي لطالما طمح للقيام بعمل يدخله التاريخ وقد قرر اغتيال الوزير محمد خميستي خاصة عندما علم بأن هذا الأخير قد التقي بالسفير الفرنسي[3]. بعد أن عرفنا سياسة الرئيس أحمد بن بلة على المستوى الداخلي ننتقل إلى سياسته على المستوى الخارجي.

---

[1] انظر الملحق رقم (08) تعيين اعظاء الحكومة حسب المادة 47 ص 192

[2] M'hamed Yousfi : le pouvoir 1962-1978,les presses de l'entreprise nationale d'edition et de publicité , Algérie , 1989,P :35.

[3] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص ص 238-501

أ. على المستوى العربي :

بالرغم من أن الجزائر خرجت من الاستعمار الفرنسي حديثا في سنة 1962 ، إلا أنها تمكنت في فترة وجيزة من بناء علاقات حسنة ومتميزة مع الدول العربية، لا سيما التي وقفت إلى جانبها في دورتها المجيدة ، ومع ذلك وجدت الجزائر نفسها في مهب الريح مع المغرب الشقيق.[1]

ففي 19 أكتوبر 1963 قامت القوات المغربية بهجوم على منطقة حاسي البيض و تنجوب مما أدى إلى وقوع صدام مسلح بين الطرفين وأسباب هذا الصدام هي:

1- صرح أحمد بن بلة " أن فرحات عباس، كان قد وعد ملك المغرب بفتح ملف تندوف بعد الاستقلال، ذلك إن ملك المغربكان يرغب في ضم تندوف إلى المغرب الأقصى.

2- أن الرئيس أحمد بن بلة وباعتراف منه كان يضم كل المعارضة المراكشية بعد أن طردهم ملك المغرب الحسن الثاني نذكر مثلا عبد الرحمن اليوسفي وسعيد بن عديلات وحسن الأعرج...[2]

3- زيارة جمال عبد الناصر للجزائر وتخوف النظام المغربي من خطر انتشار مبادئ الاشتراكية الذي يهدد مصالح المنتفعين من نظام الحكم في المغرب مما دفع به إلى دعم المعارضة الجزائرية الأمر الذي انتهى بالصدام المسلح بين الطرفين وهذا في 2 نوفمبر 1963.

ولقد بذل الرئيس المصري جمال عبد الناصر جهودا معتبر للتوسط بين الجزائر و المغرب وطلب من ملك المغرب :" تغليب صوت العقل والضمير لكن دون فائدة، فما كان منه إلا إرسال مختلف الأسلحة وكذا وحدات الطيران، لتنتهي هذه المشكلة بقبول الحسن الثاني للمفاوضات. [3]

وهذا بعد تدخل ووساطة العاهل الإثيوبي في مؤتمر باماكو وإلى الموافقة إلى وقف الإطلاق النار.[4]

إن هذه الحرب انتهت قبل وصول الأسلحة المصرية وحتى الكوبية وكان ذلك في 2 نوفمبر 1963

---

[1] يحي أبو زكريا: مرجع سابق، ص 15

[2] أحمد منصور: مصدر سابق، ص 256-261

[3] فتحي الديب: مصدر سابق، ص 611-613

[4] شارل روبير أجيرون: مرجع سابق، ص 199

وهذا جاء نتيجة لتدخلين.

أ- تدخل أمريكا وضغطها على الحسن الثاني – وتدخلها هذا سببه تخوفها من مصر وسيطرتها على الوضع بتحالفها مع الجزائر .

ب - تدخل منظمة الوحدة الإفريقية[1]لحل النزاع.

إذا هكذا انتهت الحرب لكن العلاقات الجزائرية المغربية استمرت في السوء طوال فترة حكم أحمد بن بلة.

- بعد الحديث عن علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى نتناول العلاقة الجزائرية التونسية التي كان رئيسها هو الحبيب بورقيبة وكانت علاقته بأحمد بن بلة قبل الاستقلال سيئة[2]؛ لكنها تحسنت وخاصة بعد 13 ديسمبر 1963 و هو تاريخ زيارة الرئيس الجزائري والرئيس المصري إلى تونس بمناسبة احتفالات 15 أكتوبر ودعمهما له بعد معركة بنزرت لأن بورقيبة كان أنذاك يعاني من سخط وكراهية الشعب التونسي وقد احتشد لاستقبال الرئيس 300 ألفا تونسي .

وقد ضلت العلاقات طيبة وجيدة خاصة بوجود الباهي الأدغم رئيس الوزراء التونسي الذي كان احمد بن بلة يكن له محبة خاصة[3].

-أما علاقة الجزائر بليبيا وموريتانيا فكانت جيدة ويربطها مع بعضها رباط قوي[4] ، نذكر على سبيل المثال موقفا حدث مع الرئيس أحمد بن بلة أثناء زيارته إلى تونس رفقة الرئيس المصري جمال عبد الناصر وكذا العاهل الليبي، فقد قرر الرئيس التونسي أن يركب الرؤساء في سيارة أما العامل الليبي فيركب في سيارة أخرى وهذا ما رفضه الرئيس الجزائري ولم يقبل إلا بركوب ثلاثتهم في سيارة واحدة.

---

[1] تأسست هذه المنظمة على إثر توصيات مؤتمر أكرا (عاصمة غانا) في الفترة ما بين (15-24 نيسان عام 1958) وهي منظمة إقليمية تعمل في إطار القارة الإفريقية على نبذ الخلافات الإفريقية .

[2] سبب ذلك هو كون بورقيبة يمثل توجه غربي محض بينما أحمد بن بلة يمثل التيار العربي ، بالإضافة لرفض بورقيبة دعم الثورة الجزائرية (انظر أحمد منصور : مصدر نفسه ، ص 261)

[3] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 261-264

[4] يحي أبو زكريا : مرجع سابق ، ص 15

نواصل الحديث عن العلاقات العربية لنصل إلى مصر التي كانت أكثر من جيدة لأنها الدولة التي لطالما دعمت الثورة الجزائرية بالسلاح والإعلام و ... فمصر بالنسبة الجزائر هي رمز الوحدة العربية والبلد النصير لكل حركات التحرر في العالم العربي[1]، قبل الاستقلال وبعده نذكر مثلا في مجال دعمها الإعلامي المكتوب وهذا بغض النظر عن الإعلام المسموع مجسدا في صوت العرب، مجسدا في الاهتمام الكبير الذي أولته الصحافة المصرية للقضية الجزائرية وهذا مقال نشره أحد الصحفيين ويدعي النساشبي جاء فيه " إن كل عربي يحاول أن يمسح من عينيه دمعة لم تفارقه لكي يضع على وجهه ابتسامة النصر في أرض الجزائر، وكتب أخر مقالا واصفا الاحتفال بالاستقلال جاء فيه " احتفلت الجمهورية الجزائرية بالعيد الثامن للثورة وكان لهذا الاحتفال منزل خاص لأنه أقيم لأول مرة بعد أن حققت الثورة الجزائرية هدفها الكبير وهو الاستقلال....[2].

وقد كان كل من فتحي الديب وزميله عزت سليمان، أوائل من حضروا للاحتفال باستقلال الجزائر في 1 نوفمبر 1962 وتم استقبالهما من طرف الرئيس شخصيا وكذا محمد خيضر مع العلم أن العرض العسكري الجزائري تم بسلاح مصري كهدية من مصر فضلا من طائرات "الميج" وكان يقودها ضباط جزائريون تلقوا تدريبهم في مصر، وقد شارك في الحفل الكثير من الوفود العربية، ألقى فيهم أحمد بن بلة خطابا أكد فيه دور مصر في دعم الثورة الجزائرية وخص بالذكر ضيفيه المصريين.[3]

كذلك في 4 ماي 1963 قام جمال عبد الناصر بأول زيارة رسمية للجزائر بغرض توطيد العلاقات بين البلدين، وقد حضر لاستقبال الرئيس المصري حوالي مليون جزائري وتم أثناء هذه الزيارة تدشين لموقع في وسط الجزائر يدعى بور سعيد من قبل جمال عبد الناصر..وسميت بهذا الاسم تكريما لبور سعيد في مصر.[4]

---

[1] أحمد منصور: مصدر نفسه، ص 250-264

[2] صالح لميش: الثورة الجزائرية في الإعلام العربي، مصر نموذج ،مجلة المصادر، ع10،الجزائر 2004، ص 104-105

[3] فتحي الذيب: مصدر سابق ، ص 594-595

[4] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 252-251

وعلى صعيد علاقة الجزائر بباقي الدول العربية كالعراق وسوريا فقد كانت ايجابية [1]ومع فلسطين فكانت ممتازة، فلطالما ساندت الجزائر ولا تزال كل حركات التحرر فما بالك بدولة عربية مسلمة اغتصبت أرضها من قبل اليهود الصهاينة.

لذلك فقد شاركت الجزائر في القمة العربية التي عقدت في مصر عام 1964، وكان موضوع انعقادها حول فلسطين.

وجاءت مقررات القمة لصالح الأردن ولصالح ترميم المسجد الأقصى كما عمل الرئيس أحمد بن بلة هذا المؤتمر على التوفيق ما بين الرئيس جمال عبد الناصر وملك الأردن الملك حسين، وطرحت فيها أيضا فكرة الذهاب للحرب ضد إسرائيل ووضع برنامج اقتصادي من أجل تطبيقه في المستقبل ، وكذا العمل على تحرير فلسطين.[2]

على صعيد علاقات الجزائر بالعالم الخارجي فنبدأها أولا بالاتحاد السوفياتي الاشتراكي، حيث حدث تطور سريع في العلاقات القائمة بين الجزائر و الكتلة السوفياتية التي تضم كل من: الإتحاد السوفياتي، بلغاريا، رومانيا، ألمانيا الديمقراطية، تشيكوسلوفاكيا، بولونيا، وهنغاريا.

وهذه العلاقة هدفها من جانب السوفيات هو تعويض المساعدة الإمبريالية [3]للدول المستقلة حديثا والثاني هو إقناع هذه الدول بتفوق البلدان الاشتراكية تكنولوجيا و اقتصاديا ويشمل التعاون بين الجزائر والكتلة السوفياتية مجالات مختلفة.

تمثلت في التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية وكذا المساعدة التقنية والتكوين هذا التعاون سنتطرق إليه بالتفصيل في الوضع الاقتصادي.

---

[1] يحيى أبو زكريا: مرجع سابق ، ص 15

[2] أحمد منصور: مصدر سابق ،ص 267-268

[3] الإمبريالية : هي سياسة توسيع السيطرة أو السلطة على الوجود الخارجي ، وتكون هذه السيطرة بوجود مناطق داخل تلك الدول أو بالسيطرة عليها عن طريق السياسة أو الاقتصاد ، وقد أطلق هذا المصطلح عام 1860 على فرنسا وإنجلترا أثناء سيطرتهما على إفريقيا ، والإمبريالية متلازمة الرأسمالية لأنها تستخدم الدول الاستعمارية على أنها أسواق جديدة أو مصادر لمواد أولية.

ولقد كانت علاقة الجزائر بالصين علاقة قوية وممتازة أيضا في عهد الرئيس أحمد بن بلة[1].

أما علاقة الجزائر بالدول الرأسمالية فقد عمل الرئيس أحمد بن بلة عن تكوين علاقات حسنة مع أمريكا ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وكويا.

لكن اختلاف وجهات نظر الطرفين أدى إلى تدهور هذه العلاقة، اثر زيارة أحمد بن بلة لجون كيندي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد تأييد هذا الأخير لشاه إيران، إما الرئيس الجزائري فقد أوى معارضي الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العالمي، لأن بن بلة نفسه كان ضد أمريكا وسياستها ونظامها.

أما علاقة الجزائر مع كوبا فكانت جيدة حيث قام الرئيس الجزائري بزيارة الكوبا وكان رئيسها أنذاك فيدال كاستروا العدو اللدود للولايات المتحدة الأمريكية أيضا ربط أحمد بن بلة علاقات وطيدة مع القائد العسكري لكوبا تشي غيفارا، وحتى عند اختلاف هذا الأخير مع فيدال قام أحمد بن بلة بمنحه حق اللجوء السياسي للجزائر[2] .

نصل في الأخير إلى علاقة الجزائر مع فرنسا بعد الاستقلال، إذ كانت علاقة الجزائر مع فرنسا قد تعرضت للخطر في أواخر عام 1952 فإنها عادت من جديد واتسمت بسياسة التعاون بينهما، وهذا بموجب اتفاقية ايفيان، وقد عاد ذلك على الجزائر في سنتين بمعونة قدرت ب 268 مليار فرنك قديم وبسلسلة من القرارات التشجيع اقتصادها.

منها :" انجاز الأعمال المبدوء بهاو إيفاد فنين متطوعين ومتعاونين في التربية الوطنية ، وكذا شراء الخمور" كما تم تسهيل الهجرة الجزائرية، وكان عدد الجزائريين الموجودين في فرنسا أنذاك 510000 شخص.

من الناحية التجارية كانت الجزائر تصدر لفرنسا ما قيمة 3 مليار دينار وتستورد ما قيمة 2.4 مليار، وقد كانت تجارة الجزائر الأساسية منذ ذلك الحين هي مع بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية حوالي 70%

[1] محل العين جبائلي: علاقات الجزائر مع الكتلة السوفياتية من 1962-1978 ، ع 5 ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية ، تصدر عن معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر ، 1984 ، ص 41-67

[2] أحمد منصور: مصدر سابق ، ص 269-271

من المجموع نصفها أي 35% مع فرنسا.

في المقابل كانت فرنسا تستغل البترول والغاز الجزائري وخاصة في عام 1963 أكثر من أي وقت مضى وكان هذا بالنسبة لفرنسا أهم وسيلة للنجاح الاقتصادي.[1]

ولم تكتف الجزائر بإعادة علاقتها مع فرنسا بل أنها عملت على إعادة العلاقات الفرنسية مع الدول العربية إلى سابق عهدها و لا سيما مصر فقد توسط الرئيس أحمد بن بلة من أجل ذلك بين الدولتين بطلب من ديغول وهذا بعد أن وطد أحمد بن بلة علاقة فرنسا مع يوغسلافيا بطلب من تيتو.[2]

الرئيس أحمد بن بلة ودعمه لحركات التحرر :

علاقة الجزائر بحركات التحرر بدأت قبل الاستقلال فقد كانت عضوه في المكتب العربي الذي يرأسه عبد الكريم الخطابي، واستمرت بعد الاستقلال ومن أبرز الشخصيات التي أقامت الجزائر علاقات جيدة معها وتعاطفت معها في حركتها التحررية هو زعيم جنوب إفريقيا نيلسون منديلا"، وكذلك تشيسانواونيتو، وكال كابرال وصاموئيل ولوران كابيلا، وكان هذا الدعم يتجسد في تدريب كل هؤلاء وغيرهم عسكريا.

وتم دعم الثورة في أنغولا بالسلاح والعتاد، ولعب شيء جيفار دورا بارزا في عمليات التدريب العسكري، كما أقامت الجزائر مراكز للتدريب في تانزانيا يشرف عليها جزائريون ، وكان التعاون بين هذه الدول في شكل تبادل تجاري وليس بالضرورة أن تكون المبادلة متكافئة في القيمة فمثلا : الرئيس كاسترو أرسل 3 سفن محملة بالسلاح وبعثت له الجزائر في المقابل الخيل الأصيلة، فالبرغم من أن الجزائر وغيرها من الدول المؤيدة لحركات التحرر كانت فقيرة إلا أنها قد اتفقت في أديس أبابا على دعم هذه الحركات.

ومن أبرز الزعماء المؤيدين لحركات التحرر إلى جانب الجزائر نفكر جمال عبد الناصر، سيكوتوري وميدي و بوكيتا ونيكروما وكنياطا وتيتو...[3]ذ

[1] شارل روبير أجيرون : مرجع سابق ، ص 195-197

[2] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 251

[3] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 88-267

ب- الجانب العسكري:

في بداية الاستقلال لم تكن الجزائر تملك جيشا كلاسيكيا مثل باقي الدول المستقلة، بل أنها كانت تمتلك جيشا تقليديا يجيد حرب العصابات والقتال في الغابات والأحراش وإحداث كمائن في الطرق.

ولم تكن الدولة الجزائرية تملك لا مدرعات ولا طائرات، والدليل على ذلك أن الجزائر في أول مواجهة مسلحة بينها وبين المغرب ظهر ضعفها في هذا المجال مما جعلها تستغيث بالإمدادات العسكرية مجسدة في السلاح والمدرعات من كوبا التي أرسلها كاسترو[1]، وكذلك انتظار الإمدادات المصرية التي تجسدت في العتاد الحربي والأسلحة الثقيلة وكذا وحدات الطيران[2].

في جويلية 1962 في مدينة بوسعادة وبالضبط في فندق ترانسات قام القائد أحمد الكومندان سليمان، برسم شعار الجيش الوطني الشعبي بخط يده على فوطة من فوطات طاولة الطعام أولا ثم نقله إلى دفتر جيبه فيما بعد، بأحرف كبيرة، عالية وواضحة متداخلة الواحدة مع الأخرى عنوانا لمتانتها وتضامنها.

أما هواري بومدين الذي كان جالسا إلى الجانب الأخر وقد ألقى نظرة عابرة على هذا الشعار وهز رأسه موافقا .

وقد قام الجيش الوطني الشعبي بعد دخوله الجزائر باحتلال المعسكرات التي تركها الجيش الفرنسي، و هنا بدأت أولى المشاكل و حدث تناقض واضح في عدد الجيش لأن العديد من المجاهدين قد اعتبروا أنهم أدوا واجبهم الوطني وراحوا يغادرون صفوفه القيام بمهات أخرى.[3]

لقد عمل هواري بومدين على جعل الجيش الوطني الشعبي خاصته ومكانا لا يشاركه فيه أحد، وأداته ، والوسيلة التي يقضي بها على الآخرين فيردعهم بها، حيث كانت التنقلات والترقيات والمكافآت وحتى

---

[1] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 257

[2] فتحي الذيب : مصدر سابق ، ص 613

[3] خالد نزار ، محمد معارفية : الجيش الجزائري في مواجهة التضليل (محاكمة باريس) ترجمة خليل أحمد خليل ،وأسير فرحات ، دار الفارابي ، لبنان ، ط 1 ، 2003 ، ص 41-42

العقوبات وكل شيء يتعلق بالجيش يخصه هو بالدرجة الأولى[1].

خاصة بعد ترقيته من منصب وزير الدفاع إلى نائب رئيس المجلس الوطني ووزير الدفاع الوطني[2].

إن هواري بومدين قد عمل على استخدام الجيش ومصالح الأمن لتعزيز سلطته الشخصية ولذلك نجده قد أحاط نفسه بضباط كانوا في الجيش الفرنسي، وهذا ابتداء من 1962 وسبب اعتماده عليهم هو عملهم على كسب ثقته. بابدائهم الخضوع له، ولقد كان هؤلاء لا يناسبون بومدين تماما فهو لا يريد أن تزاحمه شخصيات قوية أو ضباط يملكون الحزم والسلطة، ولذلك فانه وبمجرد تعيينه نائبا لرئيس المجلس ووزير الدفاع في سبتمبر 1962، حيث قام بتعيين عبد القادر شابو – كان ملازم أول في الجيش الفرنسي قبل 4 سنوات – في منصب أمين عام لوزارة الدفاع الوطني، أما منصب مدير ملاك الوزارة وهو منصب حساس إلى الحبيب خليل – كان ملازما سابقا في الجيش الفرنسي قبل 3 سنوات – إذا فقد كانت المديريات المركزية لوزارة الدفاع في معظمها خاضعة للفارين من الجيش الفرنسي[3].

ومع ذلك فان الرئيس أحمد بن بلة عمل على تحييد الجيش الوطني الشعبي لكي يعطل السلطة المضادة الوحيدة القادرة على محاسبته في حالات فشله، ولذلك فقد حاول بمختلف الأشكال السيطرة عليه[4]ولذلك قام الرئيس أحمد بن بلة بتعيين الطاهر الزبيري [5]، قائدا الأركان إلى جانب هواري بومدين للحد من صلاحيات هذا الأخير[6]، كذلك في عام 1964م وعندما ظهرت مشكلة شعباني على الساحة العسكرية عمل بن بلة على حلها بتعيينه في قيادة الجيش إلى جانب كل من هواري بومدين والطاهر الزبيري، وقد سبق

---

[1] خالد نزار : محمد معارفية : مصدر سابق ، ص 42

[2] عبد القادر بولسان : مرجع سابق ، ص 58

[3] عبد الحميد إبراهيمي : في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999 ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، لبنان ، 2001 ، ص 113-114

[4] خالد نزار ، محمد معارفية : مصدر نفسه ، ص 34

[5] تم تعيين الطاهر الزبيري رئيسا لهيئة الأركان بينما كان هواري بومدين في ضيافة الاتحاد السوفياتي في مهمة ولم يكن له علم بهذا التعيين (انظر خالد نزار : مصدر سابق ، ص 149)

[6] رشيد بن يوب : دليل الجزائر السياسي ، 1999 ، ط1 ، طبع المؤسسة الوطنية للفنون وحدة الرغاية ، الجزائر ، 1999 ، ص 149

التطرق لهذه القضية[1]، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن الرئيس أحمد بن بلة قام بتأسيس قوات الأمن الوطني .وهي قوات تابعة لوزارة الداخلية وتأسيسها وجاء هذا نتيجة لما وقع في منطقة القبائل من أجل حفظ الأمن.[2]

في أفريل 1964 انعقد مؤتمر جبهة التحرير الوطني الذي عقد في قاعة سينما إفريقيا، وجاء في هذا المؤتمر انتقاد هواري بومدين من قبل بعض أعضاء المؤتمر خاصة فيما يتعلق بإعادة بناء جيش قائم على ضباط كانوا في الجيش الفرنسي، غير أن هواري بومدين أكد استحالة التخلي عنهم لأنهم يتميزون بخبرة فائقة في القتال وفي مواجهة حواجز الموت. ثم بدأ بتوضيح الإنجازات والجهود التي بذلها لتكوين جيش قوي متحد والذي كان مقسما أثناء الاستقلال، وبالتالي فقد دافع هواري بومدين عن موقفه دون تراجع".[3]

وبعد الحديث عن الجيش ننتقل إلى مصالح الأمن التي تضم الهيئات ثلاث هي الدرك الوطني، والأمن العسكري ،والمديرية العامة للأمن الوطني.

أ- الدرك الوطني: هذا الجهاز كان على رأسه ثلاث قادة، وهذا جعله عصيا على أي إصلاح، وقد اكتسح الضباط الذين كانوا من الجيش الفرنسي هذا الجهاز، واقفل بجهاز خاص للاختيار والتجنيد والتكوين وقد عهد بقيادة الدرك الوطني في عهد الرئيس أحمد بن بلة إلى أحمد بن شريف.

بـالأمن العسكري: يتشكل الأمن العسكري من وزارة التسليح والاتصالات العامة [4]، وقد سيطر عليه إطارات ذات تكوين وتوجيه فرنسي بطبيعة الحال، وقد عملت عناصره على اختراق الإدارة على مستوى المديريات الإستراتيجية لكل الوزارات في قطاعات النشاطات الاقتصادية و الإعلامية و الثقافية .

حيث تنص التنظيمات على أن الأمن العسكري يعطي الموافقة على توظيف إطارات الدولة وترقيتها.

---

[1] لطفي الخولي : مصدر سابق ، ص 81

[2] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 288

[3] خالد نزار ، محمد معارفية : مصدر نفسه ، ص 36-37

[4] تتألف هذه الوزارة من ثلاث مديريات مكلفة على التوالي بالتسليح والاتصالات ومصالح المخابرات (انظر عبد الحميد إبراهيمي : مرجع سابق ، ص 118)

ج ـ المديرية العامة للأمن **الوطني:** كانت هذه المديرية تحت الوصاية الوزارة الداخلية[1]، وقد قام بتأسيسها أحمد بن بلة بغرض حفظ الأمن[2]، لكن هواري بومدين رأى أن تأسيس هذه الميليشا كان الغرض منها هو تأسيس قوة تضاهي الجيش الوطني الذي يترأسه هواري بومدين[3]، وهنا قرر هواري بومدين أن يستعين بالجيش فيما أسماه التصحيح الثوري.[4]

ثالـــثا : اعادة بناء البنية التحتية للدولة الجزائرية.

لعله من الصعب جدا أن نقول بان استقلال الجزائر 1962، قد نقلها مباشرة من حالة "اللاتنمية" إلى حالة "التنمية" فقد كانت إعادة السيادة الوطنية شرطا أساسيا للتنمية ،لأنه يضمن للمجتمع حرية القرار السياسي لوضع برنامج وطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن هذا الأمر لا يتحقق إلا إذا توفرت شروط اقتصادية وفنية.

وفي الواقع أن الجزائر المستقلة عاشت مرحلة يمكن القول عنها أنها مرحلة مخاض وتحولات اقتصادية [5].

لأن الدولة الجزائرية واجهت جملة من المشاكل :

أولها: ميزانية الدولة لا تحتوي إلى على ستة ملايين سنتيم، وهي لا تكفي حتى الإطعام الجزائريين أكثر من 05 أيام [6]لأن فرنسا قامت بسحب وسلب كل الودائع والأموال والسيولة التي كانت موجودة بالبنوك.

ثانيها: لم يكتف الإستدمار الفرنسي بذلك بل قام بتحطيم معظم الجرارات والآلات الزراعية، الأمر الذي ألحق أكبر الأضرار بالزراعة الجزائرية وأبقى الجزائر تابعا زراعيا لفرنسا إلى يومنا هذا.

ثالثها:واجه الاقتصاد الجزائري معضلة تمثلت في سيطرة فرنسا على قطاع الطاقة و استفردت ولسنوات

---

[1] عبد الحميد إبراهيمي : مرجع سابق ، ص 118-119

[2] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 288

[3] فتحي الديب : مصدر سابق ، ص 632

[4] M'hamedYousfi : Op , Cite , p 132.

[5] محمد بلقاسم ، حسن بهلول : سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ج 1 ، دار المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 69

[6] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 228

عديدة في الاستفادة من الثروات الطبيعة الجزائرية، حيث كانت الشركات الفرنسية تتولى التنقيب عن النفط وتسويقه.[1]

رابعها: مشكلة أخرى واجهتها الدولة تمثلت في بسط كبار التجار والمزارعين، وكذا بعض ضباط الجيش ورجال الأعمال على المنشآت الصناعية والتجارية، وعلى الأراضي المنتجة والمزروعة، وعلى العمارات والمباني العمومية فيما كان يعرف بالأملاك الشاغرة.[2]

خامسها: أن الدولة الجزائرية في دولة فتية ورجال الحكم فيها ليس لهم خبرة في مجال تسييرها اقتصاديا وبمجالاتها الثلاث صناعة، زراعة، تجارة[3]، وبالتالي فقدان وجدت هذه الدولة صعوبة بالغة من إعادة تأهيل البنى التحتية وإعادة الروح إلى القطاع الزراعي والاقتصادي ووجدت أيضا صعوبات في إيجاد حلول لهذه المشاكل العالقة.[4]

سادسها: ارتفاع معدلات البطالة بصورة خطيرة .... وغيرها من المشاكل.[5]

ولتحل الدولة الجزائرية هذه المشاكل، كان لزاما عليها إتباع سياسة معينة تمثلت فيما يلي : – بما أن ميزانية الدولة خاوية و المبلغ الموجود فيها لا يكفي الإطعام الناس لخمسة أيام فقد طلب الرئيس أحمد بن بلة من الشعب الجزائري التبرع بالأموال، ولقد لقي هذا الأمر تجاوبا من الشعب حيث كانوا يتبرعون بما يملكون لمدة ستة أشهر من8:00 صباحا إلى 2:00 بعد منتصف الليل، سواء بالحلي أو الذهب أو المال[6] ، فبلغ ما ما جمعته الدولة أكثر من 3 أطنان من الذهب، و48 طنا من المجوهرات.[7]

---

[1] يحي أبو زكريا : مرجع سابق ، ص 14

[2] أبو جرة سلطاني : جذور الصراع في الجزائر ، ط2، دار الأمة صلالة ، الجزائر ، د ،ت ، ص 27

[3] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 299

[4] يحي أبو زكريا : مرجع سابق ، ص 14

[5] إبراهيم أبو جابر ، مهند مصطفى : الأزمة الجزائرية صراع التغريب والتعريب ، مطبعة النور ، بيروت ، 1998 ، ص 20

[6] حاليا هي موجودة في البنك المركزي الجزائري حسب ما صرح به أحمد بن بلة (انظر أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 279)

[7] أحمد منصور : مصدر نفسه ، ص 279

في مجال الزراعة :

ركزت الدولة الجزائرية اهتمامها بالجانب الفلاحي فقد ورد في أول تصريح الرئيس أحمد بن بلة : " يظهر الإصلاح الفلاحي[1] كهدف أساسي للثورة الجزائرية، لم يفت على برنامج طرابلس التذكير به.

أولا: لأن الجزائر كبلد فلاحي، يجب أن تحدث القطيعة مع الهياكل التي أفضت إلى اغتصاب الفلاح لصالح طبقة: المزارعة المكونة حصريا من الأروبين.

ثانيا: لأن طبقتنا الفلاحية تمثل 4/5 من مواطنينا... إن الإصلاح الفلاحي وحده هو الملائم جديا للاحتياجات المحلية، و يمكنه توقيف إفقار الجوع، و رفع ميزانية مداخيل الشعب ووضع حد في آن واحد البطالة – 2 مليون آنذاك– ...".[2]

ويعتبر الرئيس أحمد بن بلة" إن تلبية حاجيات الأساسية للشعب من الطعام والغذاء لا تتم إلا بالزراعة ....".[3]

لذلك تبنت الدولة التسيير الذاتي، وقد اعتمدت السياسة الزراعية التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي من دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان تسييرها جماعيا من طرف عمالها الذين تسلموها بعد أن هجرها الفرنسيون ، إلى جانب ذلك كانت السياسة الزراعية تتضمن تسليم الدولة الأراضي التي كان يملكها المستوطنون والتي لم يتم إخلائها منهم بعد.

وتجسد ذلك في تأميم أراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع الفرنسيين إبان ثورة التحرير، وكذلك الملكيات الكبيرة وإنشاء لجان التسيير الذاتي لإدارتها وليس ملكيتها. وفي المقابل تم إعطاء مساحات كبيرة [4]من الأراضي لقدماء المجاهدين، والتي أصبحت تعرف باسم مزارع قدماء المجاهدين، لإداراتها جماعيا من قبل

---

[1] واد قانون الإصلاح الزراعي ضمن وثيقة مدونة مؤلفة من 15 ورقة وضعها أحمد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاط (انظر حليم ميشال حداد : موسوعة قصة الحضارة وتاريخ الحضارات العربية (تونس الجزائر) ، مجلد 22 ، دار كاريس ، بيروت ، 1999. ص 172

[2] عبد القادر بولسان : مرجع سابق ، ص 41

[3] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 279

[4] قدرت بحوالي مليون ونصف هكتار من الأراضي (انظر أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 281)

هذه الفئة.

وقد أصدرت الحكومة سلسلة من المراسيم لتنظيم الممارسة العمالية كانت بدايتها في نهاية سنة 1962 لتكتمل في شهر مارس 1963.[1]

بالنسبة لجميع الأراضي التي يملكها الفرنسيون فقد بدأ تأميمها في أول أكتوبر 1963م[2]- ما يقارب 3 ملايين هكتار من أجود الأراضي[3]، ولأن في كل الجزائر لم يكن هناك مختصون في المجال الزراعي فقد تم الاتصال بأصحاب الخبرة والنظريات الزراعية مثل: فرانسفانون .[4]

وقد أكد الرئيس أحمد بن بلة أن حكومته ستعمل على توفير البذور والمعدات الزراعية بتموين من الدولة، كما تقرر إعفاء الفلاحين الصغار من الديون[5].كذلك ستعمل حكومة أحمد بن بلة على جلب المعدات الزراعية وتم ذلك فعلا حيث أرسل الرئيس اليوغسلافي تيتو (500 جرار زراعي وصلت عبر الطائرات، وقد كان العمل و الزراعي والحروب حيث كان عمل الفلاحين يستمر حتى بالليل على ضوء الشموع حتى الجرارات يتم نقلها بين المنطقة الشرقية والغربية عبر السكك الحديدية حتى يتم الحصاد في موعده.

هذا ما تمكن الرئيس أحمد بن بلة من إنجازه في مدة لم تتجاوز سنتين ونصف حقق من خلاله توفر الغداء والماء للشعب الجزائري والقضاء على ظاهرة التسول [6]لكن للأسف وبالرغم من إصدار الحكومة المرسوم 18 مارس 1963 م للتعريف بـ" الممتلكات الشاعر" وغيرها من المراسيم فإن بعض التجار المزارعين وكذا ضباط الجيش ممن كانوا لا يملكون شيئا في فترة الاستعمار كانوا قد بادروا بالاستيلاء على هذه الأراضي والمزارع مما أدى إلى إفراز شكل جديد من أشكال الاستغلال في المجال الزراعي على نحو جعل

[1] سليمان الرياشي وآخرون: مرجع سابق ، ص 327
[2] شارل روبير أجيرون: مرجع سابق ، ص 193
[3] أحمد منصور: مصدر نفسه ، ص ص 280-281
[4] شارل روبير و آخرون: مرجع نفسه ، ص 193
[5] عبد القادر بولسان: مرجع سابق ، ص 49
[6] أحمد منصور: مصدر سابق ، ص 229-231

الفلاحين يعملون تحت أيد جزائرية بنفس الأسلوب المتبع لدى المستوطنين.[1]

في مجال الصناعة:

لم تحظ الصناعة باهتمام كبير كالذي حظيت به الزراعة وهذا لسببين:

السبب الأول : حسب الرئيس أحمد بن بلة ' جرى أن الدولة أرادت أن تركز في سياستها على الثورة الزراعية لأنها تلبي الحاجات الأساسية للشعب ثم الانتقال إلى الصناعة فيما بعد .[2]

السبب الثاني: هو سيطرة المصالح الفرنسية سواء الحكومية مثل شركة "إيراب ، وشركات البترول الفرنسية المختلطة أو الخاصة مثل المصالح الأجنبية الأخرى أمريكية أو أروبية" عن طريق الامتيازات البترولية التي كانت قد تحصلت عليها السلطات الفرنسية و كرستيا اتفاقيات إيفيان، وهذه السيطرة شملت عمليات التنقيب والإنتاج ونقل الأنابيب وحتى عمليات التوزيع المحلي للمنتجات البترولية.[3]

وأول إجراء قامت الدولة باتخاذه هو تأميم المؤسسات المالية و الصناعية التي كانت في يد المصالح الفرنسية[4] و أولها هي: بنك الجزائر وكان ذلك في 1963 وكذا مصانع التبغ والكبريت وكذا المطاحن ومنح تسيير هذه المصانع والمؤسسات إلى لجان منتخبة بغرض إدارة الأعمال المشتركة و تسييرها وتوجيهها في هذه المؤسسات، لكنها كانت محدودة وهذا نتيجة لضعف الشركة الصناعية من جهة ولصعوبة التمويل والتموين والتسويق لتلك الوحدات من جهة ثانية.[5]

ثاني إجراء هو الحد من التبعية التجارية المواد الاسمنت الصناعي، وقد عرفت هذه الصناعة انطلاقة تمثلت في صناعة النسيج والأحذية فعلى سبيل المثال كانت الجزائر في سنة 1963 تنتج

---

[1] أبو جرة سلطاني : مرجع سابق ، ص ص 27-28

[2] أحمد منصور : مصدر نفسه ، ص 279

[3] إبراهيم أبو جابر ، مهند مصطفى : مرجع سابق ، ص ص 12-13

[4] أحمد هني : مرجع سابق ، ص 22

[5] سليمان رياشي وآخرون : مرجع سابق ، ص ص 327-328

1.9 مليون زوجا من الأحذية، أما سوق النسيج فكان في سنة 1962 ممونا لـ 95% من الاستيرادات.[1]

ثالث إجراء هو استعانة الدولة الجزائرية بالاتحاد السوفياتي في إطار التعاون الاقتصادي وكان هذا التعاون يشمل مجالين:

أ- **القروض** الموجهة لتمويل مشاريع صناعية تجسدت في مثلا تقديم قروض بقيمة 500 مليار دينار بغرض تسليم عتاد حربي وتغطية مصاريف المساعدة التقنية السوفياتية هذا العام 1963، أما في عام 1964 فقد قام الاتحاد السوفياتي أيضا بتقديم قرض بقيمة 560 مليار دينار بغرض إنشاء مركب الحجار للحديد والصلب، ومعهد البترول ببومرداس.

ب - العقود حيث وضع عقد سنة 1964 بين الجزائر والاتحاد السوفياتي جاء فيه إنجاز 28 وحدة من السدود الصغيرة والمتوسطة لسقي 800 هكتار، عقد آخر في سنة 1965 بين الجزائر والاتحاد السوفياتي أيضا بغرض إنشاء مصنع للزجاج بوهران بقيمة 27 م دج و عقد آخر تم في نفسالسنة بين نفس الدولتين جاء فيه إنجاز محطة لتوليد الكهرباء في عنابة.[2]

لقد اتصفت التأميم الصناعي في عهد أحمد بن بلة بالتوسع والشمولية حيت مس الحوانيت والمقاهي ولكن الغرض من ذلك كان منع تحقيق البرجوازية المحلية الوطنية التي كانت تطمع في امتلاك المصانع.[3]

في مجال التجارة:

في القطاع التجاري أيضا سلمت المشاريع الشاغرة للتسيير الذاتي وقد وضعت بعض هذه المشاريع والأملاك الجزائرية تحت إدارة التعاونيات، أما التجارة الخارجية فقد أشرف على تسيير القسم الأعظم منها دائرة حكومية تدعى "المكتب الوطني الجزائري للتجارة الخارجية «O.N.A.C,0» "وكانت هذه التجارة مع فرنسا في البدء وهذا وفقا لما جاء في اتفاقيات إيفيان التي أكدت على أهمية التعاون الفرنسي الجزائري حيث

[1] عبد القادر جغلول : تاريخ الجزائرالحديث دراسة سسيولوجية ، ترجمة : فيصل عباس ، مراجعة : خليل أحمد خليل ، ط2، دار الحداثة ، بيروت ، 1982 ، ص 183

[2] محل العين جيائلي: مرجع سابق ، ص ص 43-45

[3] سليمان رياشي وآخرون : مرجع سابق ، ص 328

صدرت الجزائر في عام 1964 من قيمته أكثر من ثلاثة مليارات دينار واستوردت من قيمته 2.4 مليار دينار.

وقد سعت الجزائر فيما بعد إلى توسع علاقاتها التجارية مع الدول الاشتراكية أولا وبوجه خاص ثم مع الدول الرأسمالية[1]فالاتحاد السوفياتي كان يقدم قروض ومعونة فنية لكن تعاملاته التجارية لم تتجاوز 22% نفس الشيء بالنسبة لباقي الدول السوفياتية حيث قدرت حصة بولونيا من التعاملات التجارية حوالي 13% ورومانيا 12% أما بلغاريا فـ 8% أما ألمانيا و تشيكوسلوفاكيا فـ7% وأخيرا هنغاريا بـ 6%[2]بالنسبة للدول الرأسمالية فقد كانت حصتها أكبر فالمعاملات التجارية مع المجموعة الأوربية قدرت بنحو 80% من المجموع نصفها مع فرنسا، حصة الولايات المتحدة والدول الأمريكية حصتها قدرت ب10% أما حصة كل الكتلة السوفياتية فلم تتجاوز 5%[3]، نذكر على سبيل المثال أن الجزائر نفذت بعض الاستثمارات خلال هذه الفترة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا كمحاولة لإطلاق عملية التنمية حيث قدرت الاستثمارات الأمريكية المنجزة لسنة 1963 ب: 129 مليون دولار أمريكيو قدرت ب200 مليون دولار أمريكي لسنة 1964 أما في سنة 1965 فقد قدرت هذه الاستثمارات ب 165 مليون دولار أمريكي[4] ، مثال آخر لكن هذه المرة عن المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد السوفياتي فقد تضمنت هذه المبادلات بالأساس وسائل التجهيز و المنتوجات الزراعية و المواد الأولية[5].

بعد أن استعرضنا الجانب الاقتصادي بفروعه الثلاث ندرك أن الإجراءات التي اتبعتها حكومة أحمد بن بلة كان الهدف منها، العدالة الاجتماعية اعتمادا على نمط اجتماعي للإدارة الاقتصادية و على إستراتيجية هدفها استرجاع التحكم في استخدام الموارد الوطنية [6] وعلى تدابير تحقق حماية الاقتصاد الوطني (مراقبة

[1] شارل روبير أجيرون : مرجع سابق ، ص 194-196

[2] محل العين جيائلي :مرجع سابق ، ص 51

[3] شارل روبير أجيرون : مرجع نفسه ، ص 196.

[4] محمد بلقاسم ، حسن بهلول : مرجع سابق ، ص ص 70-71

[5] محل العين جيائلي : مرجع سابق ، ص 54

[6] حيث ظهرت الدولة غداة الاستقلال كالمنشئ والمستثمر الوحيد بينما اختصر دور الخواص في القيام بأنشطة تشبه المضاربة (انظر أحمد هني : مرجع سابق ،ص 22)

الصرف والتجارة الخارجية) وعلى إستراتيجية تنموية تكمن في إنشاء شركات عمومية " وطنية " تمتلكها الدولة وتكون البديل لعجز رأس مال الخاص.[1]

رابعا :اعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري.

أ: الجانب الاجتماعي:

قبل أن تشرع حكومة أحمد بن بلة في إحداث إصلاحات على المستوى الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة وجدت نفسها أمام جملة من المشاكل لعل أبرزها :

- الوضع المادي السيئ جدا والذي لا يطاق فلا طعام ولا مأوى ولا عمل حيث انتشرت المجاعة والفقر.
- انتشار الآفات وبعض الظواهر الداخلية على المجتمع الجزائري كالتسول والسرقة وظاهرة مسح الأحذية. [2]
- تدفق أعداد هائلة من اللاجئين، حوالي مليون لاجئ، وهذا بعد الاستقلال و شكل ها الأمر عبئا إضافيا على تخطيط التنمية حيث زاد من حدة مشكلة البطالة[3].

ليست هذه هي كل المشاكل التي كانت تواجه الحكومة الجزائرية لكن ربما هذه أهمها وقد بذلت الدولة الفتية جهودا معتبرة لحلها وقد أكد الرئيس أن معالجة هذه المشاكل لا يتم إلا بتعاون الشعب مع الحكومة الجزائرية: " ان تنمية الجزائر، سريعة ومنسجمة وموجهة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للشعب ... لا يمكن أن تحقق من طرف طبقة اجتماعية مهما كانت مستنيرة، لأنها عند استيلائها على السلطة يمكن أن تمارسها لمصلحتها الخاصة، إن الشعب وحده –بكل طبقاته الاجتماعية وفي مقدمته طبقة الفلاحين، قادر على إنجازها [4].

---

[1] أحمد هني : مرجع سابق ، ص 23

[2] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 231

[3] أبو جرة سلطاني : مرجع سابق ، ص27

[4] عبد القادر بولسان : مرجع سابق ، ص 39

بالنسبة لقضية التسول فإن الدولة الجزائرية عملت على حلها بالعمل على توفير المأكل والمشرب وحتى المأوى خلال حوالي سنة ونصف، كما عملت الدولة أيضا على القضاء على ظاهرة ماسحي الأحذية، حيث أن بشير بومعزة وزير العمل والشؤون الاجتماعية نبه الرئيس أحمد بن بلة إلى هذه الظاهرة الخطيرة حيث قال له: كيف أننا حصلنا على الاستقلال لكن الأطفال الصغار ينحنوا ليمسحوا الأحذية ويحصلوا على أموال قليلة من أناس يضعون أحذيتهم في وجوههم" فكانت ردة فعل الرئيس أن ألقى بخطاب في التلفزة وقال لعنة الله على الرجل الذي يقبل بأن طفلا صغيرا ينحني أمامه ويمسح له حذاءه".

ورافق هذا إجراءات قامت بها الدولة القضاء على هذه الظاهرة إلى أن زالت تماما. [1]

ومن أجل معالجة معضلة اللاجئين والمتمثلة خاصة في توفير مناصب شغل لهم فإن الدولة فتحت مكاتب اليد العاملة لفتح باب الهجرة لهم إلى فرنسا للعمل هناك وهذا بعد أن أبدت فرنسا استعدادها لذلك.[2]

بعد التعرض للعراقيل التي واجهت الدولة نتناول البنية الاجتماعية والتطور الذي لحق بها في عهد الرئيس أحمد بن بلة، لعل أهم ميزة عرفها المجتمع الجزائري و ارتفاع عدد السكان نتيجة لتوفر العناية الصحية ولتحسن ظروف المعيشة، كما انخفضت نسبة الوفيات.

وقد كان توزيع السكان غير متساو فمعظمهم يتمركزون في الشمال و كلما اتجهنا جنوبا انخفضت الكثافة السكانية ويمكننا القول أن درجة التحضر تكون في الغالب مرتفعة في الولايات ذات الحجم السكاني الكبير خاصة: الجزائر، و هران ، قسنطينة، عنابة.

وقد شكلت فئة الشيوخ-65 سنة فأكثر نسبة بسيطة حوالي3.95 % أما الأطفال -الأقل من 12 سنة- فيرتفع عددهم إلى حوالي**25.5%** هذا فيما يخص الفئات المعولة أما الفئات المنتجة فقد كانت تتزايد باستمرار بفعل عوامل متعددة منها انتشار التعليم و تحسين مستوى المعيشة. لكن الأمية كانت منتشرة في الأرياف خاصة بالنسبة للفتيات لأنهن يتركن الدراسة مبكرا عقلية متخلفة تفرض الجهل على المرأة.لكن ومع ذلك فإن المرأة الجزائرية كانت و لا زالت تلعب أدوار مهمة و لقد زاد نشاطها و توسع منذ الاستقلال.

[1] أحمد منصور : مصدر سابق ، ص 231

[2] أبو جرة سلطاني : مرجع سابق ، ص 27

و قد جاءت القوانين الجزائرية على أساس المساواة المطلقة بين الرجل و المرأة و كذا أحكام خاصة بالرعاية الصحية و الجسدية للمرأة العاملة و حقها في التعليم الإلزامي و إجازة الوضع و إجازة من دون أجر لرعاية الطفل..... الخ .

بالنسبة للشباب هذه الفئة التاريخية التي دافعت عن استقلال بلادها، و التي تمثل 75 % فإنها و منذ الاستقلال استيعاب شريحة واسعة منهم في الأطروحة النظامية.لكن في مجال التطبيق فإن النخبة في الجزائر متذبذبة بين إدماج الشباب الاعتماد على ذوي الخبرة.[1]

ب: الجانب الثقافي :

1-التعليم و التعريب :

أ- التعليم :

لقد استقبلت الجزائر استقلالها بمدرسة لا علاقة لها بالتضحيات الجسام التي قدمتها جماهيرنا في المدن و الأرياف، فقد كانت الكوادر التي يمتلكها قليلة للغاية، و جلها من أصناف المتعلمين الذين صنعهم الاستعمار على عاجلة ليكونوا امتداده الطبيعي، الذي يعتمد عليه في مواصلة عملية المسخ الثقافي و التشويه و التزييف،إضافة إلى الأمية التي قدرت بأكثر من 80 % .[2]

و نظرا لهذا التحدي الذي واجهته الدولة الجزائرية الفتية من قلة الخبراء و الأكفاء الذين لهم القدرة على تسيير دفة الحكم[3]، إضافة إلى أنها بدأت حياة الاستقلال بالازدواجية حسب اتفاقيات أيفيان والمواد التي تدرس انطلاقا من الابتدائي كانت تدرس باللغة الفرنسية حسب البرامج الفرنسية[4] ، فإن الدولة اضطرت إلى الاستعانة بالجزائريين الذين تلقوا تعليمهم بباريس فكان بعضهم يؤمن بفرنسا أكثر من الجزائر، و بدافع سد النقص أصبح دعاة الثقافة الفرانكفونية هم أصحاب الحل و الربط .

[1] إسماعيل قيرة و آخرون : مرجع سابق، ص 245 – 256

[2] محمد العربي الزبيري : الغزو الثقافي في الجزائر(1962-1982)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986، ص 31

[3] يحيى أبو زكرياء : المرجع السابق ص 14

[4] محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه ص 31

لكن بن بلة نظرا لقلقه على مصير الثقافة العربية في الجزائر قام باستدعاء آلاف الأساتذة من مصر و العراق و سوريا، و قد اصطدم هؤلاء التربويون العرب بمجموعة كبيرة من العراقيل البيروقراطية التي كان يضعها في طريقهم سماسرة الثقافة الفرانكفونية، مما أدى إلى اختيار العديد من هؤلاء المتعاونين العودة إلى بلادهم .[1]

و أصبح في إمكان جميع الأطفال الجزائريين أن يقصدوا المدرسة دون فرق في الطبقة فكل من أتى وجد محلا شاغرا قبل دون سؤال لا عن ماضيه ولاعن حاضره و لا عما يملك أبوه أو لا يملك[2]؛وهذا انظر إلى الخطة التي في ميدان التعليم والتي ترمي إلى ثلاث أهداف جزئية وهي :

- **ديمقراطية التعليم** : عدم اقتصاره على فئة معينة
- **تعريب التعليم** : إحلال اللغة العربية محلها الطبيعي كلغة للعلم و الثقافة و الإدارة .
- **إعطاء الأولوية للعلوم و التقنيات** : و الهدف منها جعل المواطن إنسان مثقفا و منتجا ناجحا في الوقت نفسه[3]

و ما كاد يمر شهر أكتوبر من سنة 1962 حتى كان يسير سيرا لم يكن مثاليا ، فقد كان مقبولا نظرا للفوضى التي خلفت انسحاب الفرنسيين بصفة جماعية ، ولقد استعانت الجزائر لحل القضية بجميع المواطنين الدين كانوا يملكون مستوى كافيا و متوسطا لشغل قسم من الأقسام فاضطرت إلى ما أطلق عليهم الممرنين و دلك ليحافظوا على المدرسة الجزائرية إلى أن يأتي من هو أكفء منهم[4].

كما بذل أيضا بن بلة جهدا كافيا في مكافحة الأمية ففي السنوات الأولى من الاستقلال نظمت الدولة حملة الشعبية لمكافحة الأمية لا كنها لم تعطي النتائج المرجوة و منها الأسباب العديدة

لكن نجد حكومة بن بلة تهاونت في تأكيد و ترسيخ هوية المجتمع الجزائري العربية الإسلامية ويرى

---

[1] يحيى أبو زكرياء : المرجع السابق ص 12

[2] محمد مصايف: في الثورة و التعريب، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1971 ص 49

[3] احمد طالب الإبراهيمي: مصدر سابق ص 80-82

[4] محمد مصايف: المرجع نفسه، ص 53

بعض المؤرخين أنها ارتكبت بعض الأخطاء في هذا المجال منها :

1- التضيق على رجال جمعية العلماء كالشيخ الإبراهيمي الذي فرضت عليه الإقامة الجبرية غداة البيان الذي أصدره عشية وفاة العلامة ابن باديس التي صادفت افتتاح المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني 1964/04/16 و جاء فيه (ان وطننا يتدحرج نحو حرب أهلية طاحنة و يتخبط في أزمة روحية لا نظير لها و يواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحل...) و إهمال بعض المفكرين مثل : مالك بن نبي .

2- التغاضي عن تسرب بعض القيم المادية الوافدة كالفنون و العادات الغريبة و انتشار العادات الغربية .[1]

ب- التعريب :

لقد بدأ التعريب في الجزائر عملا سياسيا بعيدا كل البعد عن الأكاديمي الذي كان من المفروض أن يتسم به قصد توحيد اللغة و تطويرها و من أجل بعث دار الحكمة من جديد، لأن إثراء أية لغة لا يكون في غياب حركة نشطة و جديدة .

واقع الجزائر الاجتماعي و الثقافي في عهد أحمد بن بلة (1962-1965) و لأن القيادة العليا غي الجزائر كانت مشغولة بأمور السلطة، فإن التعريب ظل منذ استرجاع الاستقلال الوطني يحتل مكانة ثانوية و نظرا لذلك فإن أعدائه قد تمكنوا بسهولة من الإجهاز عليه بأبشع الطرق، أي بالإعلان عن التمسك به و العمل على نشره و إحلاله المكانة اللائقة به في سائر قطاعات الدولة، وفي الميدان تعبا جميع الإمكانيات لمحاربته و منعه من التطبيق حتى أدنى المستويات[2] ، فمنذ ان ظهرت قضية التعريب في الجزائر عام 1962 برزت معها الصعوبات والعراقيل و الحواجز و ظهر اتجاهات متناقضان من البلاد .اتجاه كان يتظاهر بتأييد حركة التعريب ولكنه يعمل في الخلف على عرقلته، وذلك بتحقيق التعريب الكامل لشاهدتين من شهادات ليسانس والفلسفة، الحقوق والتكوين و الطابع القضائي . [3]

[1] إبراهيم لونيسي : المرجع السابق ص 60

[2] محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ص 99-100

[3] Ahmed Talebi brahimi: Mémoire d'un algérien, tome 2.Edition casba alger, 2008, p46 .

و نظرا لأن اتفاقيات إيفان نصت على ازدواجية التعليم لمدة ثلاث سنوات، فإن تعريب التعليم الابتدائي في تلك السنوات الأولى من استرجاع السيادة الوطنية لم يكن شيء هينا، لكن هذا لا يمنع أنه كانت هناك أخطاء وقفت كعقبات في طريق التعريب، حيث نجد ان الحكومة اتخذت إجراءات تخريبية تتمثل في تعيين طواقم تسيير المدارس و التكميليات و الثانويات من المفرنسين المتزمتين، الذين كانوا في وقت من الأوقات يمنعون التلاميذ من الكلام بغير الفرنسية، حتى في أوقات الراحة .

و كان لتلك الإجراءات أثرها السيئ على نفسية التلاميذ و على الجهد الذي كان معلموا اللغة العربية يبذلونه داخل أقسامهم لتعليم مبادئ اللغة الوطنية، إضافة إلى الانتقائية التي تلجأ إليها بعض وزارات السيادة قصد منع المعربين من الارتقاء إلى المناصب الهامة في الدولة من جهة، و للتحاليل على قرارات التعريب الرسمية من جهة ثانية .[1]

2-الثقافة الفنية و الأدبية:

أ-السينما :

بعد الاستقلال استمرت الحكومة الجزائرية في لعب الدور الرئيسي في صناعة السينما الوطنية و أعلنت احتكار الإنتاج السينمائي و التوزيع و العرض خلال سلسلة من المؤسسات البيروقراطية التي كان أداؤها مرتبكا غالبا.

و ليس من الغريب على سينما ولدت من رحم الحرب مثل السينما الجزائرية إن يكون الموضوع الرئيسي لأفلامها الأولى هو حرب التحرير، و إن يجذب هذا الموضوع اغلب المخرجين الذين كانوا مشاركين في الثورة الجزائرية أن يكون الموضوع الرئيسي لأفلامها الأولى هو حرب التحرير و أن يجذب هذا الموضوع اغلب المخرجين الذين كانوا مشاركين في الثورة الجزائرية في الوقت نفسه .

و كانت أول جهة إنتاج بعد الاستقلال هو المركز السمعي البصري الذي أسسته وزارة الشباب و الرياضة الجزائرية عام 1962 م، و استمر هذا المركز لمدة عامين كان فيهما قاعدة إنتاجية لإنتاج مجموعة

[1] محمد العربي الزبيري: عن رسالة رفائيل دراكي إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من اجل رجوع الأقدام السوداء إلى الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2000

من الأفلام اشرف عليها 'رنية فوتية' .

و أخرجها مخرجون شباب حاز بعضهم شهرة عالمية فيما بعد مثل 'احمد رشيد'، و قد أنتج المركز مجموعة من الأفلام التسجيلية القصيرة و قلما روائيا طويلا واحدا و هو ' مسيرة شعب'.[1]

المركز معنيا بإنتاج الأفلام القصيرة و التسجيلية و الروائية الطويلة الجزائرية و سينيماتيك جزائرية و إنشاء مشروع برنامج تدربي للمتخرجين الجدد، كما كان لكن منذ الاستقلال وقعات السينما التي تملكها جميعا الدولة تعرض أفلاما ناطقة بالفرنسية فالسينما التي تعتبر اكبر أداة تتحكم في أذواق الناس وميولهم و تربيتهم في العصر الحديث لازالت تسيطر عليها سيطرة مطلقة لغة المستعمرين السابق .

و كل فيلم مهما كانت لغته و لهجته يعرض في قاعات السينما و على شاشة التلفزة ناطقا بالغة الفرنسية والمواطن الذي لا يعرف إلا اللغة الوطنية فقط محكوما عليه أن يحرم من مشاهدة فيلم أجنبي بالجزائر، و هذا أمر يتناقض مع ابسط مبادئ الاستقلال و السيادة الاشتراكية .[2]

ب-المسرح:

يشكل المسرح الجزائري احد أركان الثقافة الوطنية حيث أنه ارتبط منذ انطلاقته في فترة العشرينات بالجانب الإصلاحي تزامنا مع الحركات الإصلاحية، أما أثناء الثورة فتحول إلى سلاح قوي في يد جبهة التحرير الوطني، و بعد تشكيل الغرفة الفنية اتجه إلى مهمة البناء و التشييد فكان على المسرح أن يقف إلى جانب التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفتها البلاد، لهذا فقد أقدمت الحكومة على تأميمه، إلا أن اعتبار المسرح كمؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي تجاري شأنها شأن المؤسسات الاقتصادية التجارية الأخرى، و عدم إعطائها الطابع الثقافي قد أعاق كثيرا المسرح قبل الاستقلال .

---

[1] محمد عبيدو : السينما في الجزائر، متاح على الرابط :

www.ahewar.org/debat/show.aart

الثلاثاء 17-03-2014 على الساعة 21:41 ص 01

[2] عثمان سعدي : عروبة الجزائر عبر التاريخ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982، ص 96-97

كما شهدت الفترة 1962 إلى 1972 ازدهارا كبيرا للمسرح الجزائري من حيث الكم و الكيف فقد بلغ عدد المسرحيات التي قدمها المسرح الجزائري 38 مسرحية (بحيث أن نسبة المسرحيات المقدمة سنويا كان 4 أصناف و هذه الأعمال من إنتاج جزائري) .

و تمحورت المواضيع التي عالجتها هذه المسرحيات حول القضايا الراهنة من اجتماعية و سياسية، و من هذه المسرحيات "دائرة الطباشير القوقازية".

و قد مر المسرح الجزائري كغيره من المسارح بعدة مشاكل تعوق تطوره و ازدهاره من بينها النص، اللغة، الجمهور، النقد، فلم يكن التأليف المسرحي الجزائري تأليفا بالمعنى الصحيح يكتب من طرف كتاب محترفين ، بل كان يقوم بهذه الحرفة الممثلين أنفسهم أي أن النص المسرحي في الجزائر كان وظيفيا و ليس أدبيا .

و في مرحلة متقدمة أصبح يعتمد على الترجمة و الاقتباس، و هو ما أثر سلبا على التأليف المسرحي.[1]

ج-الإذاعة و التلفزة الجزائرية :

لم تلبث الدولة الجزائرية غداة الاستقلال أتخذت التدابير اللازمة من اجل استرجاع مبنى الإذاعة والتلفزيون، كما يمتلكه هذا القطاع الحساس من أهمية في نقل السيادة الجديدة للدولة الجزائرية، و كذا ترسخ القيم الثقافية الخاصة بالشعب الجزائري بعيدا عن المسخ الذي استعمله المستعمر طويلا، و تطبيقا لذلك قام كل الإطارات و التقنيون و العمال الجزائريون في 28 أكتوبر 1962 م، برفع التحدي أمام صعوبات التكوين و شكلوا يدا واحدة لروح الوطنية و في الفاتح من أوت 1963 أسست الإذاعة والتلفزيون الجزائري .[2]

و لقد بقيت الإذاعة و التلفزة حتى بين 1964-1965 محصورة في شمال البلاد العاصمة، و اغلب المؤسسات و الهياكل المعدة لنشر الثقافة مقيدة بالإنتاج الثقافي و الفني و الفرنسي و لم تكن الإذاعة و التلفزة

[1] محمد عبيدو: السينما في الجزائر، الموقع نفسه، ص 1-2

[2] بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، المصدر السابق ص 85

تتوفر على الوسائل التي تتناسب مع هذه المهمة.

حيث أنها لم تتجاوز ميزانيتها سنة 1964 م بـ 9 ملايين دينار منها 5 ملايين على شكل إعانات من الخزينة أما بالنسبة للإرسال فكان حتى 1965 م، حجم الإرسال بالنسبة للراديو 300 ساعة في الأسبوع، أما التلفزة فكانت إلى غاية 1965 م لا تتجاوز 5 ساعات في اليوم .[1]

د-الأغنية و الموسيقى الجزائرية :

لقد تركت الموسيقى الأغنية الجزائرية تسيران وفقا للهدف بين أيدي جيش من المؤلفين و الملحنين (المزعومين)، جلهم جاهل بأبسط مبادئ علم الموسيقى و بتراث الفنون الشعبية و بالغة الوطنية، و هذا الوضع أدى إلى نقل الأغاني و الألحان نقلا فوتوغرافيا و عزفها بالآلات الحديثة كما هي .

و غنائها بأصوات ينقصها في غالب الأحيان التهذيب و تقديمها على شاشة التلفزة أو موجات الإذاعة، و لا بد لنا استثناء بعض المحاولات الناجحة في الموسيقى و الأغنية الجزائرية الحديثة .

هـ-الصحافة :

إذا انتقلنا إلى ميدان الصحافة المكتوبة وجدنا أن عهد الاستقلال التي تشير إلى انتشار ساحق للصحيفة المكتوبة العربية، فنشر الكتاب ضئيل يكاد لا يذكر، و حتى استيراد الكتب لا يتم إلا في حدود ضيقة خاصة إذا كان كتابا عربيا .

و من يطلع على الإحصائيات يكتشف الأرقام المهولة التي تشير الى انتشار ساحق للصحيفة المكتوبة بالفرنسية، على حساب الصحيفة المكتوبة بلغتنا الوطنية، فجريدة المجاهد المكتوبة بالفرنسية اليومية توزع 346 ألف نسخة يوميا و الجزائر الأحداث الأسبوعية المكتوبة بالفرنسية توزع 200 ألف نسخة.

أما المجاهد الأسبوعية المكتوبة بالعربية فتوزع 25 ألف و مجموع ما توزعه الجرائد اليومية الناطقة

[1] حزب جبهة التحرير الوطني: جهود السنوات العشر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1975، ص 255.

بالعربية (الشعب، النصر، الجمهورية) لا يتجاوز 140 ألف نسخة .[1]

و تعتبر المعرفة أول مجلة تصدر بالعربية في الجزائر المستقلة أصدرتها وزارة الأوقاف في ماي 1963 .[2]

[1] عثمان سعدي : عروبة، المرجع السابق، ص 95-97

[2] مولود عويمر : أعلام و قضايا في التاريخ الإسلامي و المعاصر، دارالخلدونية، الجزائر، 2007، ص 71

الفصل الثالث:

بناء دولة على اسس ايديولوجية اشتراكية

في عهد الرئيس هواري بومدين.

أولا : هواري بومدين رئيسا للدولة الجزائرية:

ولد الرئيس الراحل محمد بوخروبة[1]من أبيه الحاج إبراهيم و لأمه تونس هزيلة[2]، و حسب بعض المصادر فإن محمد بوخروبة قد يكون ولد ما بين 1925 م و 1932 م، لأن الإدارة الاستعمارية في الجزائر لم تكن حريصة على دقة تواريخ ميلاد العرب غير أن "أنيا فرنكوا"، "وجان بيار" أكدا أن تسجيل العقيد في الحالة المدنية تم في سنة 1932 م [3]، و بالضبط في 23 أوت بدوار بني عدي بلدية عين حساينية بـ "هيليو بوليس" قرب مدينة قالمة .[4]

قد استعمل الرئيس الراحل اسم هواري بومدين لمغالطة العدو و هما اسمين لوليين صالحين فهواري ولي في وهران، أما بومدين فهو في تلمسان[5]، حيث يوجد ضريحه و مسجده[6]، و كان محمد يلقب أو يدعى كذلك محمد ناصر .

و تتكون أسرة بوخروبة من 7 أطفال كان هو أكبرهم و محمد الاسم الذي أطلقة أسرته على ولدها البكر تبركا بالرسول محمد–صلى الله عليه وسلم.

نشأ الطفل في أسرة فلاحية فقيرة فقدت كل أراضيها الخصبة في منطقة "هيليو بوليس" و التي توجد شرق مدينة قالمة بحوالي 2 كلم، بعدما قام الاستعمار بمصادرتها سنة 1850 بالقوة لتوزيعها على المعمرين مما أجبرها على الهروب و النزوح نحو منطقة بني عدي الفقيرة، و التي تتميز بصعوبة مسالكها و تضاريسها الجبلية الصخرية لتستقر فيها نهائيا، مكتفية بتفليح بعض القطع الأرضية الجبلية التي لا تتجاوز مساحتها الآرات، ضف إلى ذلك تربية بعض الحيوانات للاستفادة من منتوجاتها .

التحق محمد بوخروبة بإمام قريته و معلمها القرآني، و عمره 3 سنوات لحفظ القرآن الكريم و تعلم قواعد الدين الإسلامي و الاطلاع على سيرة النبي صلى الله عليه وسلم و الخلفاء الراشدين، حيث، أظهر تميزا و

---

[1] الملحق رقم (09)صورة للرئيس هواري بومدين وجمال عبد الناصر بمطار القاهرة بعد نكسة 1967 ، ص 193

[2] احمد بن مرسلي:"دراسة شخصية هواري بومدين"، مجلة المصادر، العدد1، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، الجزائر،1999 ، ص 65

[3] رشيد مصالي : هواري بومدين الرجل اللغز، دار الهدى، الجزائر، د.ت، ص 17

[4] محمد العيد مطمر : هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003 ، ص245

[5] رابح لونيسي: هواري بومدين نصير المستضعفين، دار المعرفة، الجزائر، 2004 ،الجزائر، 2004،ص5

[6] عاشور شرفي : قاموس الثورة الجزائرية(1954–1962)،ترجمة:عالم مختار،دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص98

اختلافا كبيرا بينه و بين زملائه حيث كان يحفظ دروس ثلاث لوحات في يوم واحد، و هذا ما جعله محا اهتمام و عناية من طرف معلمه و كذلك آسرته و قد أتم حفظ القرآن الكريم كله قبل 10 سنوات. [1]

و قررت الأسرة عدم حرمان ابنها من مواصلة طريق العلم، رغم الظروف الصعبة خاصة من الناحية الاقتصادية، و لما بلغ محمد بوخروبة سن السادسة دخل مدرسة "ألمابير أو لامبير أو لامبيز" مولود فرعون حاليا و ذلك سنة 1938 .

و كانت المسافة الطويلة بين بني عدي و المدرسة و هذا ما جعل العائلة تفكر في مكان للإيواء ومستقر لابنها فكانت عائلة بني إسماعيل و غمان، و التي استقبلت الطفل محمد بوخروبة في منزلها مقابل مساعدات من القمح و الحطب و هي الأشياء التي يحتاجها سكان المدن، و لكن بعد سنتين تم تغيير العائلة ألا و هي عائلة بدار سعيد بن حلوف في حي مقادور شارع ديابي و كان الحي لليهود[2].

و قد تنقل بين عدة مدارس ليواصل دراسته و لكنه عاد إلى قريته ليعلم أبنائها حفظ القرآن الكريم لمدة 6 أشهر فكان خير معلم[3] ، و لما بلغ محمد بوخروبة 14 سنة أرسله والده إلى قسنطينة، بقلعة الحمية الدينية بدلا من تسجيله في المدرسة الفرنسية التي لا تستقبل إلا أعدادا قليلة من أبناء الشعب.

و تم تسجيله في معهد الكتانية القرآني، الذي كان يشرف عليه مناضلو و أنصار مصالي الحاج قائد حزب الشعب و كانت مدة الإقامة 3 سنوات.

و كانت الإقامة بديار بني جلول، و هي البيوت التي وضعتها الأسر القسنطينية لإيواء الطلبة، وكانت قسنطينة آنذاك مهد الحركة الوطنية و قمة تطورها، و وجد محمد بوخروبة نفسه في محيط ثقافي كما أنه يستطيع قراءة الصحف العربية التونسية و المصرية .

كان هواري بومدين متأثرا كغيره من أبناء الشعب الجزائري بحوادث 8ماي 1945، و كان واحدا من ضحاياها، حيث أصيب على إثرها برصاصة في رجله اليسرى مما جعلها تترك بصماتها القوية في النفس و الجسد و تنعكس هذه الآثار على شخصيته، إن هذا السبب و غيره من الأسباب جعل هواري بومدين يمقت الاستعمار و لا يتمنى أن يكون تحت ظله أبدا .

---

[1] احمد بن مرسلي: مرجع سابق، ص65-66

[2] يحيى ابو زكرياء : مرجع سابق، ص 23

[3] محمد العيد مطمر : مرجع سابق، ص 151

و في سنة 1950 استدعته السلطات الفرنسية لإجراء الفحوصات الطبية التي تقرر على إثرها تجنيده سنة 1951 م في الخدمة العسكرية، فرفض بشدة، و قرر الذهاب إلى مصر التي استهوته طيلة إقامته في مدينة قسنطينة، و هروبا من التجنيد الفرنسي و تحقيق طموحه المتمثل في الدراسة بالأزهر [1].

و بدأ هواري بومدين في رسم مخطط للسير نحو القاهرة، فأستغل عودة عمه من مناسك الحج وحاول هواري معرفة الطرق التي يسلكها الحجاج سيرا على الأقدام و بعيدا عن أعين الجمارك و الشرطة الفرنسية، فكان عمه الطيب بوخروبة خير دليل، و حاول هواري بومدين إقناع زملائه بالسفر معه لكنهم رفضوا لأنهم لا يملكون جوازات سفر فأخبرهم بومدين بمخطط الهروب الذي يعتبر بمثابة جواز سفر لهم[2] .

و كان التوجه إلى تونس أولا حيث سجل هواري مع صديق دربه محمد الصالح شيروف في جامع الزيتونة، ثم انتقلا بعد ذلك إلى مصر عبر ليبيا[3]، و بدأ بومدين نشاطه النضالي بالقاهرة في إطار مكتب المغرب العربي وذلك سنة 1951، فكان من بين 15 طالبا تلقوا دراسة عسكرية في المدرسة الحربية بالإسكندرية لمدة قصيرة[4] ، و قام المكتب بإرساله إلى بغداد ليدرس في الكلية الحربية و كان الأول على دفعته .

و في هذه الأثناء تفطنت الإدارة الفرنسية أن المدعو هواري بومدين هو نفسه محمد بوخروبة الفار من الخدمة العسكرية فقامت بإرسال مذكرة إلى السفارة الفرنسية في القاهرة و كان الملك فاروق هو حاكم مصر آنذاك فقرر إرسال هواري بومدين إلى السلطات الاستعمارية، لكن ثورة الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر أنقذت بومدين و جعلته يبقى بمصر[5]، و واصل بومدين نشاطه إذ كان عضوا بالهيئة الإدارية لفروع الطلبة الجزائريين بمكتب رابطة المغرب العربي تحت إشراف حركة الانتصار و نفي بومدين 4 سنوات بمصر[6].

---

[1] احمد مرسلي : مرجع سابق، ص68-73

[2] يحيى ابو زكرياء : مرجع سابق، ص 23

[3] رابح لونيسي : مرجع سابق، ص 6

[4] جورج الراسي : مرجع السابق، ص 208

[5] يحيى ابو زكرياء : مرجع سابق، ص 24

[6] محمد العيد مطمر : مرجع سابق، ص 152

في سنة 1954م، اندلعت الثورة المسلحة بالجزائر و كان الطالب محمد بوخروبة يتابع أحداثها، ويبحث عن وسيلة للالتحاق بها فكانت له الفرصة عندما اتصل به أحمد بن بلة، أحد ممثلي الثورة الجزائرية في الخارج فطلب منه مع مجموعة أخرى الانضمام للثورة، فالتحق بقاعدة عسكرية قرب القاهرة بمصر للتدريب على السلاح[1].

وفي عام 1955م، دخل الغرب الجزائري على متن الباخرة دينا المحملة بالسلاح و بدأ بتكوين عصابات متخذا من بلدة "وجدة" المغربية مركز قاعدته.

و في عام 1957 أصبح قائد للولاية الخامسة –الغرب الوهراني– و تم تعيينه على رأس أركان جيش التحرير في تونس، و كان جيش الحدود القوة الوحيدة المنظمة في البلاد[2]، و باستشهاد القائد محمد العربي بن مهيدي و التحاق عبد الحفيظ بوصوف بلجنة التنسيق و التنفيذ بتونس، ترقى القائد هواري بومدين إلى رتبة عقيد و تولى قيادة المنطقة الغربية من الجزائر، و إن حدة الذكاء و قوة الشخصية التي كان يتمتع بها هواري بومدين جعلته ينظم نظام محكم من المخابرات العسكرية، و كانت هذه العملية فريدة من نوعها في الثورة الجزائرية، و أشرف بومدين بنفسه على تخريج و تعليم الشباب في مجال البث و الاتصال و الاستقبال لكن الاستعمار الفرنسي تفطن لذلك و تمكنت الولاية الخامسة من مهاجمة العدو.

و مع نهاية سنة 1957، أحاط هواري بومدين نفسه بمجموعة من الشباب المثقف أمثال : أحمد قايد، والشريف بلقاسم، عبد العزيز بوتفليقة، و الطيب العربي، و كانت أخبار الولايات الأخرى تصله عن كثب.

و تولى القائد هواري بومدين قيادة الأركان العامة، و في سنة 1960م، ثم دمج القيادة الغربية و الشرقية و أصبحت قيادة واحدة تعرف باسم هيئة أركان الحرب العامة للجيش التحرير الوطني و عين هو قائدا عليها[3].

تزوج هواري بومدين متأخرا و ذلك في سنة 1973م، و يقال أنه كان منهمكا في العمل حتى قيل أنه تزوج بالدولة[4]، و مع إصرار والدته عليه تزوج الرئيس من السيدة أنيسة و هي محامية من أب جزائري و أم سويسرية، و لأنها لم تنجب أولادا فقد نصحها بأن تدرس التاريخ الإسلامي و الأدب العربي، و أن تواظب

[1] رابح لونيسي : مرجع سابق، ص 9

[2] جورج الراسي: مرجع سابق، ص 285

[3] محمد العيد مطمر: مرجع سابق، ص 35–37

[4] يحيى ابو زكرياء: مرجع سابق، ص 28

على إعداد الشخشوخة و البربوشة و اللبن و هي الأكلات المفضلة لدى الرئيس، و قد كانت أنيسة تحبه و ما زالت على الوفاء بعهده تزور ضريحه كل سنة و تترحم عليه[1].

و تروي السيدة أنيسة عما عرفته عن زوجها الراحل هواري بومدين أنه كان محبا للعدل حيث أنه كان يقتسم وجبة الفطور بينه و بين إخوته و كارها للظلم، و أنه كان يدافع عن المظلومين والمضطهدين و يرى أنه من حق هذه الفئة العيش و الحرية و قد أعطى خير مثال على ذلك شخصية النبي محمد–صلى الله عليه وسلم– الذي كان فقيرا رغم أنه صاحب رسالة سماوية.

و تضيف السيدة أنيسة أن زوجها كان شديد الحرص على الإسلام و أن إسلامه بالدرجة الأولى هو إسلام العدل و التقدم مشيرا إلى دور المرأة في الكفاح مفتخرا بنساء السلف الصالح[2].

توفي الرئيس هواري بومدين نتيجة إصابته بمرض عضال، و عجز الأطباء عن علاجه، و كان الرئيس يشعر في البداية بالألم و أخذ المرض ينهك جسده إلا أنه بقي متحملا لذلك الألم، حتى لا يشعر به أحد، و قبل رحيله إلى الرفيق الأعلى قام بعدة جولات و واصل مهمته كرئيس.

حيث قام بزيارة رسمية إلى مدينة تمنراست لتدشين طريق الوحدة الإفريقية بمناسبة إحياء ذكرى 19 جوان 1965 و لكن أعراض المرض بدأت تظهر حيث أصبح لا يتحمل برد المكيفات بالرغم من ارتفاع درجة الحرارة، فمثلا لاحظ كل من السيد عبد العزيز بوتفليقة رفقة المرحوم مرباح "أثناء زيارتهما لرئاسة الجمهورية للقاء بالرئيس و أثناء مكوثهم في قاعة الاستقبال أن الجو حارا و مع ذلك طلب الرئيس من أحد الموظفين إطفاء المكيفات،فاستغرب ضيفاه بذلك، وكيف أن الرئيس يتحمل درجات الحرارة العالية" .

في شهر أوت 1978 حضر مؤتمر القمة الإفريقي بأديس بابا و ذهب بعد ذلك إلى يوغسلافيا لقضاء عطلته الصيفية و بعد عودته قضى بقية الأشهر في زرالدة، و بدأ الرئيس في إجراء فحوصات طبية بمستشفى "مايو العسكري" و تبين لأحد الأطباء الجزائريين وهو الأستاذ "أوشريف"، أن بومدين مريض بسرطان المثانة و الذي أكده الطبيب الفرنسي و ذلك بعد إرسال فحوصات الرئيس–باسم شخص آخر–له، و

[1] عمار بومايدة: بومدين و آخرون ما قاله و ما اثبتته الايام...، تقديم:عبد الحميد مهري،دار المعرفة، الجزائر،2008، ص 20

[2] جورج الراسي: مرجع سابق، ص 280–281

لكنه واصل إصراره و تحديه حيث حضر في 20 سبتمبر 1978 مؤتمر القمة لدول الصمود و التصدي الذي دام يومين ليعود إلى الجزائر فور انتهاء الأشغال.

الأمر الذي أثار استغراب الرئيس السوري حافظ الأسد، و كانت عودته نتيجة لانتشار الداء في جسده، لذلك نصحه الأطباء بالتداوي في الخارج لكنه رفض و في الأخير اختار التداوي في الاتحاد السوفياتي و ذلك يوم 29 سبتمبر 1978م، حيث توجه إلى مطار موسكو، لكنه رجع إلى أرض الوطن في 14 أكتوبر 1978.

و لأن المرض لم يبقي من جسد الرئيس حيث أنه متعب و مرهق جدا، شرح الطبيب أن الداء الذي أصاب الرئيس هواري بومدين هو مرض "واند ستروم" مرض عادي قد نتج عن ذلك أن دخل في غيبوبة لمدة 40 يوما، و كان بجانبه في المستشفى أخوه عبد الله و ابن عمه الطاهر[1].

و في يوم الأربعاء 27 ديسمبر 1978م على الساعة الثالثة و خمس و خمسين دقيقة بمستشفى باشا الجامعي، حيث كان يعالج منذ 18 نوفمبر من نفس السنة، توفي الرئيس هواري بومدين عن عمر لا يتجاوز 46 سنة[2]، و دفن بمقبرة العالية بجوار الأمير عبد القادر، على الجانب الأيمن، و قد قدم وزير الصحة العمومية شهادة الوفاة التي شهدت بها اللجنة الطبية المتكونة من أساتذة جزائريين و هم : الدكتور عمر بوجلاب، و الدكتور أحمد بن صالح، و الدكتور محمد عبادة، و الدكتور علي عقبي، و محمد التومي و صالح زرداني، تم ذلك في صبيحة يوم الأربعاء[3].

[1] سعد بن البشير عمامرة : هواري بومدين الرئيس القائد1932-1978، قصر الكتاب، الجزائر،د.ت، ص164-169

[2] انظر الملحق رقم 10ارئس هوراي بومدين مع الامين العام للامم المتحدة ، ص 194

[3] محمد العيد مطمر: مرجع سابق، ص 95

ثانيـــا :الشرعية الثورية وتكريس النظام العسكري على حساب النظام السياسي.

أ- الجانب السياسي :

كان للرئيس هواري بومدين إستراتيجية الخاصة به في المجال السياسي حيث رسم خطوات أساسية لبناء الدولة الجزائرية، و قرر نقل الجزائر إلى المجتمع الدولي المعاصر و محاولة السير في الركب الحضاري، و إن هذا العمل يجب أن يتم على المستوى الداخلي و الخارجي.

فكان على المستوى الداخلي يتمثل في الانطلاق من المجلس الشعبي البلدي إلى المجلس الوطني الشعبي، أما على المستوى الخارجي هو تشييد دولة شعبية بأتم معنى الكلمة تتمتع بجميع الحقوق وتحظى باحترام الجميع و كذلك دولة شعبية اشتراكية و لكن هذه الاشتراكية يجب أن تراعي خصوصيات الشعب الجزائري من تقاليد و كفاح مرير ضد الإستعمار[1].

أما فيما يخص الأحزاب فكان للجزائر حزب واحد ألا و هو حزب جبهة التحرير الوطني، فلا بد أن يقوم هذا الحزب على أسس ديمقراطية متينة لكي يقوم بدوره كاملا في نشر الأفكار الثورية و التوجيهية وتحقيق المزيد من الانتصارات و المكاسب للجماهير الشعبية الكادحة[2] .

و قد تولى هواري بومدين بنفسه تطبيق هذه الإستراتيجية التي تستجيب لطموحات الجماهير [3]، حيث بدأ بتكوين طاقمه الحكومي[4] الذي يتكون من 20 وزير و 18 حقيبة وزارية[5].

و رغم ما تميزت به هذه الحكومة إلا أنها احتوت في طياتها عدة سلبيات نذكر بعض منها الهيمنة التي يتمتع بها أعضاء مجلس الثورة عن غيرهم من الوزارات و إقصاء كل من له علاقة بالحكومة السابقة أو مع شخصية الرئيس أحمد بن بلة .

---

[1] رشيد مصالي : مرجع سابق، ص 51-52

[2] الجزائر :منشورات المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، نشرة خاصة بمناسبة الذكرى 15 لثورة اول نوفمبر 1954، ص46

[3] محمد العيد مطمر:مرجع سابق، ص 53

[4] انظر الملحق رقم (11)الرئيس جيسكان في زيارة هواري بومدين بعد الاستقلال ص 195

[5] عبد القادر بولسان: مرجع سابق، ص 80

و لكن هذه الحكومة لم تستمر بهذا التركيب حيث طرأت تغيرات جديدة أدت إلى تشكيل حكومة ثانية[1].

و ذلك سنة 1970م، حيث قرب هواري بومدين بعض الرجال الذين يثق فيهم و يخضعون له كلية[2].

شهدت سنة 1976 تشكيل حكومة ثالثة[3]، و التي عرفت باسم الشرعية الدستورية و التي تميزت بعدة مبادئ و من بينها تحديد المنهج الذي ستتبعه الجزائر في المجال الاقتصادي ألا و هو الطابع الاشتراكي للدولة في أول مادة في الدستور و كذلك الميثاق الوطني الذي هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة و قوانين الدولة[4].

بعد أن تمكن هواري بومدين من تحديد حكومته و المنهج الذي يتبعه، شرع في تقوية الدولة على المستوى الداخلي، وكانت أمامه ثلاث تحديات ألا وهي الثورة الزراعية و الصناعية و الثقافية[5]، ليكمل بدوره المسيرة الثورية الطويلة و النهوض بالبلاد في شتى المجالات ليلتحق بالركب الحضاري و لا يكون ذلك إلا باسترجاع ثرواتها و استرداد سائر عناصرها و شخصيتها المتمحورة حول الثورات الثلاثة[6] .

و الذي يتمتع بتفويض من مجلس الثورة[7] –المادة 5 من أمر 10 جويلة 1965– ، و هذا الأخير كانت مهمته هي مراقبة الحكومة عن كثب كما يستطيع أن يأخذ القرار دون الرجوع للحكومة و يمكنه أيضا تغيير أعضائها بشكل جزئي أو كلي .

و تتمتع تحديد مهام الحكومة في المصادقة على المعاهدات الدولية و قد قام الرئيس بتعين مجلس الوزراء و كانت مهامه تتمثل في تحمله المسؤولية الكاملة أمام الرئيس.

---

[1] انظر الملحق رقم(12)الرئيس هواري بومدين يسلم شهادة استفادة من الثورة الزراعية لاحد الراغبين في خدمة فلاحة الارض ص196

[2] الطاهر بن خرف الله : مرجع سابق، ص 97

[3] انظر للملحق رقم (13)الرئيس بومدين ينتقد احدى اجنحة الشركات الصناعية بمعرض الجزائر الدولي بعد تدشين افتتاحه، ص 197

[4] الحسن بركة، مرجع سابق، ص 18–19

[5] يحيى ابو زكرياء، مرجع سابق، ص 28

[6] محمد العيد مطمر، مرجع سابق، ص 56

[7] مجلس الثورة يضم26عضو، هم تعرضوا للتصفية، 8منهم هم اعضاء سابقين في جيش التحرير الوطني،و5 منهم كانوا مسئولين عن الولايات عند الاستقلال،مرجع سابق،ص29

و قد احتفظ الرئيس بوزارة الدفاع في هذه الحكومة التي عرفت بعض التغيرات الجديدة و هو إدخال وزراء بعيدون عن خضم السياسة و ذوي كفاءات علمية مثل : وزارة العدل، و وزارة الصحة، و وزارة الطاقة ونذكر على سبيل المثال محمد بجاوي، تيجاني هدام، بلعيد عبد السلام[1] .

وقد عرفت الحكومة ما بين سنة 1965-1969م، تعديلات جزئية نذكر على سبيل المثال ما يلي :

إلغاء وزارة السكن و إعادة الهيكلة و تعويضها بوزارة الأشغال العمومية و عهد بها ليحي عبد النور 4 أفريل كما قسمت مهام وزارة السكن و إعادة التنظيم بين وزارتين هما وزارة الأشغال العمومية و وزارة الداخلية، و كذلك تغيير لعلي يحي عبد النور الذي انتقل إلى وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي، كما تم تعويض رئيس وزارة الإعلام محمد الصديق بن يحي بـ : بشير بومعزة[2] .

1. **الثورة الزراعية** : تتلخص في توزيع الأراضي على الفلاحين الذين كانوا يعملون عند الملاك الكبار و ذلك طبقا للمبدأ الإسلامي " الأرض لمن يخدمها " كما تستهدف تحسين أوضاع الفلاح من خلال مشروع بناء ألف قرية فلاحية، و كل واحدة تحتوي على مساكن و مدرسة و مسجد ومرافق عمومية خدمة الفلاح الذي كان في طليعة المقاومين للاستعمار[3].
2. **الثورة الصناعية** : تهدف الثورة الصناعية إلى التصنيع و الذي يجب أن يكون كاملا و أكد الرئيس هواري بومدين ذلك – أثناء وضعه لحجر الأساس لمصنع الجرارات بقسنطينة في 17 جويلية 1970- " إن إمكانيات الدولة الجزائرية تفوق إمكانيات الدول الأوربية التي هي أقل مساحة و تعدادا في السكان غير أنها تحتل المراتب الأولى في التصنيع و يجب على الدولة الجزائرية أن تسلك مسلكهم و لكن هناك صعوبات ستواجهنا و لكن يجب علينا الصبر والتضحية و توحيد الصفوف، و بهذا تكون الثورة الصناعية امتداد للثورة الزراعية، و بناء اقتصاد جزائري يكون معتمدا على إمكانياته و بذلك يتحرر من الضغوط الخارجية، ولذلك فقد قام الرئيس بتشييد الكثير من المصانع من بينها مصنع الحديد والصلب بالحجار و مصنع الجرارات بقسنطينة ومصنع تكرير البترول بأرزيو و سكيكدة ....[4].

---

[1] الطاهر بن حرف الله : مرجع نفسه، ص 29

[2] عبد القادر بولسان :مرجع سابق، ص 81-82

[3] رابح لونيسي : مرجع سابق، ص 18

[4] عمار بومايدة : مرجع سابق، ص 149-150

3. **الثورة الثقافية** :تستهدف إستعادة مقومات الشخصية الوطنية كاللغة و الدين و التي طمسها الاستعمار، و كانت تهدف إلى بناء إنسان جزائري جديد مسلم متفتح على العصر يعتز بدينه ووطنه و حضارته الإسلامية، مثلما كانت تستهدف أيضا إعادة الاعتبار للغة العربية "التي يجب أن تصبح لغة العلم و الحديد والفولاذ" حسب تعبير الرئيس بومدين، و لكن هذا لا يمنع التفتح على لغات العالم[1].

و بطبيعة الحال فإن أي سياسة تنتهج في البلاد تنال رضا البعض و سخط البعض الأخر لأن إرضاء الناس غاية لا تدرك فبعد الانقلاب الذي قام به العقيد هواري ظهرت حركات مناهضة لسياسته، ومن بين هذه الحركات :

– الحركة الديمقراطية الثورية MDR التي تزعمها السيد كريم بلقاسم حيث كان ضده في الانقلاب الذي قام به في 19 جوان 1965م، و تهدف حركته إلى الإطاحة بالنظام، و كذلك إلى تعديل صفوف الجيش و طرد الضباط الذين كانوا في الجيش الفرنسي من الجيش الوطني، و لكن هذه المعارضة لم تدم طويلا حيث تم تصفية كريم بلقاسم سنة 1970م بـ : "دبسلدورف" ألمانيا من قبل المخابرات الجزائرية .

– منظمة المقاومة الشعبية ORP و التي أنشأت من طرف السيد عبد الحميد بن الزين، و انظم إليها المناضلين اليساريين في جبهة التحرير الوطني، و منهم : بشير حاج علي، محمد حربي، و حسين زهوان و تم حل المنظمة سنة 1966 فقام أعضاء الحزب الشيوعي السابق بإنشاء حزب الطليعة الاشتراكية، ولكن هذه المنظمة لم تستطع التعبير عن رأيها إلا بوسائل بسيطة مثل الكتابات الحائطية والجرائد والمنشورات،فقد كانت الشرطة و جهاز حزب جبهة التحرير الوطني يراقب كل التحركات ويمنع أي نمو للحركة المنظمة[2].

– حركة 14 ديسمبر 1967م و التي سميت بقضية العفرون نسبة إلى قرية العفرون، و قد كان المتهمون فيها إطارات في الجيش الوطني[3]و لعل أهم إطار ساهم في محاولة الانقلاب على الرئيس هو الطاهر الزبيري لأنه اعتبر حكم هواري بومدين حكما دكتاتوريا لأنه يحاول إبعاد قدامى المجاهدين عن قيادة الجيش [4]، حيث بدأ التخطيط للقيام بعملية ضد الرئيس في منزل موسى زروال و حضرت الأشغال بين كل من هذا الأخير و

---

[1] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 18

[2] الطاهر بن خرف الله، مرجع سابق، ص 166–167

[3] عمار ملاح : حركة 14 ديسمبر 1967 لضباط الجيش الوطني، دار الهدي،الجزائر،2004، ص67

[4] جورج الراسي: مرجع سابق، ص 294. 2–جورج الراسي: مرجع نفسه، ص 294

عمار ملاح و بوزوران محمد و فعلا جرت العملية كما خطط لها في 25 افريل 1968 و هذا بعد خروج الرئيس من اجتماع مجلس الوزراء و عند مروره بسيارته أمام مركز الشرطة أطلق عليه بوزوران محمد عيارين من رشاشه " مات 49 ".

ثم تعطلت و كان زروال من جهته يطلق على حراسة الرئيس التي ردت على زروال فسقط ميتا اما بوزوران فهرب، و جرح الرئيس في اعلى شاربه و كذلك سائقه الطيب الذي اتجه مسرعا نحو المستشفى "مايو" [1]اما الطاهر الزبيري فقد هرب الى تونس و من ثم الى المغرب و الى اوروبا بسبب فشل المحاولة و لم يعد للبلاد الا سنة 1979، و اما باقي المخططين و المنفذين للعملية فقد القي عليهم القبض فيما بعد و حوكموا محاكمة عسكرية – و كان على راسها العقيد عبد الغاني و معه مساعدان مدنيان متخصصان في القانون – ، دامت اسبوعين.

حيث أصدر في حقهم العقوبات التالية : اثنان محكوم عليهما الإعدام حضوريا و هم : عمار ملاح، الملازم العياشي، حواسنية، الملازم قارة أمعمر، الملازم الطيف مبروك، أما باقي الضباط فإن أحكامهم تراوحت ما بين السجن المؤبد و 3 سنوات يجن نافذة، أما ضباط الصف فأحكامهم كانـت بين 5 و 3 سنوات سجن نافذة .

و بذلك إنتهت قضية حركة 14 ديسمبر 1967م، و نسير إلى أن كل الجنود الذين شاركوا في هذه الحركة لم يحاكموا بل تم توزيعهم على وحدة جيش التحرير الوطني، مع العلم أن كل من ، قحلوز، بوزوران، الطيف، عمار ملاح، بشاح .

قد فروا من السجن بينما كان الرئيس مريضا و يعالج في الإتحاد السوفياتي و صدر العفو عنهم في عهد الشاذلي بن جديد يوم 16 أفريل 1979 [2] .

لقد اعتمد الرئيس على سياسة قمع أي خطر يهدد الدولة و كان صارما مع المعارضين لسياسته، وقد ساعد الرئيس على ضبط الأمور و غلق البؤر و تحقيق الاستقرار، جملة من العوامل يمكن حصرها فيما يلي:

[1] عمار ملاح: مصدر سابق، ص 112-135

[2] عمار ملاح : مصدر سابق، ص 67

– سلوكه الشخصي الذي كان يجعله فوق الشبهات، و كان الناس يميزون بينه و بين من هم حوله ممن يستفيدون من مواقعهم في السلطة لملء جيوبهم، كما ان تدينه و تمسكه الشديد بالدين لعبا دورهما في كسب حب الناس له، و خاصة انه صاحب تاريخ نضالي لا تشوبه شائبة.

– اهتمامه بتحسين الاحوال الاجتماعية للشعب حتى لا تظهر الفوارق الطبقية على السطح بفضل سياسته و هذا لتحسين مستوى المعيشة عند الشعب الجزائري.

– اقامة مشاريع ضخمة اثارت حماس الشباب مثل: الثورات الثلاث و طريق الوحدة الافريقية لربط الجزائر بدول جنوب الصحراء، و شروع السد الاخضر، و شغلته عن التفكير بالانقلاب او المعارضة.

– وجود نظام مخابراتي شديد الفعالية، قادر على سحق اية معارضة في المهد، و كان الجزائريون يخشون هذا النظام المخابراتي، و حتى الذين يفكرون بالمعارضة يوما ما يخشون هذا النظام، و كان يتحكم به وبقبضة من حديد قاصدي مرباح.

– وجود نظام عسكري، فالجيش كان صاحب الكلمة الفصل في شؤون السلطة، و كان رئيس الجمهورية هو ايضا رئيس مجلس قيادة الثورة، ورئيس للوزراء[1].

هكذا كانت سياسة الرئيس في الداخل فكيف كانت في الخارج ؟

كان الرئيس هواري بومدين يحاول دائما نسج علاقات طيبة و وديعة مع جيرانه نخص بالذكر البلد الشقيق تونس، فبالرغم من أن السيد أحمد بن صالح – الشخصية نقابية و السياسية صاحب المشرع البديل الاقتصادي الاجتماعي و الثقافي للاستعمار في حكومة بورقيبة –كان قد هرب من السجن في تونس إلى ولاية عنابة، و كان قد استقبله الرئيس هواري بومدين و رفض العرض الذي اقترحه عليه الرئيس بورقيبة و المتمثل في مقايضة أحمد بن صالح بالطاهر الزبيري، إلا أن هذا الحدث لم يفسد العلاقات الجزائرية التونسية بل أنها ظلت علاقة صداقة و أخوة وهذا ما أكده الرئيس بورقيبة [2]: "أن الدولة الجزائرية في عهد بومدين هي دولة بمعنى الكلمة و قد تمت لقاءات و تجمعات تشاورية بينه و بين الرئيس هواري بومدين، خاصة و أن للرئيس شخصية دولية أثرت في العديد من القضايا و هذا ما يؤكده حتى الأوروبيين"[3] .

[1] جورج الراسي : مرجع سابق، ص 294–295

[2] انظر الملحق رقم (14) الرئيس بومدين يحرس على اجبارية التعليم وتشجييع النجباء، ص 198

[3] عمار بومايدة : مرجع سابق، ص189–190

أما مع المغرب الأقصى، فالأمر مختلف خاصة بسبب دعم الدولة الجزائرية لقضية الصحراء الغربية، فقد أدى هذا الأمر إلى سوء العلاقة بين الجزائر و المغرب الأقصى، لقد ساندت الجزائر هذا الشعب لأنها ترى أن هذه أراضي الصحراء الغربية هي ملك للصحراويين دون غيرهم.

و أكد الرئيس :

" أن الشعب الجزائري لا يريد الدخول في صراع بين بلدين شقيقين تربطهم عوامل مشتركة و لكن إذا فرض علينا فنحن مستعدون للدفاع عن أراضينا".

و قد تمت لقاءات و جلسات عمل مع القادة الصحراويين و العقيد الراحل هواري بومدين في إطار تبادل وجهات النظر حول القضية الصحراوية [1].

و لعل أهم ما أدى إلى توتر العلاقات الجزائرية المغربية في عهد هواري بومدين هو ظهور جبهة البوليساريو كمنظمة ثورية تريد تحرير الصحراء الغربية من أطماع الحسن الثاني، و مساهمة الجزائر في إنشاء هذه الجبهة و إمدادها بالسلاح و المال[2].

أما علاقة الجزائر بليبيافقد كانت طيبة بل أنها حاولت مساندته دائما في ظل الوحدة العربية التي تهدف إلى نسج و ربط أواصر الأخوة فيما بينهم، فالبلد الشقيق ليبيا التي كان لها فضل كبير على الجزائر حيث وقفت إلى جانبها في محنتها التي خاضتها في معركة البترول و لم تتركها، حيث قدمت ليبيا للجزائر مساعدات مالية بقيمة 100 مليون دولار بصفة احتياطية، مع العلم أن الجزائر استطاعت مواجهة صعوبة تسويق البترول لمدة عام بعد التأمينات و حرجت من هذا المأزق و لم تستعمل المساعدات الليبية، التي أعادتها لها بعد 6 أشهر حسب الاتفاق الرسمي في 31 ديسمبر 1971 م.

أما علاقة الجزائر بمصر[3] في عهد هواري بومدين فقد كانت أيضا طيبة فالرئيس هواري بومدين يقول في هذا الصدد: " أبوابنا مفتوحة دائما لمصر، و الجزائر حريصة كل الحرص على توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية و الثقافية مع مصر "[1].

---

[1] سعد بن البشير عمامرة : مرجع سابق، ص 145

[2] يحيى ابو زكرياء: مرجع سابق، ص 33

[3] انظر الملحق رقم (15) الرئيس بومدين والملك حسن الثاني وحوار حول اهم النقاط المتشابهة في نظامين مختلفين في العلاقات المغاربية الافريقية ، ص199

في سنة 1967 م بدأت حرب الشرق الأوسط، و كانت الجزائر من الدول البادرة لإرسال قواتها للدفاع عن الأراضي العربية ضد الاحتلال الصهيوني الغاشم.

و بأمر من وزير الدفاع العقيد هواري بومدين تحركت قيادة هيئة الأركان و مديريات وزارة الدفاع حيث جمعت دبابات و أرسلت في بواخر إلى ساحة المعركة و أرسلت طائرات من نوع "ميج"، و كان يرأس الوحدات الجزائرية التي أرسلت إلى الشرق الأوسط بقيادة الرائد زرقيني، لقد أرسلت ثلاث ألوية مشاة لدعم الحرب على إسرائيل.

و لكن هذه الحرب التي دامت 6 أيام و التي كان العرب ينظر إليها على أنها بصيص أمل لتحرير الشعوب العربية منيت بهزيمة شنعاء، و هكذا طويت صفحة حرب الشرق الأوسط.

أما فلسطين فإن الرئيس الراحل هواري بومدين كان معروفا بوقوفه إلى جانب الشعوب المكافحة والقضايا العادلة في العالم، وهذا الأمر يشهد به الأعداء قبل الأصدقاء.

و لقد وقفت الجزائر متمثلة في شخصه في وجه كل المناورات الهادفة إلى تصفية المقاومة الفلسطينية حيث جاء في إحدى خطبه[2].

" نحن نعترف بأن كل بلد شقيق ولكل بلد عربي كل الحق في التصرف في أراضيه والتصرف في حدود سيادة بلاده الوطنية كما يشاء، لأن ذلك من حقه، و ليس لنا أن نتدخل في الشؤون الداخلية للأشقاء و الإخوان و لأفراد العائلة، و لكن من حقنا أن نقول باسم الجزائر و الثورة الجزائرية بأنه ليس لأحد الحق و لا لأي رئيس دولة و لا مسئول عربي أن يتصرف في القضية الفلسطينية. حتى يدفع الشعب الفلسطيني ثمن هزيمة 1967م، و أن تكون حقوق الشعب الفلسطيني هي الثمن".

و قد أكد الرئيس:" أن بعد المسافة بين موقعنا الجغرافي و بين ميدان المعركة ليس عائقا أو مبررا لنا و لغيرنا لعدم تواجدنا الفعال و المؤثر عندما نكون بصدد معركة قومية ضد الامبريالية الصهيونية، ونحن مع الثورة الفلسطينية و كيانها السياسي للوحدة و التحالف الوطني من أجل البرنامج المشترك الذي يضم كل الفصائل الفلسطينية، في إطار منظمة التحرير و نحن ملتزمون بقرار القمة و إن المنظمة هي الناطق الرسمي و الممثل للشعب الفلسطيني سواء في الداخل أو الخارج.

---

[1] لطفي الخولي: مصدرسابق، ص ص 185-186

[2] خطب الرئيس بومدين 5 ماي 1962-19 جوان 1973،ج5، مطبعة الشركة الوطنية، الجزائر،د.ت،ص 188-191

و لا ننسى الدور العظيم التي تقوم به الثورة الفلسطينية ليس لشعبها و حسب بل للأمة العربية جمعاء، و نحن ضد كل مؤامرة عربية أو غربية تحاول التشكيك في مصداقية الثورة و الواجب علينا هو الدعم و المساندة القومية، و يجب أن نكون طرفا فعالا، لا طرفا سلبي بحيث ألا نحاول التدخل أو التقرير بدلا عنها، و بإمكان العرب إيجاد حل ديمقراطي غير عنصري، أما إسرائيل فليس لها حل تقدمه سوى الاحتلال و العنصرية" [1].

و لقد كان الرئيس هواري بومدين يذكر القضية الفلسطينية في كل المناسبات و المحافل الدولية وطرحها في جدول أعمال كل المنظمات الدولية و الإقليمية، مثل منظمة الأمم المتحدةو منظمة الوحدة الإفريقية و مؤتمرات دول عد الانحياز.

و بفضل هذه الجهود استطاعت القضية الفلسطينية أن تحقق انتصارات كبيرة على الصعيد السياسي و الدبلوماسي رغم العراقيل التي كانت تحاك لضربها، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية حينما صادقت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة على أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية و ذلك في نوفمبر 1975م، و لكن الرئيس الراحل هواري بومدين رفض الاستسلام و كان من المبادرين لفكرة الصمود والتصدي التي وقعت ضد الخيانة المصرية و خروجها عن الصفوف العربية ضاربة عرض الحائط إدارة الجماهير و كذلك أمتنا العربية، و قد أكد الرئيس هواري بومدين أنه يجب محاربة العدو بالسلاح و هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين و لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

و كانت العلاقات الفلسطينية الجزائرية مجسدة على أرض الواقع و ليست كلاما يقال فقط، حيث تم لقاء تشاوري[2]بين العقيد الراحل هواري بومدين و الرئيس الراحل ياسر عرفات.

أما علاقة الرئيس بإيران و العراق فلم يتوقف عند مرحلة توطيد العلاقات فيما بين الجزائر و بينهاو لكن تعداها إلى مرحلة حل النزاع القائم بينهما.

يعود الخلاف الحدودي بين إيران و العراق إلى تاريخ قديم، و كان جوهر الخلاف حول نقطة الحدود في شط العرب و هذا أدى إلى تأزم العلاقات فضلا عن عوامل أخرى تتمثل في القوميات الشعبوية كالأكراد

[1] لطفي الخولي : مصدر سابق، ص ص 188-191

[2] سعد بن البشير عمامرة : مرجع سابق، ص 139

و الشيعة المتواجدة بين الحدود المشتركة للعراق وإيران، و كان الاستعمار البريطاني السبب في زرع الفتنة الحدودية، حيث أنه وقع سنة 1937 اتفاقية تتضمن ما يلي:

" أن منطقة الشط العرب المسماة –خط القعر– ليست حدودية بين العراق و إيران".

و كانت الحكومات المتعاقبة في إيران ترفض ذلك و لا تعترف إلا بالاتفاق الذي كان بين إيران والدولة العثمانية و ذلك سنة 1913م، أما دولة العراق فقد أعلنت في سنة 1969 أن منطقة شط العرب مياه إقليمية عراقية أدى إلى تأزم العلاقات على المستوى السياسي و العسكري و الاقتصادي بين الدولتين[1].

و هنا يبرز دور الرئيس الراحل هواري بومدين الذي حاول دائما حل النزاعات العربية، و بعد عقد مؤتمر عدم الانحياز بالجزائر سنة 1973م، و صعود نجم هواري بومدين كرجل سياسي و تشريف الجزائر لقيادة دول العالم الثالث، حيث ترأس الرئيس هواري بومدين سنة 1974م، في مقر الأمم المتحدة الجمعية الاستثنائية التي انعقدت بطلب منه و التي كرست العلاقات بين الدول المصنعة و حاولت توطيد العلاقات بينها و بين الجزائر، و منذ ذلك الحين أصبح للجزائر صوتا مسموعا في حل الخلافات والنزاعات الدولية .

و كان المؤتمر الذي حضره ملوك و رؤساء الدول العربية فرصة لبومدين أن يجمع بين شاه إيران و نائب الرئيس العراقي صدام حسين، على اتفاق رسم الحدود و كان ذلك في 6 مارس 1975 م .

و قد وافق الرئيس صدام حسين على اتفاقية الجزائر لعام 1975م، التي تحدد الحدود بين إيران والعراق، و أعلن انسحاب القوات العراقية من إيران، و قد قبلت إيران بهذه المقترحات بتفاؤل، و رحبت باتفاقية الجزائر 1975 [2] .

أما باقي الدول سواء العربية فقد كانت علاقة الجزائر بها جيدة، و ننتقل الآن إلى الدول غير العربية و نستهلها بالإتحاد السوفياتي، فبعد الانقلاب الذي قام به العقيد هواري بومدين، استمرت العلاقات بين الجزائر و الإتحاد السوفياتي على نفس الوتيرة بل أنها توطدت أكثر في عهده، خاصة في المجال الاقتصادي و الغرض من ذلك هو تنويع مبادلاتها التجارية، و قد تمت هذه المبادلات و شملت وسائل التجهيز و المنتوجات الزراعية و المواد الأولية، و كذلك في المساعدات التقنية التكوين و يتمثل ذلك في إرسال تقنيتين و تقديم منح دراسية و إنشاء مراكز للتكوين، و من بين المراكز لمخصصة لهذه القطاعات، المعهد الوطني

[1] عمار بومايدة : مرجع سابق، ص 191

[2] يحيى ابو زكرياء : مرجع سابق، ص 27

للمحروقات و الكيمياء بومرداس و معهد المناجم بعنابة، و معهد الرياضيات التطبيقية قسنطينة، سطيف، و كل هذه القطاعات أنشأت من جانب الاتحاد السوفياتي[1]، و قد أكد الرئيس هواري بومدين :

"أن الإتحاد السوفياتي صديق حقيقي و من مطلق هذه الصداقة يجب أن ننظر بمسؤولية و أمانة إلى علاقتنا معه، رغم وجود اختلاف في بعض وجهات النظر" [2]

أما الصين فتعتبر قوة سياسية ضخمة صديقة و مساندة للجزائر و لا نستطيع أن نتغافل عن توثيق العلاقات معها .

إجمالا كانت علاقة الجزائر بكل الدول حسنة للغاية و لا سيما دول المحور.

أما علاقة الجزائر بفرنسا فكانت سيئة حيث كان الرئيس الفرنسي شال ديغول يأمل في لقاء الرئيس هواري بومدين سنة 1968م، و قد حاول عدة مرات دعوة بومدين لزيارة فرنسا و لكن بومدين كان يعتذر دائما و يقول "أن وقت الزيارة لم يحن بعد، و أنه إذا أراد زيارتها لن يزورها خفية أو في السر"، بل يريد زيارتها و هو رافع الرأس، و كان رد هواري بومدين على دعوة شال ديغول أنه قال له : "قم بزيارة الجزائر، فإن المهزوم هو الذي يجب لأن يزور المنتصر و ليس العكس"، و لكن شال ديغول تحجج عن الزيارة لكن هواري بومدين بعث له رسالة عن طريق وزير خارجية عبد العزيز بوتفليقة: "إنني أكون سعيدا باستقبالك في الجزائر و سأعطي عطلة لمصالح الأمن بمناسبة زيارتك إلى الجزائر"، و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على شخصية الرئيس و قوة نظامه و ثقته في شعبه [3].

تولى جيسكار ديستان بعده رئاسة فرنسا سنة 1974، متأسفا عن ضياع الجزائر التي لم يراها منذ سنة 1960 عندما كان وزير المالية، و تأكد الفرنسيون بومدين العنيد لن يزور فرنسا و لا يرغب حتى في المرور فوق أجوائها، و من ثم جاءت زيارة الرئيس ديستانفي 1 افريل كمحاولة اختبار معتقداته بان الجزائر ستظل فرنسية[4]، و قد كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية متوترة.

---

[1] محل العين جبائلي :مرجع سابق، ص 41-61

[2] لطفي الخولي : مصدر سابق: ص 199

[3] سعد بن البشير عمامرة : مرجع سابق، ص 225

[4] عمار بومايدة : مرجع سابق، ص 208

و ساءت أكثر بعد التأميمات التي قام بها الرئيس هواري بومديـن، حيث قام بتأميم المنـــاجم في 8 ماي 1966م ثم تأميم المحروقات 24 فبراير 1971م، فثارت ثائرة فرنسا فأشاعت أن البترول الجزائري سيء و احمر اللون، و كان رد الرئيس أن قال مقولته المشهورة : "نعم إن بترولنا احمر بدماء شهدائنا"[1].

أما علاقة الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية فقد تمت أول زيارة للرئيس الراحل هواري بومدين لها في شهر أفريل 1974م، و ذلك بحضور الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون و وزير الخارجية هنري كيسنجر، و قد أثنى الرئيس هواري بومدين بسياسة الولايات المتحدة، و رفضها الخضوع أو التبعية لأي كان و يرى أن مكانتها و سياستها المتمثلة في عدم الانحياز و التي طبقت بوفاء و التزام قد شكلت قوة لها و وزنا بين الكتل المتصارعة، و كانت سندا لقضايا الحرية و العدالة في العالم .

و ننتقل الآن إلى هيئة الأمم المتحدة التي أرادت الجزائر أن تستفيد منها في الحصول على حقوقها خاصة و أن الدول الكبرى قد عملت من أجل الهيمنة على اقتصاد و ثروات الشعوب الضعيفة لصالحها و هذا ما جعل شعوب دول العالم الثالث تنادي بضرورة تأمين ثرواتها، و هذا ما أقره الرئيس هواري بومدين و هو يخطب في الدورة الاستثنائية لجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 10 أفريل 1974 م .

و لقد أقرت منظمة الأمم المتحدة الحق في التأميم و ذلك ضمن إطار مبدأ السيادة الدائمة للشعوب على ثرواتها الطبيعية و كان على البلدان الغربية أن تقبل و تقر بالنتائج المترتبة عن ذلك، و حاولت الدول الكبرى الضغط لصالحها و تزييف مهمة المنظمة لفائدة عدد محدود من الدول المحظوظة المزودة بسلطات تحكمية في معالجة المعضلات الدولية الكبرى .

أما علاقة الجزائر بحركة عدم الانحياز، فقد أكد الرئيس " أن الهدف الأسمى لهذه الحركة هو تحرير الشعوب الشعوب التي ما تزال مضطهدة، و ضمان استقلالية وطنية اتجاه كل الكتل، و لا يجب أن تقتصر أهداف الحركة في عقد مؤتمرات و لكن يجب العمل على تطبيقها على أرض الواقع، و عدم الانحياز في الميدان الاقتصادي، لأن أي دولة إذا لم تتحكم أو لم تسيطر على ثرواتها تعتبر ما زالت منحازة و تابعة رغما عن إرادتها و هكذا نعتبر أن وجود حركة عدم الانحياز يمثل الدفاع عن القضايا العامة ضد جميع أشكال الهيمنة السياسية و السيطرة الاقتصادية" .

[1] رابح لونيسي :مرجع سابق، ص 16

و يتوجه نشاطها بالدرجة الأولى لصالح تحرير الشعوب في إطار تعاون دولي مبني على المساواة بين الدول و احترام السيادة و إقرار سلم عادل في العالم لذلك فإن الرئيس هواري بومدين من أكبر الداعمين للحركة[1] .

الجانب العسكري :

أراد هواري بومدين أن يؤمن نفسه في منصبه الجديد لذلك عمل على جمع منصب الرئاسة و قيادة الدفاع معا كما عمل على إسناد مهام للجيش، و حرص بومدين علة عدم الاشتراك المباشر للجيش ومصالح الأمن في ممارسة السلطة[2]، و قد أثبت الجيش الوطني الشعبي قوته و قدرته على مواجهة المشاكل، و لسد الفراغ الاقتصادي و الإداري السائد في تلك الفترة كما أعاد الجيش الوطني تنظيم نفسه وفقا للمهام الثورية الجديدة و المتمثلة فيما يلي :

- الدفاع عن سلامة التراب الوطني و حدوده الثابتة .
- المساهمة في تنمية البلاد و في تشييد مجمع جديد .
- الدفاع عن الثورة الاشتراكية .

و من بين المهام العسكرية التي قام بها الجيش الوطني الشعبي هو الدفاع عن سلامة التراب الوطني و مشاركة في الكفاح ضد الاعتداءات الصهيونية في المشرق العربي، و كذلك الكفاح إلى جانب حركات التحرير الوطني للبلدان التي ما زالت تحت نير الاستعمار، أو التي تتعرض لسياسة التفرقة العنصرية أو الدول الصديقة المهددة من طرف الامبريالية .

و قد قام الجيش الوطني الشعبي مساعدته للفلاحين الفقراء و عمال الأرض في جميع الميادين وهو دور فعال في إنجاح الثورة الزراعية، و مساهمته كذلك في الثورة الصناعية كما قام باسترجاع الثروات الوطنية.

[1] سعد بن البشير عمامرة: مرجع سابق، ص 151-225

[2] عبد الحميد براهيمي :مرجع سابق، ص 113

أما في نطاق الثورة الثقافية حيث كانت منجزاته كثيرة كبناء المدارس و الجامعات وكذلك تنازله عن جزء من ممتلكاته العسكرية لأغراض تربوية، كما ساهم في محاولات التعريب و محو الأمية، و كذلك تكوين التقنين و الاختصاصيين لخدمة الاقتصاد الوطني .

و لا ننسى أنه ساهم في نزع الألغام من المناطق الحدودية، و شق طريق الوحدة الإفريقية، وإقامة السد الأخضر[1]، و حماية الأراضي و استصلاحها، و بناء القرى الاشتراكية الفلاحية، وانجازها في إطار الثورة الزراعية و القضاء على الفوارق الجهوية .

و تحدد سياسة الدفاع الوطني طبقا لاختيارات البلاد الإيديولوجية، و التجربة الثورية المكتسبة من خلال الكفاح المسلح و التقدم التكنولوجي و واقع البلاد و موقعها.

فإن الجزائر بلد عربي و إفريقي و متوسطي تقع في مفرق عالمي سريع التأثر بما يحدث من صراع و توتر بين الدول الكبرى.

و إن هذا الموقع الاستراتيجي للجزائر يفرض عليها المزيد من الحرص على صيانة سيادتها الوطنية و تحتم عليها انتهاج سياسة دفاع تجعلها في مأمن من التأثيرات الخارجية و الجزائر تناضل من اجل السلام و التعايش السلمي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و تسوية المشاكل الدولية بطريق التفاوض، و تتطلع إلى إقامة علاقات ودية مع جميع بلدان العالم و العيش في سلام داخل حدودها، وليس لها أطماع توسعية أو عدوانية و هنا يتضح ان مفهوم الدفاع الوطني يكتسي طابع المحض، ويجب أن يكون الدفاع الوطني شعبيا .

و شاملا متكاملا دائما و متطورا متناسبا بانسجام مع سياسة البلاد الاقتصادية الاجتماعية، ويجعل من العنصر الشعبي عاملا في الإستراتيجية التي تعتمد على المدة و العدة و عمق المجال .

و تشكل الطاقة الاقتصادية مقياسا أساسيا لكل سياسة للدفاع الوطني ذلك أن الاقتصاد و الدفاع الوطني مترابطان إذ إن التنمية الاقتصادية للبلاد تستلزم دفاعا وطنيا ملائما كما أن سياسة الدفاع ترتكز على الاقتصاد و يجب أخذه بعين الاعتبار .

[1] السد الاخضر من اكبر المشاريع في عهد الرئيس السابق هواري بومدين

و أن الدفاع الوطني يجب أن يكون إمداده في كل القطاعات الهامة المتصلة باستمرارية النشيد الاشتراكي و حمايته، زد على ذلك ضمان الأمن الوطني.

فالخدمة الوطنية إذن هي مؤسسة رئيسية في المسيرة الثورية و مقوم أساسي للتضامن و الوحدة الوطنية حول أهداف مشتركة ترمي إلى بناء مجتمع أكثر عدالة و ازدهار، و إنها واجب نحو الشعب والثورة يندمج فيه الدفاع و التنمية أيما اندماج[1].

[1] الميثاق الوطني : مصدر سابق، ص ص 131-137

ثالـثا : رؤية اقتصادية جديدة لبناء دولة مستقلة عن الشركات الاجنبية:

ا-الثورة الزراعية :

تعتبر الزراعة هي المحرك الأساسي لاقتصاد الأمم، و في هذا الصدد قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء مشاريع هامة، و تعتبر الثورة الزراعية بالنسبة للتقدم الفلاحي بمثابة العمود الفقري للإنسان .

و هذا ما أعلنه الرئيس هواري بومدين في 8 نوفمبر 1971 حيث صادق على ميثاق الثورة الزراعية الذي يهدف إلى تطوير الريف الجزائري عن طريق تنظيم و تخطيط محكم للقطاع أسوة بالتخطيط الصناعي وإخضاعها للتطور الهادف[1].

و قد مرت الثورة الزراعية بمرحلتين أساسيتين:

-المرحلة الأولى استرجاع الأراضي من المعمرين لفائدة الجزائريين الذين أصبحوا فئة منتجة و ذلك طبقا لتوجههم الاشتراكي.

-المرحلة الثانية تتمثل في إصلاح الأراضي الريفية و إعدادها للاستثمار من طرف الفلاحين والمزارعين. و نستطيع أن نحدد أهداف الثورة الزراعية فيما يلي :

1- القضاء على التناقضات الاقتصادية و الاجتماعية الموروثة عن الرأسمالية الاستعمارية حيث إن الثورة الزراعية تعمل على ربط علاقة وطيدة بين الفلاح و هياكل الإنتاج، و عدم حصر الملكية العقارية و تصفية آثار الاستعمار، و محاولة تحقيق توازن بين الريف و المدينة .

2- تحقيق العدل و المساواة و إلغاء نظام الاستغلال حيث يعتبر هدف الثورة الزراعية و هو تحقيق الاشتراكية التي تنادي بالعمل في جماعة دون استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

3- التوزيع العادل و الفعال لوسائل الإنتاج، و أولى هذه الوسائل هي الأراضي و لا يمكن التغيير إلا إذا تدخلت الدولة و قدمت مساعدات للفلاح[2].

4- ولا ينحصر هدف الثورة الزراعية في توزيع الأراضي و تقديم المساعدة للفلاح.

بل تهدف أيضا إلى التغيير الجذري للريف الجزائري، و إدماج الفلاح في مشروع تنمية البلاد

[1] محمد العيد مطمر : مرجع سابق، ص 57

[2] عبد القادر جغلول : مرجع سابق، ص 194

5- تنظيم موارد المياه و الري و تنظيم استعمالها تبعا لاحتياجات المنتجين و مستلزمات الاستثمار[1].

أما مبادئ الثورة الزراعية فتتمثل في :

1. تحديد الملكية الفردية للأرض على حساب الدخل الذي تمنحه .
2. منح الأراضي التي يقع تأميمها بعد القيام بعملية تحديد الملكية إلى فلاحين دون الأرض.
3. تجمع الفلاحين في تعاونيات "الثورة الزراعية".
4. مراقبة التموين و التسويق و يفرض التعامل مع تعاونيات للتموين و تعاونيات للتسويق.
5. إنشاء قرى اشتراكية وتجميع مستفيدي الثورة الزراعية قصد تعزيز الطابع الجماعي لنشاطهم واستقرارهم في الأرياف[2].

و قد تم تخصيص أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية حيث يتم استغلالها و استثمارها طبقا لشروط و مقاييس معينة و يشمل كذلك اختيار المستفيدين و هذه الشروط هي :

1-اختيار المستحق: هناك شروط يجب أن تتوفر لمن ستسلم له الأرض و هي كما يلي: أهلية الفلاح البدنية حتى يقوم باستغلال الأرض، منح أراضي للفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية.

2-طريقة تخصيص الأراضي: فإن التخصيص يكون لكل الأراضي الزراعية وتشرف عليها وحدة إنتاجية متجانسة، والتخصيص يكون على شكل قطع منفردة ولا يتم ذلك إلا إذا توفرت الشروط الاجتماعية والتقنية والاقتصادية حتى يتم إنجاح هذه التعاونيات.

3-حقوق والتزامات المستحقين: يجب أن يلتزم الفلاح بعدة التزامات من بينها:

يجب على الفلاح أن يخدم الأرض شخصيا ويستغلها ويستثمرها في إطار التوجيهات المقررة في المخطط الوطني، ويجب عليهم كذلك المشاركة في الأشغال ذات المصالح المشتركة [3].

انضمام الفلاحين إلى التعاونيات المتعددة الخدمات لبلدياتهم.

مع العلم أن استغلال الأرض يخضع لثلاث طرق رئيسية وأساسية كذلك وهي:

---

[1] حزب جبهة التحرير الوطني: نصوص الثورة الزراعية، مطبعة بن بولعيد، الجزائر ،د.ت، ص13

[2] حزب جبهة التحرير الوطني: نصوص الثورة الزراعية، مطبعة بن بولعيد، الجزائر ،د.ت، ص13

[3] احمد هيني : مرجع سابق، ص 38

أ-التسيير الذاتي:

الذي يبين انتماء الجزائر إلى النهج الاشتراكي ويتم التعاون الفلاحين الفقراء، وأن الاستغلال يكون طبقا لحاجة التنمية الوطنية.

ومنذ 1965 دخل التسيير الذاتي في مرحلة اللامركزية التي أعادت للجماعات العمالية امتيازاتها بشكل تدريجي، ونتج عنه تنمية التسيير الديمقراطي للمزارع المسيرة ذاتيا وتطويرا لعمال إلى مستوى المنتجين المسئولين حيث يستفيدون فعلا من ثمار عملهم في التسيير الذاتي[1].

ب-التعاون في الزراعة :

يكون هذا التعاون على غرار التسيير الذاتي نوعا من الشراكة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض و هو يشكل وسيلة امتيازيه لتوزيع اشتراكية الزراعة و دمج المزارع الصغير في مدارج التنمية الكثيفة للزراعة.

فالتعاونية هي أولا إطار للتحضير صغار المستغليين و تكوينهم الذين يفتقرون إلى إمكانية التطور الفردي لإدارة وسائلهم الإنتاجية على أساس التسيير الديمقراطي لقصد تحقيق ترقيتهم الاقتصادية والاجتماعية بمساعدة الدولة.

ثم إن التعاونية توفر الحلول المتنوعة و التطورية لتلبية احتياجات المنتسبين إليها على مستوى التحضير و ذلك بفضل تنوع أشكالها و التنوع المشترك و مجموعة الاستثمار[2].

ج-الاستغلال الخاص:

إن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، إنما تقضي على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ولذلك فإن هذه الثورة بمكافحتها التغيب وبتحديدها الملكية الخاصة، تؤمن شروط خدمة الأرض المطابقة للعدالة الاجتماعية، كما تلتزم استكمالا لذلك بتنظيم وتحضير الاستغلال الزراعي الخاص وتشجيعه ومساعدته ليقدم ما يترتب عليه من من جهد جماعي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة تجزئة الاستغلالات على المستويين.

---

[1] حزب جبهة التحرير الوطني: مصدر سابق، ص 20-22

[2] احمد هيني : مرجع سابق، ص 40

فأولا يجب أن يعتبر ضم الملكيات والإستغلالات الزراعية كجزء لا يتجزأ من الثورة الزراعية، كما أن تطبيقه في مناطق الاستثمار يتم مع عمليات تشمل مقاييس الاستغلالات وزيادة على ذلك فالثورة الزراعية دون أن تتعرض لمبادئ القانونية الأساسية المتعلقة بالميراث، و بتهيئة التركات بشكل لا تسفر تصفيتها عن قيام استغلالات صغيرة وغير دائمة وتمنع من جهة أخرى ضم المزارع الواسعة التي تقوم على أساس المعاملات الاتفاقية أو الإيجارات الانحرافية[1].

وعليه فإن الاستغلال الخاص في تنظيمه الجديد يمكن أن يندرج نشاطه في نطاق المجهود الوطني للتنمية، ويستفيد من ثماره فالمعونة التقنية والمالية للدولة هي حق مكتسب له كما لغيره من الاستغلالات الأخرى، وكذلك فإنه يستفيد من جميع التدابير المخصصة لتحسين إيرادات المنتجين الزراعيين .

و قد مر التسيير الذاتي بمرحلتين مهمتين حيث اعتبرت المرحلة الأولى مرحلة ابتدائية التي تعبر عن مرحلة ضعف لأنها واجهت مشكلة من طرف الإدارة والاختلاط في الإنتاج وكذلك عملية التسويق والتموين.

ولكن بعد 19 جوان 1965 دخل التسيير مرحلة اللامركزية والذي أعاد للعمال امتيازاتهم بشكل تدريجي[2].

تنظيم الثورة الزراعية :

تأسيس الصندوق للثورة الزراعية ويقوم هذا الصندوق على منح الأراضي والنخيل وذلك حسب المراحل التالية :

أ-التغيب عن الأرض يجب على الفلاح الالتزام وعدم التغيب عن خدمة الأرض لأن إهمالها سيؤثر سلبا وذلك باتجاه الفلاح نحو المدينة وانطلاقا من مبدأ الأرض لمن يخدمها وأن كل شخص يتغيب عن الأرض لمن يخدمها يتم إلغاء حقوقه في الأرض وتثبيت الحقوق لمن يخدم الأرض.

ولكن هناك من تخلى عن الأرض لأسباب عدة منها :

1-صغر مساحة الأرض مما اضطر أصحابها للبحث عن موارد أخرى خارج مزارعهم نظرا للأوضاع الاجتماعية المتردية.

[1] حزب جبهة التحرير الوطني: مصدر سابق، ص 23-25

[2] احمد هني: مرجع سابق، ص ص42-43

2-هجرة السكان لبعض الأراضي خاصة التي تقع بين الحدود.

3-حالة الأشخاص العاجزين عن خدمة الأرض ومن بينهم "الشيوخ والأرامل والأيتام"[1].

ب-القضاء على الملكية العقارية الكبيرة: و يهدف ميثاق الثورة الزراعية إلى تهديم الفئة الاجتماعية التي تدل على بقاء الاستعمار و هيمنته، و بذلك يمكن تأميم أراضي المتغيبين وتوضح ذلك في المادة 28 من القانون"يلغى حق الملكية الممارسة على كل أرض زراعية، أو قابلة للزراعة من طرف كل مالك محسوب غير مستغل حسب القانون، فوسائل الإنتاج و التحويل أو الشحن تتبع مصير الأرض المؤمنة كلية من حيث أنها ترتبط بها....." [2].

ويلزم تحديد الملكية العقارية على استغلال الأراضي الشاسعة وهذا ما توضحه المادة 65: " أن تحديد مساحة كل ملكية زراعية أو قابلة للزراعة بطريقة يكون الحد الأدنى فيها لدخل العائلة متوسطة يساعدها على العيش من إنتاجها فقط، أي ما يعادل 3 أضعاف دخل العائلة العاملة في أرض زراعية ومسيرة ذاتيا والذي يعمل 250 يوما في السنة " .

المادة 67 :" إن المساحة القصوى المسموح بها لكل رب عائلة أن يملكها ملكا كاملا تعادل مساحة السقف المسموح به في البلدان المعينة و تزيد أكثر من مرة عن مساحة الأرض المخصصة في نفس البلدية ضمن الثورة الزراعية و ذلك حسب رب العائلة و ماله من أطفال".

وعلى نفقته، على أن لا تتجاوز الـ 150 بالمائة من المساحة المطابقة للسقف المعين".

ونستخلص من المادة 65 و 67 ما يلي :

1-تقييم الدخل السنوي لعالم التسيير الذاتي يكون تحت ظل الحصة و أن الإخلال بمساحة الأرض، يؤدي بأن يكون هذا الدخل من حصة الثورة الزراعية.

2-لا يمكن للمالك أن يملك أكثر من 4.5 حصص.

[1] حزب جبهة التحرير الوطني: مصدر سابق، ص 20-27

[2] احمد هني: مرجع سابق، ص 16-38

3-و يمنع الميثاق منعا باتا الملكية العقارية أو بيع الأرض أو استئجارها و توضح ذلك المادة 93:" لا يمكن لأحد في أي حال وبأي شكل أن يستغل بصورة فردية مساحة قصوى من الأرض أو قابلة لان تكون حقا للملكية وفقا لنصوص هذا المرسوم"[1].

إن الثورة الزراعية أعطت حقوق للفلاحين الذين يقومون بعملية استغلال الأرض حيث تمكنهم من تحقيق عدة استثمارات.

أراضي الجماعات العمومية والخاصة إن النقص الذي عرفته الدولة في مجال الأرض هو ما جعلها تلجأ إلى أملاك الدولة والأراضي العرش والوقف العمومي ومحاولة استغلالها بشكل كثيف وتهدف الدولة من ذلك إلى تحقيق الاستثمارات التي تؤدي إلى تحسين الأوضاع.

أما الأراضي الزراعية الثانوية فيتم إلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية إضافة إلى ذلك الأراضي البور التي لم يشملها حق الملكية حيث تقوم الدولة باستثمارها أما حق التعويض فيستحقه كل مالك للأرض والنخيل ووسائل الإنتاج الزراعي يتم تأمينها في إطار عمليات الثورة الزراعية[2].

-الثورة الصناعية :

و في بداية عهد الرئيس هواري بومدين كان الاقتصاد الجزائري اقتصاد بالي الهياكل مبني على الزراعة و استغلال الموارد الأولية، متجها نحو تصدير المواد الخام، و متميزا بالأخص بانعدام القاعدة الصناعية.

و ما إن باشرت الجزائر نضالها من اجل التنمية الاقتصادية حتى اصطدمت باحتكار الشركات الأجنبية التي تعيق الجهود المبذولة،و تسعى إلى تحريفها عن مسارها الصحيح[3].

و تعتبر وزارة الصناعة و قطاع المحروقات الذي كان جزءا منها ما بين عامي 1965-1988 ميدانين مميزين في إستراتيجية التحديث لدى بومدين، لقد عهد بهذه الوزارة إلى بلعيد عبد السلام في جوان 1965[4].

---

[1] عبد القادر جغلول : مرجع سابق، ص 197-198

[2] عبد القادر جغلول : مرجع سابق، ص 197-198

[3] محمد العيد مطمر : مرجع سابق، ص 75

[4] عبد الحميد براهيمي : مرجع سابق،ص 136

فجاءت الثورة الزراعية التي ترمي إلى أحداث تغيرات عميقة في البنيات الاقتصادية للبلاد، و ينتقل من اقتصاد عصري، تتداخل و تتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع القطاع الاقتصادي الواحد، و بذلك تتدرج الثورة الزراعية ضمن منظور اشتراكي يعطيها مدلولها العميق[1].

و يمكن تحديد أهداف الثورة الصناعية في ما يلي :

- استرداد الموارد الطبيعية و استغلالها .
- التحرر من التبعية للخارج عن طريق تشييد صنعة معدات منتجات أساسية للصناعة و الزراعة.
- إيجاد فرص عمل و تحقيق الرقي الاجتماعي للعمال.

و هذا ما أكده الرئيس هواري بومدين بضرورة التصنيع لتحقيق الرقي حيث قال : "أن التصنيع ليس مهمة سهلة بل هو مشروع يتطلب تضحية كبيرة و صبرا أو عتادا على الأمد البعيد للتغلب على كل مخلفات العهد الاستعماري"[2].

و دخلت بلادنا عصر الصناعة الثقيلةبتدشينها مركب الحجار يوم 19 جوان 1969 و الذي يبعد بـ 12 كلم عن عنابة، و يعتبر هذا الانجاز الضخم بداية الانطلاق الثورة الصناعية في الجزائر الاشتراكية، و خطوة هامة في الرقي و التـقدم، و بذلك أممت السلطة الثورية جميع المناجـــم و ذلك في 8 ماي 1966 .

و تقدر مساحة بـ 300 هكتار و لقد وقع الاختيار على مكان الحجار لتوفره على الخاصيات اللازمة فيه، و من جملة هذه الخاصيات :

- قربه من موارد المياه و هو السائل الضروري للحياة.
- قريب من منجم الونزة الذي سيزود المركبات بخدمات الحديد.
- قربه من مينا عنابة و تبين كذلك أن الأرض صالحة و قادرة على الحمل و بعيدة عن هزات الأرض وهذا ما أكدته الدراسات.

[1] الميثاق الوطني : مصدر سابق، ص 105-106

[2] محمد العيد مطمر : مرجع سابق، ص 75

فقد كان الرئيس هواري بومدين على صواب حين رأى أن الاستقلال غير ممكن دون قاعدة صناعية متينة، و كان الرئيس متأثرا بالتجربة المصرية "مصانع الحديد الصلب في حلوان" فانطلق في خطته لبناء صناعات أساسية و تحويلية تعتمد على الثورة النفطية للبلاد التي جرى تأميمها عام 1971[1].

رابعا : تطبيق العدالة الاجتماعية للمجتمع الجزائري :

أ- الوضع الاجتماعي:

لقد بذل الرئيس هواري بومدين جهودا متبرعة لإخراج المجتمع من بؤر الجهل و الأمية و الفقر والبطالة و التخلف و الفروق الطبقية.....، و ذلك من خلال تبنيه لسياسة واضحة المعالم و الأهداف .

لأنه أراد تحقيق العدالة الاجتماعية طبقا لروح الإسلام و ذلك بالتوزيع العادل للثروات بين مختلف فئات الشعب[2]، مستندا في ذلك إلى ما قام به الصحابي "عمر بن الخطاب(رضي الله عنه) و المتمثل في توزيع الأراضي التي تم فتحها على المسلمين بشرط أن تضل ملكا لكل المسلمين دون تمييز" .

و كان شعار هواري بومدين : "إن الجزائر لنا جميعا، فمن غير المسموح لفئة أن تعيش في الثراء و أخرى في العراء"[3] .

لقد استجاب الرئيس أيضا لمطالب الشعب المتمثلة في إعلان اللغة العربية لغة رسمية للبلاد وتعميمها، فتعود العربية بذلك إلى مكانها الصحيح[4]، و لم يكتف بذلك بل انه عمل على تعميم التعليم وديمقراطية، حيث سمح لجميع الجزائريين بالتعلم، و أدى ذلك إلى انخفاض واضح في نسبة الأمية خاصة بين سنتي 1966 و 1967 ، و ارتفع عدد المتمدرسين في مختلف أطوار التعليم.

و لان الرئيس أراد تحسين أوضاع الشعب من جميع النواحي، فانه جعل لكل مواطن الحق في العلاج المجاني و هذا في إطار محاربة ما سماه بومدين الثالوث القاتل الفقر و المرض و الجهل[5].

---

[1] محمد العيد مطمر : مرجع سابق، ص 76

[2] رابح لونيسي: مرجع سابق، ص16

[3] جورج الراسي: مرجع سابق، ص 280-282

[4] يحيى ابو زكرياء: مرجع سابق، ص 30-31

[5] رابح لونيسي: مرجع سابق، ص 20

لقد نتج عن الثورة الزراعية و بناء ألف قرية الذي كان هدف الرئيس من إنشاءه هو "أن طموحنا الوحيد هو تحرير إخوتنا الفلاحين في الريف من ظروفهم البائسة، أنت نبني لهم قرية جديدة تسمح لهم بدورهم من الاستفادة من كل تسهيلات الحياة"[1]، لم شمل الجزائريين من جديد و تلاحمهم، و رجوع مختلف المفاهيم الاجتماعية التي و تعزز أواصر المحبة و تنشر روح الأخوة، فيما بينهم كالتضامن –التويزة– و الترابط و التعاون و المساواة فيما بينهم[2].

و قد تضاعف عدد السكان في الأرياف و المدن، فخلال عامي 1967–1977 وصلت الكثافة السكانية في بعض المناطق إلى : 2000 نسمة في كل كلم مربع، مع ملاحظة ارتفاع الكثافة خاصة في المناطق الصناعية بالنسبة للمدن و هذا إن دل على شيء فهو يدل على تحسين ظروف المعيشية.

بالنسبة للمرأة فقد تحسنت أوضاعها هي الأخرى و سمح لها بمشاركة الرجل ليس فقط في التعليم ولكن في العمل أيضا حيث بلغت نسبة النساء العاملات سنة 1966 حوالي 1.21 بالمائة، أما المرأة الماكثة في البيت فقد بلغ عددهن حوالي ملايين امرأة، إن هذا التطور و إن كان بسيطا لا انه مهم لأنه فك قيود المرأة و جعلها تنال حريتها بعض حقوقها[3].

أما شريحة الشباب فقد اوجد لها الرئيس سبلا مختلفة ليحل لهم مشكلة البطالة و التي تمثلت في إنشاء السد الأخضر، و المشاركة في انجاز مشروع ألف قرية....، حتى الرياضة حظيت باهتمام الرئيس بومدين، حيث اصدر سنة 1976 قانون الإصلاح الرياضي ليبعد الرياضة عن كل المشاكل، فهو يريد أن تنتصر الجزائر دائما و في كل المجالات، كما حدث خلال العاب البحر الأبيض المتوسط حين ربح الفريق الجزائري على الفريق الفرنسي و اثر ذلك قال الرئيس لأحد لاعبي الفريق عمر بتروني "أشكرك على الهدف، لقد جنبتني وجنبت كل الجزائريين سماع النشيد الفرنسي–لامارسايز– في ملعب الاستقلال"[4].

---

[1] جورج الراسي: مرجع سابق، ص283

[2] الميثاقالوطني: مصدر سابق، ص 96–97

[3] ابو قيرة و اخرون : مرجع سابق، ص 252–257

[4] محمد العيد مطمر:مرجع سابق، ص 88–89

إذا أردنا في الأخير أن نتحدث عن الثورات الثلاث بشيء من الموضوعية فيمكننا القول عن الثورة الزراعية أنها ظهرت تحت شعارات براقة، و كان هناك رغبة حقيقية عند هواري بومدين بتغيير وجه الريف و إعطاء الفلاحين حقهم في الحياة الحرة الكريمة، و كان معجبا تماما بتجربة الإصلاح الزراعي في مصر .

و كانت بداية الثورة الزراعية سنة 1972م التي شملت عدة قرارات و خطوات و مشاريع أهمها بناء ألف قرية اشتراكية، و نزع ملكية كبار الإقطاعيين، و التسيير الذاتي للمؤسسات.

و النتيجة انه لم يتم إنهاء بناء مشروع ألف قرية، و لم يستطع الفلاحون الذين أعطيت لهم هذه الأراضي تطبيق ما طلب منهم .

بالرغم من أن مشروع بومدين كان عظيما و كانت فكرة "الألف قرية" بالذات ردة فعل على مشروع استعماري قديم، إلا أن عدد كبير من الفلاحين في الأراضي رفضوا العمل فيها و رفضوا الثورة الزراعية .

لم تصل الثورات الثلاث إلي هدفها المنشود، بل كانت محل ترقب أمام الذين كانوا يتحيزون الفرص للانقضاض على السلطة عند بروز أو لتصدع في بنياتها .

مهما يكن من إخلاص بومدين لمبادئه و هدفه في تطبيقها فالواقع أن الثورة الزراعية و الثقافية قام البعض بتحويلها لكي تصب في طاحونة المصلحة الشخصية .

إن إهمال الصناعة الثقيلة التي لم تعمل أبدا بكامل طاقتها و مركزية القرار الاقتصادي، و الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدينة و بروز طبقة من البيروقراطية التي لم يكن لها وجود في الجزائر .

كل هذه العوامل اجتمعت و حرفت الثورات الثلاث عن أهدافها الأساسية[1].

ب – الثورة الثقافية :

حدد الرئيس هواري بومدين في سياسته ضرورة التعليم و الرجوع للأصول الثقافية العربية الإسلامية من جهة و اللحاق بالركب الحضاري من جهة أخرى و على هذين الأساسين وضعت خطة عمل في ميدان

[1] جورج الراسي: مرجع سابق، ص 287–289 .

التعليم و في المدان الثقافي، و تتمثل في الثورة الثقافية التي أعلنها الرئيس[1] و يمكن تحديد أهداف هذه الثورة التي ترمي إلى تكوين إنسان جديد في مجتمع جديد، ألا وهي :

- التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية و تقويتها و تحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها .
- الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي و الكفاءة التقنية.
- اعتماد أسلوب في الحياة ينسجم مع مبادئ الثورة الاشتراكية.

و هذه الأهداف لها غايات بعيدة المدى، حيث من خلال الثقافة التي يكتسبها الفرد سيؤدي إلى التغيير في البنيات الاجتماعية و القضاء على التخلف الاجتماعي و الاقتصادي و كذلك محاربة كل أشكال العنصرية و العنف في المجتمع و الأفكار التعصبية، حيث لا يمكن إنكار الدور الفعال الذي تقوم به التربية و الثقافة في تطوير الشخصية الوطنية و الهوية الجماعية، و في إقامة مجتمع متوازن متشبث بأصول دينه و تاريخه [2].

و هذا ما أكده الرئيس في خطابه الموجه للشعب الجزائري بمناسبة الذكرى 13 عشر لاندلاع الثورة : "إذا كنا نهدف إلى تطوير بلدنا في كل المجالات من اجل أن نلحق بالمجتمعات المتقدمة، فان نشر التعليم يعتبر شرطا أساسيا لانجاز هذا الهدف و لهذا السبب تواصل الحكومة إعطاء هذا القطاع الحيوي أهمية أكثر، ليس فقط لان كل مواطن له الحق في التعليم، و لكن أيضا لأننا نعتقد إن أحسن استثمار منتج هو في هذا القطاع"[3].

و في هذا النطاق اقتحمت الثورة أبواب الجامعات و المعاهد العليا و غيرت بنيتها تغييرا عميقا منذ سنة 1971م، و تم تطبيق إصلاح التعليم العالي و المعاهد العليا.

و في سنة 1971 تم تطبيق إصلاح التعليم العالي الذي مس هياكل التكوين –مدته و محتواه– ، و أصبحت الجامعة مؤسسة وطنية في خدمة التنمية، و تضاعف عدد الأساتذة حتى قارب خمسمائة ألف مدرس من مختلف الاختصاصات بعد أن كان لا يتجاوز سنة 1972م ألف و مائتان و أربعة و عشرون مدرسا، و تجاوز عدد الطلبة المسجلين في الجامعات و المعاهد و المراكز الجامعية التي أنشئت في السنوات

[1] جورج الراسي : مرجع سابق، ص 292

[2] الميثاق الوطني : مصدر سابق، ص 84

[3] سليمان رياشي و آخرون: مرجع سابق، ص 450

الماضية حوالي أربعون ألف طالب خمسهم من الطالبات تقريبا كما بذلت الدولة الجزائرية جهودا كبيرة في تشييد مؤسسات التعليم العالي و تجهيزها بأحدث المخابر[1].

و من اجل تعزيز الثقافة الوطنية كان لابد من التفكير في إصلاح نظام التعليم على جميع المستويات، فكان هدف حكومة بومدين خلق مدرسة جزائرية منهجا وطني، لان المناهج الموروثة عن المدرسة الاستعمارية كانت تتناقض في كثير من الأحيان مع الاحتياجات الأساسية للوطن.

و في هذا السياق يقول الرئيس هواري بومدين : "يجب أن نحدث ثورة حقيقية في نظام التعليم قصد إقامة مدرسة جزائرية و بالتالي التخلص من المدرسة الفرنسية ذات المحتوى التربوي الغريب عنا"، و لكن هذا لا يعني إهمال تجارب البلدان الاخري في مجال التعليم، إذ كان الرئيس يرى انه من الضرورة الأخذ بعين الاعتبار تلك التجارب و الاستفادة منها باعتبارها تجارب إنسانية[2] .

و أن استرجاع اللغة العربية من خلال استعادة الثقافة الوطنية كان أيضا محور اهتمام الرئيس، ففي خطابه إلى اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح التعليم و المنعقدة بتاريخ 29 افريل 1970م أوضح بومدين أن :

"قضية التعريب هو مطلب وطني و هدف ثوري، و نحن لا نفرق بين التعريب و بين تحقيق أهداف الثورة في الميادين الأخرى....." .

فالتعريب بالنسبة إلى بومدين كان يمثل هدفا استراتيجيا يطمح من ورائه إلى التخلص من التبعية الثقافية و اللغوية، و هو بالنسبة إليه الوسيلة الوحيدة للقضاء على رواسب الماضي التي تركها الاستعمار الفرنسي[3].

و قد وجدت الجزائر نفسها مجبرة على خوض معركة تعميم التعليم[4]و رغم مصاعب ما بعد الاستقلال فقد رفعت السلطة الثورية شعار "ديمقراطية التعليم"، و وجدت رحيل أبناء المعمرين عن المدارس الجزائرية أماكن شاغرة لإدخال أبناء الجزائر، كما اتخذت سياسة توظيف الممرنين، و لحل مشكلة نقص المعلمين استقدام معلمين من البلدان الشقيقة لسد الفراغ.

---

[1] محمد العيد مطمر : مرجع سابق، ص 67

[2] سليمان رياشي و آخرون: مرجع سابق، ص 451

[3] يحي أبو زكرياء : مرجع سابق، ص 31

[4] محمد العيد مطمر : مرجع سابق، ص 71

و لقد تم بناء عدة جامعات مثل جامعة وهران، باتنة، ثم كانت عناية هواري بومدين بالطلبة فأعطاهم منح إلى الوطن العربي و روسيا و ألمانيا و و.م.أ و هدفه في ذلك تكوين إطارات المستقبل[1].

وإن اللغة العربية هي اللغة القومية الرسمية ذات الدرجة الأولى في الجزائر المستقلة ويجب أن تحتل مكانها الصحيح وتتمتع بجميع حقوقها وامتيازاتها .

ويجب أن يعمم تعليمها بأسرع ما يمكن في جميع دواليب الدولة الجزائرية التنفيذية والتشريعية والإدارية

كما يجب المبادرة بتعريب كوادر وزارة التربية الوطنية ووضع برنامج سريع لتعريب التعليم وتعميم وتعميمه بأن التعليم هو المعمول عليه في تكوين كوادر المستقبل وعلى وزير التربية القيام بالمهام التالية

–تأسيس معهد وطني للتعريب في الحال ويقوم هذا المعهد بما يلي

أ–وضع مجموعة قواعد علمية تستخدمها الإدارات .

ب–وضع كتب مدرسية أساسية لتعليم اللغة العربية وكنتيجة لذلك يجب أن تصدر الجريدة الرسمية باللغة العربية ويجب تحسين حالة الترجمة وتعميمها ويجب تعريب البريد وكل الوزارات.

ج–يجب كذلك تعريب الشوارع والأزقة التي ما زالت تحمل أسماء فرنسية[2] .

وقد عرفت الإدارة الجزائرية التعريب رسميا في سنة 1971 وكان هذا التعريب مبنيا على المبادئ الأساسية للثورة التحريرية المتمثلة في الدفاع عن ثقافة الشعب الجزائري وهويته ورفض الثقافة الفرنسية وكان يلزم على الموظفين تعلم اللغة العربية ويضيف بومدين قائلا :" بما أننا نعمل على استعادة ثروتنا الوطنية يجب أن نعمل أيضا على استرجاع لغتنا ويجب أن نفتخر بكل ما هو وطني وجزائري.

ويمكن تلخيص الثورة الثقافية في عهد الرئيس هواري بومدين على المستويين النظري والعملي في ما يلي

على المستوى النظري نشر التعليم في كامل التراب الوطني ديموقراطية التعليم ومجانيته واسترجاع الثقافة الوطنية اصلاح التعليم وتعريب الإدارة وأخيرا الكفاح ضد التبعية الثقافية

أما على المستوى الممارسة الإيديولوجية من الممكن القول أن المبادئ المتعلقة بنشر التعليم ومجانيته وديموقراطيته في جميع المستويات وكذلك إصلاح البرامج التربوية وقد تم تطبيقها بنجاح وفي هذا المجال كان

[1] محمد العيد مطمر: مرجع سابق، ص 71

[2] يحي أبو زكرياء : مرجع سابق، ص 31

هناك تطابق بين المبادئ الأساسية واللإيديولوجية الممارسة وفي ما يتعلق بمبادئ تعزيز الثقافة الوطنية وتعريب التعليم والإدارة فإن ما تم إنجازه يعتبر قليلا جدا بالمقارنة مع ما كان متوقعا[1].

[1] سليمان رياشي : مرجع سابق، ص 454.

الفصل الرابع:

الدولة الجزائرية الليبرالية في عهد الشاذلي بن جديد

1979 -1992

أولا : فترة حكم الشاذلي بن جديد.

ولد الشاذلي بن جديد يوم 14 أفريل 1929 [1]، في بلدة السبعة ، وسمي مسقط رأسه بهذا الاسم نسبة إلى سبعة إخوة ، هم نواة عشيرة بن جديد، أو عرش "الجدادية" تقع هذه البلدة في أقصى الشرق الجزائري، بين مدينة عنابة وبلدة بوثلجة، وهي تشكل حاليا مجموعة حضرية صغيرة تابعة إداريا لولاية الطارف، التي يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالا، و ولاية قالمة وسوق أهراس جنوبا، و ولاية عنابة غربا، أما شرقا فهي متاخمة للحدود التونسية ، ففي هذا الوسط الطبيعي أمضى الشاذلي طفولته ومراهقته وجزء من سنوات كفاحه [2].

نشأ الشاذلي بن جديد في عائلة فلاحية متواضعة الحال [3]، وترعرع ككل أطفال ذلك الوقت، في وسط تنشر فيه الأساطير والحكايات الشعبية، أما عن أصول عشيرته فهي ترقى إلى شبه الجزيرة العربية، وإلى اليمن تحديدا ، هذه العشيرة قصدت في ماضي بعيد البقاع المقدسة ، لأداء مناسك الحج، ثم واصلت رحلتها بعد ذلك باتجاه ليبيا مرورا بمصر ، وحين بلغت الأرض الليبية انقسمت إلى قسمين: قسم استقر في سبها غرب ليبيا، وقسم آخر توطن بتونس، أما ما تبقى من العشيرة ، فقد توغل نحو الهضاب العليا الجزائرية ، ثم انقسم مرة أخرى إلى مجموعتين ، مجموعة واصلت الرحلة في عمق الهضاب، أما الثانية فقد اتجهت شمالا، وحطت رحالها في مكان سمي بالسبعة [4].

كانت خطوات الشاذلي بن جديد، في عالم السياسة تحت تأثير الوالد، الذي كان مرشده في هذا الميدان، وكان يسمع بأسماء مصالي الحاج، وفرحات عباس والشيخ الإبراهيمي، لكنه لم يدرك في مثل سنه مغزى الصراعات، التي كانت تجري آنذاك بينهم وبين الإدارة الاستعمارية، دخل عالن السياسة من باب الانتخابات، فقد شجعه والده على المشاركة كمراقب في الانتخابات 1947، التي جرت بعد مصادفة البرلمان

---

[1] الطيب بن نادر : الجزائر حضارة وتاريخ الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرف، دار الهدى للطباعة والنشر ، (د ط) الجزائر،2008 ، ص 233

[2] مذكرات الشاذلي بن جديد : ملامح حياة 1929-1979. الجزائر ، دار القصبة للنشر . تحرير عبد العزيز بو لكبير دار القصبة للنشر . 2012 . ج1 . ص 21-22

[3] عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة الدولية. ، دار الهدى للنشر ،لبنان 1981 . ج3 . ص426

[4] مذكرات الشاذلي بن جديد : المصدر السابق . ص22-2 .

الفرنسي، على القانون الأساسي للجزائر الذي رفضته كل الأحزاب الوطنية، واختاره لأداء تلك المهمة معلم فرنسي، كان يرأس مركز الانتخابات التي أجريت في السبعة ، حيث قام بجلب الناخبين منمداشرهم، وأمنوا لهم المأكل والمبيت، أحثهم على التصويت على لوائح الحزب، وإفشال التزوير الذي كانوا يخشون منه، فكانت هذه أول تجربة له اكتشف من خلالها المبادئ الأولى للعمل الحزبي، وأهمها الدعاية السياسية، وتنظيم التجمعات والخطب وتوزيع الملصقات، لم يكن العامل الفلاحي في أراضي أبيه، يستهويه، وقضى طفولته وجزء كبير من مراهقته في مدن عنابة، ولذلك استأذن من والده، للمشاركة في مسابقة بمركز التكوين المهني في عنابة، وشارك معه، ابن خاله مبروك، لكن النجاح لم يحالفه، كان ذلك في نهاية 1947، فكان يتلقى دروسا نظرية وتطبيقية في ميدان البناء والكهرباء، وكان الشاذلي مسؤولا عن المرقد، في ذلك المركز، وبعد ذلك بدا الشاذلي يكتسي الوعي، بفعل الاختلاط بتلاميذ من مدن أخرى، مثل قالمة وعنابة، يدرسون معه وشرعوا في المركز يجمعون بانتظام الاشتراكات لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ولم تكن الشعارات السياسية التي كانت ترفعها الأحزاب الوطنية آنذاك مفهومة بالنسبة إليه، وكان الاستقلال الوطني حلما غامضا، لكن إقناعهم به كان راسخا [1].

في الفاتح من نوفمبر اندلعت الثورة، وكانت نتيجة طبيعية لتجاهل فرنسا للمطالب المشروعة للشعب الجزائري وكبت الحريات العامة والقمع الوحشي الذي سلطة على المدنيين العزل، لم تشهد عنابة وما جاورها من المدن أية عملية عسكرية ذلك اليوم رغم وجود المجاهدين في الجبال، ووجب انتظار نهاية 1954 وبداية 1955 لتنتقل المجموعات الاولى من المجاهدين إلى العمل المسلح، ففي منطقة الشاذلي شكلت مجموعة صغيرة، وبدأت تنشط، بقيادة المناضل شويشي العيساني الذي كان يتلقى الأوامر مباشرة من عمار العسكري المدعو عمار بوقلاز، وكانت هذه المجموعة تأتي من حين إلى آخر إلى السبعة التجنيد الشباب وتوعية السكان بأهداف الثورة واستقاء المعلومات عن تحركات العدو وعملائه، وقد أولى لمجاهدين الأوائل أهمية كبيرة لتوعية السياسة لمواجهة الدعاية الاستعمارية.

كان الشاذلي مع والده على اتصال بهذه المجموعة، حيث اتصل بهم وأخبرهم بأمر السلاح الذي أخفاه سنة 1942، وبعد أيام أرسلوا إليه شخصا لا يعرفه، سلم له الموزر والرشاش الألماني، وبقي الشاذلي بن

[1] مذكرات الشاذلي بن جديد : المصدر السابق ، ص ص 48 – 53 .

جديد بأمر من العيساني يترصد تنقلات العدو يوجمع المعلومات، فقد قام شاب طائش بمحاولة اغتيال فاشلة لأحد الأشخاص، وكانت هذه العملية في بداية الثورة تتكرر سبب سوء التنظيم وغموض الأهداف، وتوجهت أصابع الاتهام إلى الشاذلي، فقد كان هو وأبوه معروفين بالمشويشين، وبعد أيام فوجئ الشاذلي بإستدعائه من محكمة موريس، ولم يكن يدري الأسباب التي دفعت ذلك الشخص إلى اتهامه بمحاولة اغتياله، في المحكمة استمع القاضي في البداية إلى الشاكي، وبعد أن خرج هذا الأخير شد على يده، ففهم بأنه تراجع عن اتهامه له وصل إليه استدعاء آخر، لكن هذه المرة من الدرك، فأدرك خطورة الموقف واتصل الشاذلي بالمجموعة، وشرح للعيساني المسألة وأمام إصراره قبل العيساني أن ينظم الشاذلي إلى الفوج، وكان ذلك بين نهاية فيفري ومطلع شهر مارس من سنة 1955، وقد استشار والده قبل ذلك فشجعه، كما استشار معلمه الشيخ صالح الذي بارك مسعاه وشجعه بقوله : هذا هو الطريق الصحيح [1].

يؤكد الشاذلي بن جديد أن الشائعات، التي ترددت حول انتسابه إلى الجيش الفرنسي كذب، وليس لها أي علاقة بالواقع، وهي شائعة روج لها بعض الناس الذين كانوا يريدون الإساءة إليه [2].

وهذا ما يؤكده الشاذلي بن جديد في مذكراته، بأنه لم يشارك في محاربة الشعب الفيتنامي، وفي الهند الصينية، وهي إشاعات لأسباب سياسية مغرضة الهدف منها النيل من سمعته، ومحاولة إيهام الناس بأنه التحق بالثورة في وقت متأخر [3].

التحق الشاذلي بن جديد بالثورة بعد ما سبقه إليها سلاحها، الذي أخفاه قبل 12 سنة بمزرعة الخال، ويذكر في مذكراته أنه ذات يوم عثر ابن خاله جلول، على حطام طائرة ألمانية، وأخبرهم بذلك، فذهب مع ابن خاله إلى مكان سقوطها، وعثروا بداخلها على رشاش وبندقية ألمانية من نوع موزر، ومدفع رشاش، ففككوا الرشاش والبندقية، وأخذوا السلاح إلى المزرعة، ولفوه بقماش، ودفنوه خفية في حفرة تحت نبات الصبار وظل سرا مكتوما بينه وبين ابن خاله .

---

[1] مذكرات الشاذلي بن جديد : المصدر السابق ، ص ص 48-54 .

[2] الطيب ولد لعروسي : مذكرات الشاذلي بن جديد وتاريخ الصراعات بين الرفاق والأشقاء ، جريدة القدس ، العدد 7412 . 2013 ، ص 10 .

[3] مذكرات الشاذلي بن جديد : المصدر السابق ، ص ص 61-62 .

إلتحق الشاذلي بن جديد، بالتنظيم السياسي العسكري لجبهة التحرير الوطني في عام 1954 [1]، والتحق بجيش التحرير الوطني في عام 1955، بالمنطقة التي ينحدر منها، والتي ستصبح بعد مؤتمر الصومام [2]، وأزمة الولاية الأولى، والتي تسمى بالقاعدة الشرقية بقيادة عمار بوقلاز [3] .

ويذكر الشاذلي في مذكراته، أنهم فوجؤوا بانعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، دون أن تشارك في أشغاله الولاية الأولى، بعد استشهاد قائدها مصطفى بن بلعيد، واغتيال شبهاني بشير، على أن مؤتمر الصومام على درجة كبيرة من الحكمة من الناحيتين السياسية والعملية، فاعترضوا الطريقة التي عقد بها المؤتمر، وليس على قراراته، واتهومهم بالتشويش أي أنهم أصبحوا في نظر القيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام، خارجين على القانون ، في نهاية 1956 ظهرت القاعدة الشرقية وهذه الرقعة الجغرافية، كانت لها أهمية استراتيجية بسبب امتدادها من بلدة أم الطبول شمالي شرق قالمة حتى عنابة إلى تبسة وسدراته جنوبا، وقالمة من الشمال الغربي، والحدود التونسية شرقا، وبما تميزت به من تضاريس وعرة تصلح لإخفاء السلاح وإقامة مراكز القيادة، وأدركت الثورة أهميتها، واولتها اهتمامات خاصة، وبدا عمار بوقلاز، بتشكيل الفيلق، حيث شكل الفيلق الأول والفيلق الثاني والفيلق الثالث، وتأخر في تشكيل الفيلق الرابع إلى النصف الأول من سنة 1958 [4].

---

[1] عمار، بومايدة. بومدين والآخرون ماقاله وما أثبته الأيام . تق: عبد الحميد مهري. الجزائر: دار المعرفة للنشر. (د ط) . 2008 .ص 44 .

[2] مؤتمر الصومام ك عقد في وادي الصومام ، مركز قيادته المنطقة الثالثة، عكفت لجنة خاصة على تحضير جدول أعمال المؤتمر في عدة قرى، طرح العديد من القضايا تتعلق كلها بالثورة وحضره كل المناطق، ماعدا منطقتي الأوراس والجنوب (ينظر إلى : محمد لحسن ، زغيدي. مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرة الجزائرية 1956-1962. الجزائر : دار هومة. ط3 . (د س). ص ص 141-143 .

[3] عمار بوقلاز : من مواليد 1928، بضواحي عنابة، شارك في انتفاضة 20 أوت 1955، وهو قائد القاعدة الشرقية التي لعبت دورا بالغ الأهمية، بالنظر إلى الموقع التي كانت تمتلكه استراتيجيا. (للمزيد ينظر إلى: رشيد ، بن يوب. دليل الجزائر السياسي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. 1999. ص 116) .

[4] مذكرات الشاذلي ، بن جديد . المصدر السابق . ص 81 .

وقام الشاذلي بن جديد مع رفاقه بتدعيم عمار بوقلاز في تشكيل الفيلق الرابع، بكتيبة [1]مؤلفة من 180 جندي، وبعد تشكيل الفيلق الخامس والسادس، تشكلت تسعة كتائب في القاعدة الشرقية، وعين الشاذلي بن جديد مسؤول ناحية، وقائد للكتيبة الأولى برتبة ملازم، يساعده حداد عبد النور نائب عسكري، وأحمد ترخوش نائب سياسي [2].

كان الشاذلي بن جديد حريصا على أن يعمل نوابه في أداء هذه المهام بدقة وحذر، وبعد التنظيم الجديد وحصولهم على الباس العسكري والرتب، قرر أن يطوف بالكتيبة، في الناحية الأولى، الممتدة من وادي سيبوس بحيرة المخاض والطارف، وكان هدفه هو رفع معنويات السكان وإقناعهم بالكفاح المسلح، وفي صيف 1957 كان الشاذلي متجها على رأس فصيلة من الزيتونة إلى الناحية الشرقية، فوجدوا أنفسهم وسط عملية تمشيط ضخمة، وحاصرهم العدو، وكانوا يريدون القبض عليه، وأصيب في سنة 1958 في بوكوس بجرح ثاني .

وفي مطلع 1958 ارتقى الشاذلي بن جديد إلى رتبة قائد منطقة، وفي سنة 1961 قام لفترة قصيرة بالقيادة العملية للمنطقة الشمالية [3].

كلف هواري بومدين الشاذلي بن جديد، أثناء أزمة صيف 1962 بالإتصال بالولاية الثانية، أي الشمال القسنطيني، لإقناع بعض عناصرها بالتمرد على قيادة الولاية المعادية للجيش الحدود، لكنه ألقي القبض عليه وأودع في سجن بنواحي جيجل، وكان حارسه في المعتقل يدعى إبراهيم شيبوط [4]، الذي سيصبح وزير للدفاع

---

[1] الكتيبة : تتكون من 110 جندي: ثلاثة فرق مع خمسة إطارت. (ينظر إلى : مجلة أول نوفمبر. الجزائر : منظمة الوطنية للمجاهدين. العدد 176 . ص 55.) .

[2] مذكرات الشاذلي، بن جديد. المصدر السابق . ص ص 89-99 .

[3] عمار، بومايدة. المرجع السابق. ص 440 .

[4] إبراهيم شيبوط: التحق بإخوانه المجاهدين مع انطلاق شرارة ثورة التحرير سنة 1954، وكان من الذين شؤفهم التاريخ بالمساهمة في إعداد وتنفيذ انتفاضة 20 أوت 1955، ثم وصل مشواره الجهادي ضابطا ومسؤولا عن الناحية الثانية من الولاية الثانية التاريخية توفي في 01 أوت 2015. (للمزيد ينظر إلى: مجلة أول نوفمبر . مجاهدون في ذمة الله. للمنظمة الوطنية للمجاهدين . العدد180 . 2015 .ص 116 .)

في حكومة سيد أحمد غزالي عام 1991، وأرسله في مهمة خاصة عشية إعطاء الأمر لجيش الحدود، بالزحف على الجزائر العاصمة والضرب بيد من حديد [1].

وبعد استرجاع الاستقلال الوطني في سنة 1962، تم تعيينه قائد لناحية[2] العسكرية الخامسة، وهي القطاع القسنطيني سنة 1963 برتبة رائد [3].

ومنذ تغيير مؤسسات الثورة الجزائرية عام 1963، كالجيش والجهة والولايات الستة التاريخية والتي أصبحت خمسة نواحي بمقتضى قرار رئاسي في 04 مارس 1963، وبها أصبح الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية التي تشمل منطقة وهران [4].

خلفا لعبد الحميد لطرش، وخلفه في الناحية العسكرية الخامسة عبد الله بهلوشات[5] ، حيث كانت مهمته في الناحية محددة بدقة، تتمثل في إعادة تنظيم وحدات الجيش، وفق مخطط عضوي جديد، مع الأخذ بعين الاعتبار لدروس حرب الرمال، فكان أول إجراء اتخذه هو [6] إخراج مقر قيادة الناحية من قصر الباي، لم تكن تكن له مهمة إعادة تنظيم الناحية سهلة على الإطلاق، فقد وجد أغلب الضباط والجنود منشغلين بأعمال إدارية صرفة، والناحية تفتقد إلى فيالق منظمة وإلى برنامج لتدريب والتكوين، لذلك وضع خطة مستعجلة لإعادة تنظيم الناحية من جديد، وأولى عناية خاصة إلى مسألة إنشاء الفيالق جيدة التدريب، خفيفة وقادرة

---

[1] رابح، لونيسي. المرجع اليابق. ص253.

[2] الناحية: تطلق على تنظيمة إدارية معقدة، تتألف من خلايا وأفواج، ويشرف عليها مسؤول بنضاله، وكان لمسؤول الناحية كاتب مناضل خبير ، (ينظر إلى: عبد المالك، مرتاض. المرجع السابق. ص85)

[3] الطيب، بن نادر. المرجع السابق . ص 233.

[4] محمد العيد، مطمر. العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرة الكبرى. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر. (د س) . ص 186.

[5] عبد الله بهلوشات: من مواليد 1923، كان ضابط صف في الجيش الفرنسي، التحق بجيش التحرير في أكتوبر 1956، وكان عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1957، وقائد الناحية العسكرية الأولى بين سنتي 1968-1979. (المزيد ينظر إلى : رشيد بن يوب. المرجع السابق . ص 118 .).

[6] مذكرات الشاذلي ، بن جديد. المرجع السابق. ص 223-224 .

على التدخل بسرعة في أي مكان ، كما نجح في تشكيل ثلاثة فيالق، وقد ساعدته في ذلك تجربته في القاعدة الشرقية، والناحية الخامسة [1].

وظل الشاذلي بن جديد طيلة فترة حكم هواري بومدين، حاكما عسكريا لمنطقة وهران [2] كما ارتقى في عام 1969 إلى رتبة عقيد، ويشير الكثير من الضباط خاصة الفارين من الجيش الفرنسي، بانهم قد عملوا مع بن جديد، عند قيادته للناحية العسكرية الثانية، ومنهم بالخاص العربي بلخير[3].

وعندما ارتقى إلى رتبة عقيد وهي الرتبة التي خرج بها من الجيش، كلل جهوده لتنظيم الجيش، ففي الناحية الغربية قام بإنشاء وحدات كبرى في نهاية 1970، منها اللواء الثامن برأس الماء وسيدي بلعباس، الذي أشرف عليه مع مجموعة من التقنيين من وزارة الدفاع، على إعادة مشروعه وتجسيده ميدانيا، وهذا اللواء يمثل أكبر التشكيلات الدائمة للجيش الجزائر.

وعندما وقع الخلاف بين بن بلة وبومدين، حيث قام هذا الأخير بانقلاب عسكري في 19 جوان 1965، الذي سمي بالتصحيح الثوري، أبد بن جديد هذه الحركة الانقلابية، وعين عضوا في مجلس الثورة [4]، [4]، الذي كان الهيئة العليا الفعلية التي تمسك بكامل السلطة في البلاد، وعندما ارتقى إلى رتبة عقيد وهي الرتبة التي خرج بها من حقوق الجيش، ككل جود تنظيم الجيش، في الناحية الغربية بإنشاء الوحدات الكبرى في نهاية 1970، منها اللواء الثامن المدرع [5] دراس الماء، سيدي بلعباس، الذي اشرف عليه، مع مجموعة من التقنيين، من وزارة الدفاع على إعادة مشروعه وتجسيده ميدانيا، وهذا اللواء يمثل أكبر التشكيلات الدائمة للجيش الجزائري.

---

[1] مذكرات الشاذلي ، بن جديد. المصدر السابق. ص 224.

[2] عبد الوهاب، الكيالي. المرجع السابق. ج3 . ص 426 .

[3] العربي بلخير: من مواليد 1938، بمنطقة تيارت، التحق بجيش التحرير سنة 1960، كان ضابط في الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال، برتبة عقيد، ثم تمت ترقيته إلى رتبة لواء، ثم عين مدير ديوان رئيس الجمهورية. (للمزيد ينظر إلى : رشيد بن يوب. المرجع السابق. ص 116 .) .

[4] عبد الفتاح ، أبو عيشة. موشوعة القادة السياسيين عرب وأجانب. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع. 2002 . ص 266.

[5] مذكرات الشاذلي ، بن جديد. المصدر السابق. ص 265.

كما قام بتسليم عدة مرافق عسكرية، إلى مؤسسات مدنية ، ففي شهر مارس 1966، سلم ثكنة السائية إلى وزارة التربية، لتصبح جامعة وهران، وثم الحفل الرسمي بحضور الرئيس هواري بومدين ، فكان جل اهتمام الشاذلي بن جديد طيلة الفترة التي قضاها على رأس الناحية الثانية (وهران) منصبا على المسائل العسكرية ورفع القدرات القتالية للجيش، وكان يسافر من حين إلى آخر إلى العاصمة للمشاركة في الاجتماعات الدورية لمجلس الثورة [1].

وعندما مرض هواري بومدين عين بن جديد كمنسق عام للجيش عام 1978، وهو منصب يشبه تقريبا منصب وزارة الدفاع [2].

[1] مذكرات الشاذلي، بن جديد. المصدر السابق. ص 265 .

[2] رابح ، لونيسي. المرجع السابق. ص 255 .

ثانيا : النظام السياسي: من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية.

تولى الشاذلي بن جديد رئاسة الجمهورية بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في ديسمبر عام 1978، وقد شهدت الجزائر تحولات سياسية و دستورية كبيرة، ولعل من ابرزها صدور دستور عام 1989، الذي دشن في مرحلة جديدة من الحياة السياسية، ادت الى ظهور التعددية الحزبية ونشوء وتنامي المعرضة السياسية التي انتهت بفوز الجبهة الإسلامي للإنقاذ في انتخابات عام 1990-1991، وقيام الجيش الجزائري بإرغام الشاذلي بن جديد على التخلي عن السلطة عام 1992، وفرض قانون الطوارئ في البلاد وعندئذ دخلت الجزائر الظل العسكري، في دوامة صراع مسلح مع الاسلاميين كان أشبه بالحرب الأهلية.

أولا: أوضاع الجزائر السياسية: 1979-1992

بعد وفاة هواري بومدين في 17 ديسمبر 1978، تول رئيس مجلس الشعب رابح بيطاط رئاسة الجمهورية، وذلك وفقا للدستور الجزائري الذي ينص على أنه: ((في حالة وفاة رئيس الدولة يتولى رئيس البرلمان رئاسة الجمهورية لمدة 45 يوما يتم اختيار رئيس للجمهورية))[1]، وكان الوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية في الجزائر، يقتضي حصول المرشح على دعم المؤسسة العسكرية وجهاز الاستخبارات العسكرية[2]، وقبل نهاية ولاية رابح بيطاط، احتدم الصراع بين شخصيات من جبهة التحرير الوطني، والمؤسسة العسكرية حيث كان التنافس قائما على أشده بين مرشحين:

---

[1]- الميثاق الجزائري عام 1976، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. www.el-mouradia.dz

[2]- نجح بومدين في بناء مؤسسة عسكرية متينة، اصبحت صاحبة الفضل في كل صغيرة وكبيرة، بل يمكن القول ان النظام السياسي اصبح هو الجيش و الجيش هو النظام السياسي ودور بومدين في تقوية دور المخابرات العسكرية التي كانت و لاتزال من اهم وابرز الاجهزة النافذة في الجزائر. للمزيد ينظر: يحي ابو زكريا: الجزائر من احمد بن بلة و الى عبد العزيز بو تفليقة، الشبكة العالمية للإنترنيت، www.Yabeyrouth.com، ص10.

أولهما هو محمد صالح يحياوي[1] وهو أمين عام الحزب الذي ألقى كلمة في المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني في 27 جانفي 1979، وكتمن الكلمة بمثابة برنامج للعمل السياسي إذا ما تم ترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية حيث أكد على بناء الحزب والدولة وتطبيقالميثاق الوطني (الدستور) وبناء دولة قوية تحكمها القوانين، واطلاق نهضة شاملة في اطار دولة شعبية ديموقراطية عصرية تهدف إلى تحقيق تقدم سريع على النهج الاشتراكي، كما أكد على اصلاح وتطوير جبهة التحرير الوطني وبناء حزب جديد حيث قالك ((إن الأهمية الاستراتيجية لبناء حزب قوي يعكس محتواه الاجتماعي، تقد الثورة وينشر فكرها الى جميع القطاعات))، واكد على اقامة مجلس محافظات . وأكد على حل المشكلات الاجتماعية (السكن والهجرة والاهتمام بالمرأة) ودعم حركات التحرر في الصحراء الغربية والشعب الفلسطيني الذي كافح ضد الاحتلال الصهيوني [2].

أما المرشح الثاني فهو عبد العزيز بوتفليقة[3] الذي لم يمثل تيارا سياسيا محددا أو جماعة ضغط داخل السلطة كتلة فكان يتبنى مفاهيم النموذج الغربي، إلا أن الجيش رجح كفة شخصية عسكرية إلا وهو الشاذلي بن جديد؟

ولد الشاذلي بن جديد يوم 14/أفريل/1929 بقرية بو ثلجا (ولاية عنابة) شرق الجزائر على الحدود

---

[1]- وهو احد قادة حزب جبهة التحرير الوطني ، ادى دو المنسق للحزب ، وقد شارك في التظاهرات الرسمية، كما انه ممثل التيار العربي الاسلامي، وهو تيار اكثري الى ابعد الحدود في الجزائر، وقد كانت بداية حكم الشاذلي بن جديد صراعا حادا مع يحياوي (مسؤول المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني) ، حيث قام بن جديد بمراقبته كمقدمة لإبعاده عن السياسية، وهذا ما حصل فيما بعد في مؤتمر الحزب في حزيران عان 1980.- انظر الملحق رقم (16)ص223.

[2]- محمد صالح يحياوي: " الوعد الحق بناء الحزب و الدولة ط، مجلة الثقافةن العدد 49، السنة9، وزارة الاعلام و الثقافة، (الجزائر، 1979)، ص 5-30.

[3]- ولد في 2 / اذار/ 1937 ثم دخل صفوف جيش التحرير الوطني عام 1956، وهو طالب في الثانوةي، وقد مارس مهاما عديدة، بحيث التحق بهيئة قيادة الاركان العامة وقاد جبهة مالي لاحباط محاول فرنسا تقسيم الجزائر، عام 1960، وفي عام 1962 اصبح وزيرا للشباب و الرياضة و السياحة ثم وزيرا للخارجية عام 1963ن ثم اعتذر عن تعيينه رئيسا للدولة عام 1994، الا انه اصبح رئيسا للجمهورية عام 1999، للنزيد ينظر: عبد العزيز بوتفلقية: الموسوعة الحرةن ويكيبيديا، www.Wikipeedia.com، الحمداني المصدر السابق، ص46، الجاسور، المصدر السابق، ص202.

التونسية[1]، من اسرة متواضعة وفي شبابه مارس مهنا صغيرة ومختلفة ثم عمل ملازما في الجيش الفرنسي قبل انضمامه الى رجال المقاومة في قسنطينة، منذ اندلاع الثورة الجزائرية عم 1954 ثم التحق بالتنظيم السياسي العسكري لجبهة التحرير الوطني عام 1955[2]، ونظار لشجاعته وانضباطه ، وفهمه لمعنى القيادة وتفوقه في حرب الانصار فقد عين قائدا للكتيبة الثالثة عشرة في منطقة قسنطينة بالقرب من الحدود التونسية ، ثم عين عام 1956قائد منطقة، ورقي عام 1957 الى رتبة مساعد قائد ناحية، وبعدها الى رتبة نقيب عام 1958 مع تقليده رتبة قائد ناحية، وفي عام 1961، استدعي للعمل في قيادة اركان المنطقة الشمالية على الحدود المغربية، وفي عام 1962 بعد الاستقلال عين قائدا للناحية العسكرية الثانية (القطاع الوهراني) التي احتفظ بها لمدة 14 عاما، وكان في الوقت نفسه عضوا في مجلس قيادة الثورة الذي انشآ في 19/ جوان/ 1965 ثم رقي الى رتبة عقيد عام 1969، ثم عضوا في هيئة تنسيق شؤون الدفاع الوطني عام 1978، وعند انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني في كانون الثاني، طرح اسمه ليقوم بمهام امين عام الحزب، وفي 7/ فيفري/ 1979، انتخب رئيسا للجمهورية الجزائرية[3]، الا ان ثمة مصادر تذكر يوم 8فيفري، وعلى العموم جرى استفتاء عام حيث فاز بـ 94% من أصوات الناخبين[4].

القى الشاذلي بن جديد بعد تنصيبه[5]، كلمة جاء فيها: ((وفاء للتضحيات الكبرى ولأرواح شهداء ثورتنا المقدسة اقسم بالعلي العظيم، أن احترم الدين الاسلامي وامجده، وأن احترم الاختيار الاشتراكي الذي لا رجعة فيه وأن أحافظ على سلامة التراب الوطني ووحدة الشعب و الأمة، وأن أحمي الحقوق والحريات الاساسية للشعب وأعمل بدون هوادة على تطوره وسعادته، وان أسعى بكل قواي من اجل تحقيق المثل العليا للعدالة و الحرية والسلم في العالم)).وفي 9فيفريأدى اليمين في حفل حضره اعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير

---

[1]- اعداد مركز الدراسات و الابحاث: الجزائر الى اين؟ 1830-1992، دار الكتاب العربي، (القاهرة، د،ت)، ص145.

[2]- الشاذلي بن جديد، الموسوعة الحرة، www.wikipedia.comن ص1.

[3]- شخصية الشاذلي بن جديد، وكالة الاخبار الاسلامية، www.islamicenews.nest، ص1، الشاذلي بن جديد، www.el-mouraddia.dz، ص1-2، الشاذلي بن جديد الرجل الثاني بعد بومدين (الجزائر)، ليالي لبنان، www.lebnights.net، ص2، الجاسور، المصدر السابق، ص197.

[4]- معاطي محمد احمد، " الجزائر ما بعد بومدين، مجلة السياسية الدولية، المجلد 15، العدد56، السنة 15، مؤسسة الاهرام، (القاهرة، 1979)، ص181.

[5] انظر الملحق رقم (16) الشاذلي بن سالم وعبد الحفيظ بوصوف قرب مقر القيادة الشمالية للعماليات ص 200

الوطني، وكبار قادة الجيش وبذلك انتهت مهمة رابح بيطاط الذي اضطلع بمهام رئيس الجمهورية في الايام الانتقالية[1].

كان الملايين من الشعب الجزائري، يسمعون لأول مرة باسم الشاذلي بن جديد، حيث كان قد قضى معظم وقته داخل الثكنات العسكرية، ولم يسبق له ان مارس عملا سياسيا، واقصى ما عرف عنه عقب انتخابه رئيسا للجمهورية، أنه ضابط في جيش التحرير الوطني، ولم يكن له دور كبير أثناء الثورة الجزائرية، وبعد الاستقلال واصل عمله في السلك العسكري[2]، وكان لقاصدي مرباح[3]، وهو مدير الاستخبارات العسكرية، دور في دعم الشاذلي بن جديد لدى المؤسسة العسكرية حيث كوفئ لاحقا بتعيينه رئيسا للحكومة[4].

كان المشهد السياسي لجزائر بعد وفاة بومدين، يسير في ثلاثة اتجاهات هي:

1. الاستمرار على نهج بومدين، حيث كان هناك تأكيدا من الصحف الجزائرية، بأن الحكم الجديد سيسير على الخطى نفسها التي وضعها بومدين، والتي تمت صياغتها في الميثاق الوطني الذي صدر في عام 1976، كما أن الشاذلي بن جديد، بعد ظهوره على المسرح السياسي، أوضح بأن سياسية بلاده لن تتغير عما كانت عليه في عهد بومدين.

2. القطيعة الكاملة لنهج بومدين، حيث كان هناك من يؤيد الاشتراكية التي انتهجها بومدين والعلاقة مع الاتحاد السوفييتي، وهناك من يؤيد تخفيف ذلك الخط، وآخرون أشاروا إلى تأكيد العلاقة مع الغرب و بالذات مع الولايات المتحدة الامريكية.

---

[1]- مجلة الثقافة: العدد 49، السنة 9، وزارة الاعلام والثقافة، (الجزائر، 1979)، ص31.

[2]- اسمه الحقيقي هو عبد الله خليف، ولد في قرية بني ياتي عام 1938، تلقتدريبه في موسكو اثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، وقد اشترك في محادثات ايفيان، ثم قاد الامن العسكري في عام 1962 الى عام 1979 ثم اصبح نائب وزير الدفاع ثم وزير للصناعات الثقيلة حتى عام 1984، ثم عمل وزيرا للزراعة وكذلك الصحة، وفي عام 1988 عين رئيسا للوزراء، في عام 1989 اصبح معارضا، واسس الحركة الجزائرية للعدالة و الديموقراطية الى ان اغتيل في 21/اب/ 1993، الجاسور، المصدر السابق، ص200-201.

[3]- بو الشعير سعيد: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، ط2، الجزائر1993، ص85.

[4]- معاطي محمد، المصدر السابق، ص181-182.

3. إحداث تغيير نسبي في الأسلوب وليس الجوهر، وقد ظهر هذا الاتجاه على أساس اختلاف شخصية هواري بومدين عن شخصية الشاذلي بن جديد من ناحية، ومن ناحية اخرى، ان التوترات والمشكلات الكامن و المتوقع انفجارها على مسيرة التنمية وصور المراجعة التي غالبا ما تتم في المجتمعات النامية بعد فترات معينة من برامج التنمية، وفي ظل غياب زعمائها وقياداتها التاريخية، ولا يخفى ان مناقشات المؤتمر الرابع لجبهة التحرير في 27-30/ جانفي/ 1979 قد اشارت بضرورة ان تكون هناك وقفة للجزائريين مع انفسهم بعد بومدين ليجعلهم اكثر قدوة على مواجهة الظروف المقبلة[1].

لم يكن اخيار الشاذلي بن جديد، مرشحا لجبهة التحرير الوطني كخطوة اولى لاختيارهرئيسا للجمهورية، وانما جاء في ظل مناخ متوتر داخل مجلس قيادة الثورة و المكتب السياسي للجبهة، فرغم الاسماء المرشحة، الا ان تقديرات المراقبين بالنسبة للشاذلي بن جديد لا تتسم بالأهمية نفسها، التي اعطيت لغيره، لذا فبعد اربعة ايام من الخلافات الحادة التي بدأت من 3-7/ فيفري/ 1979، تم ترشيح الشاذلي و استبعاد يحياوي ذي الاتجاه الاشتراكي وبوتفلقية ذي الميول الغربية، حيث اعتمد الشاذلي على ثقل الجيش داخل مؤتمر الجبهة حيث كان هناك 600 عضو يمثلون الجيش من اصل 3290 عضوا اي 20% من اعضاء اللجنة المركزية[2].

ويمكن ان نستخلص عدة اسباب لاختيار الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية الشعبية الجزائرية منها:

- ان الشاذلي يعد من اكبر رجال اعضاء قيادة الثورة سنا.

- اقتناع حزب جبهة التحرير بان اختيار الشاذلي الذي يمثل الموقف المعتدل لتفادي الصدام بين التيارات الاخرى.

- كما ان كبر سن الشاذلي بن جديد قد يمنحه الكفاءة و القدرة على حل المشاكل الاقتصادية والسياسية للبلاد بهود واعتدال.

---

[1]- معاطي محمد، المصدر السابق، ص182

[2]- رياض صيداوي: صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط1، (بيروت، 2000)، ص48-49.

لقد تأكدت باختيار الشاذلي بن جديد قد يمنحه مقولة: ((ان الجيش يمتلك السلطة ، وسيعمل كل ما في وسعه للمحافظة عليها وسيكون ذلك سهلا))، كما ان بلعيد عبد السلام[1]، قال: ((ان جبهة التحرير الوطني ليست الا امتدادا سياسيا للجيش، في حين ان الامن العسكري وهو من اقوى الاجهزة داخل الجيش كان يمثل فعلي نظاما سياسيا موازيا... يعمل كمنظمة لتأطير كل انشطة قطاعات البلد))[2].

قام الشاذلي بن جديد، باتخاذ عدة اجراءات من اجل اعادة التوازن بين الجانب السياسي و الجانب العسكري ابتداها بنزع بزته العسكرية، وبعد أن أصبح رئيسا للحزب، قام بتقويته لضرب مراكز القوى في الجيش، اذا ادرك انه لا يمكنه السيطرة على الحزب و الدولة دون سيطرته على الجيش، حتى قيل ساعتها، ان اصحاب الحل و العقد في الجزائر اختاروا الشاذلي بن جديد شخصيا لاستغلال بساطته وتحريكه نحو الوجهة التي يريدونها[3].

اعتمد الشاذلي بن جديد على الضباط الشبب بأكثر من اعتماده على القادة الكبار في الجيش حيث احدث بذلك قطيعة في الكتلة المهيمنة المتكونة من البومدينيين السياسيين[4].

وبعد كل الاجراءات التي قام بها الشاذلي بن جديد الا ان تلك الاجراءات تتناقض مع ما جاءت به بعض المصادر التي تذكر بأنه (رغم السلطة التي يتمتع بها بن جديد فإنها لا تعني بالضرورة أنه كان

---

[1]- قام هذا الشخص بتأطير حزب جبهة التحرير، وشكل مكتبه السياسي ولجنته المركزية من 29/ ديسمبر/ 180 لغاية عام 1988.

[2]- ولد في عام 1928 في منطقة العين الكبيرة، وقد انتمى الى حزب الشعب الجزائري وحركة التحرير الديموقراطية، وقد قاد جمعية الطلبة الوطنيين وقد اصبح بعد الاستقلال اول رئيس للمجمع الوطني للهيدروكاربون، وبعد انقلاب عام 1965، اصبح وزيرا للصناعة و الطاقة الى عام 1977 ثم وزيرا للصناعات الخفيفة عام 1979 وكان له دور كبير في رسم السياسة الصناعية للجزائر خلال 14 عام، الا ان الشاذلي بن جديد ابعده عن السلطة، وفيما بعد تم استدعاؤه في 8/ جويلية/ 1992 لرئاسة الحكومة، ثم استبعد مرة ثانية عن منصبه في 21/ أوت/ 1993، الجاسو، المصدر السابق، ص195-196.

[3]- رياض صيداوي، المصدر السابق، ص65.

[4]- رياض صيداوي، المصدر السابق، ص50.

صاحب الحل و الربط، لأن أصحاب الحل والربط الحقيقيين يكرهون الأضواء يعدون الخروج إلى العلن بمثابة زوال قوتهم ومصالحهم وهو لا يريدونها أن تنتهي[1].

يعد خطاب 19/ أفريل/1988، الذي القاه الشاذلي بن جديد امام مكتب التنسيق[2]، الخطاب الاول للرئيس الذي وجه فيه انتقاده الى الحزب و الحكومة بسبب تقصيرهم في اداء مهامهم لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع شاجبا التسيب الذي يطبع تصرفات الملاكات العليا وافراد المجتمع، مؤكدا الاستمرار في انتهاج سياسة التقشف لمواجهة الازمة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة، ولاسيما بعد انخفاض سعر النفط مما كان له الاثر السيء على الشعب، فاتسعت حركة الاضرابات، بدا الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام حيث بدأت بوادرها يوم 4/ أكتوبر/ 1988 ليلا، والتي ابتدأت في حي باب الواد الشعبي اثر شجار عادي بين رجل من الشرطة ومواطن ينتظران دورهم في طابور طويل للحوصل على الخبز، حيث قام المواطن برمي الحجارة على رجل البوليس فسميت (انتفاضة الحجارة)او (انتفاضة الخبز) او (انتفاضة الجوع)[3].

قام المتظاهرون، بإشعال النار في المنشآت العامة، والخاصة، ومقرات حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في 5/ أكتوبر/ 1988، وقد حاولت قوات الامن السيطرة على الموقف، لكن دون جدوى، وطبقا للمادة 119 من الدستور و التي تنص: ((في حالة الضرورة الملحة يقرر رئيس الجمهورية في اجتماع لهيئات الحزب العليا و الحكومة، حالة الطوارئ، او الحصار، ويتخذ كل الاجراءات اللازمة لاستتباب الوضع)، وقد عد المكتب السياسي في اجتماعه يوم 5/ أكتوبر بان (المظاهرات) تلك ليست سوى اعمال شغب

[1]–براهيمي، عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1992، ص35.

[2]– بو الشعير، المصدر السابق، ص178.

[3]– للمزيد ينظر: بدر حسن الشافعي : ط الجزائر.. ماذا بعد مرور اكثر من عقد على الازمة "، مجلة السياسية الدولية ، العدد 148، السنة 38، مطبعة الاهرام التجارية، (القاهرة، 2002)، ص102، الجاسورن المصدر السابق، ص15.، نعنع، المصدر السابق، ص22، داهش، المغرب العربي...، المصدر السابق، ص116.

قامت بها (مجموعة لا تتمتع بالحس الوطني مدفوعة بأياد خفية من الخارج) مقررا بان سياسية الحكومة المعتمدة هي السبيل الوحيد للخروج من الازمة التي تعيشها البلاد[1].

لم تقتصر المظاهرات على العاصمة، بل امتدت الى وهران، عنابة، وتيزي وزو، وشارك في المظاهرات الطلبة، و العمال، والنساء وجميع فئات الشعب، ودخلت السلطة في تبادل الاتهامات سواء من قبل السياسيين و العسكر، عن سب احداث (أكتوبر)، وحينما القي اللوم على العسكريين قال الشاذلي بن جديد في المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني، ((لقد انقذ الجيش البلاد من كارثة ...ويجب على الذين ينتقدون الجيش، ان يواجهوا انتقادهم لي انا شخصيا فانا الذي اعطيته الاوامر للتدخل))[2].

لربما لم يكن رئيس الجمهورية هنا واضحا في كلامه فلقد سبق ان طلب من الشعب في سبتمبر/ 1988 (اي قبل شهر من احداث أكتوبر)، الثورة على حاكميه[3].

التحولات الادارية:

من المعروف ان النظام الاداري في الجزائر، هو نظام الحزب الواحد الى غاية 1989، فلقد احتكرت جبهة التحرير الوطني، النشاط السياسي منذ الاستقلال وحتى عام 1989، والسبب في ذلك يعود الى اعتناقها لمبدا الحزب الواحد، ورفض الصراع وتعدد الطبقات بسبب قضائها على عله وجودها، مما يجعله صاحب الاختصاص الوحيد في تمثيل الشعب، بوصفه القائد والموجه له، وهذا هو النهج الذي اخذت به جبهة التحرير الوطني التي احتكرت حق الترشيح للنيابة في الجلس الشعبي الوطني[4].

اما المؤسسة التشريعية، فان النواب المنتمين اليها يشترط انتماؤهم الى جبهة التحرير الوطني، وهذا ما اكدته المادة 23 من القانون الاساسي للحزب حيث جاء فيه: ((يجب على المناضل ان يحترم القانون

---

[1] -La yachi Anser, The Process of working Class formation in Algeria, Doctoral Dissertation, England, University, Department of sociology, 19990,p78.

[2] -Ahmed Charef, Dossier d'octobre, ed.Laphonic, Alger, 1989,p183.

[3]- انظر الملحق رقم (17) بيان المكتب السياسي للحزب جبهة التحرير الوطني 01جانفي 1992، ص200

[4]- مجلة افكار: ((رجل اللعبة الجنرال خالد نزار احتار للجزائر عبدة اللعبة الاتاتوركية))، العدد 492، السنة9، مسنترابلازا المقدسي، لبنان1992، ص46

الاساسي للحزب و نظامه الداخلي، وان يتقيد في كل الظروف بالخط السياسي الذي حدده الميثاق الوطني وان يعمل دون هوادة على دعم وحدة القيادة السياسية للبلاد))[1].

ويقصد هنا بوحدة القيادة السياسية، اي ان رئيس الجمهورية الذي هو الامين العام للحزب، ومطالبة المناضل الجزائري بعدم التشكك في توجهاته وانما عليه التقيد و الالتزام بهما وتنفيذهما، حيث جاء في ذلك في المادة 28 من قانون الحزب ما يلي: ((التزام الهيئات القاعدية بتنفيذ قرارات الهيئات القيادية وتقديم عروض بشأنها))، ويقصد هنا الالتزام بتوجهات القيادة وتبعيتهم لها اذا رغبوا في اعادة ترشيحهم مرة اخرى بشرط عدم تعرضهم لجزاءات تأديبية بسبب مخالفتهم للقوانين[2].

الجانب العسكري:

يعتبر الشاذلي بن جديد رجل عسكري في المقام الاول و خاصة بعد تعيينه رئيسا للجمهورية، حيث اراد الشاذلي بن جديد اجراء اصلاحات في النظام الداخلي للمؤسسة العسكرية من خلال تقليص صلاحيات حكام المناطق العسكرية وامتيازاتهم، وتعزيز سلطة مركز القرار الرئيسي (هيئة الاركان العامة)، فاعترض العسكريون على هذه الاصلاحات امثال:

الجنرال محمد عطايلية، فاطلق بن جديد مقولته الشهيرة: ((من يعتقد انه يمسك بيديه السماء لكي لا تسقط على راسي فليطلقها))[3]، ويتضح من مقولة الشاذلي ان وضع مركزه على المحك، امام خيارين، الاول: تنفيذ الاصلاحات السياسية والعسكرية وإنقاذ البلاد من مازقها، الثاني: مغادرة رئاسة الجمهورية[4].

بعد المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في 27/ أكتوبر/ 1988، أمر الشاذلي بن جديد بإحداث تغييرات في المناطق العسكرية، وقد شملت هذه التغيرات خمس مناطق من اصل ستة، واصبح

---

[1]- بو الشعير، المصدر السابق، ص165.

[2]- دستور عام 1976، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. www.el-mouradia.dz

[3]- فتحي حسن عطوة: احداث العنف وازمة النظام السياسي في الجزائر، مجلة المنارن العدد47، السنة4، مطبعة الاهرام التجارية القاهرة 1988، ص21.

[4]- رياض صيداوي، المصدر السابق، ص50.

على راس كل منطقة عقيدا بدلا من قائد[1]، حيث اصبح القائد محمد عطايلية مفتشا عاما للجيش، واصبح القائد الحسين بن معلم[2] ، رئيس لإدارة الدفاع و الامن العسكري، وبتلك الاجراءات، استطاع الشاذلي التخلص من مراكز القوى حيث وضع القادة في مواقع تقع تحت سيطرته[3].

كما قام بن جديد باتخاذ خطوات مهمة داخل جبهة التحرير الوطني، ففي 29/ أكتوبر/ 1988 ابعد محمد شريف مساعديه مسؤول الامانة العامة في حزب جبهة التحرير الوطني كما قال الاكحل عياط مدير الاستخبارات يكن حياديا حيث عزز القادة موقعهم بين عامي 1988-1990 باقناع الرئيس الشاذلي بإجراء بعض التعيينات و الاحالات الى التقاعد، حيث كان ضحية هذه الاجراءات قادة لا ينتمون الى تيارهم (اي تيار العربي بلخير، و الجنرال خالد نزار)[4]، او كما يسمون (حزب فرنسا و الذين هم اصلا الفارون من الجيش الفرنسي). وبموجب هذه التعديلات في قمة الهرم العسكري، استطاعوا السيطرة من دون منازع على الجيش و استخدامه لمصالحهم، لكن هؤلاء فوجئوا ، غداة انتخابات البلدية في 12/ جوان/ 1990 بفوز الجبهة الاسلامية للانقاذ و حدث الاجتماع في مقر رئاسة الجمهورية و الذي ضم الجنرال خالد مزار، والعربي بلخير ومصطفى الدرك، ومحمد مدين، (اسمه المستعار توفيق)، مسؤول الامن العسكري وكانت نقاشا لهم تدور حول فوز جبهة الانقاذ الاسلامية ومستقبل البلد[5] حذر الجيش، بانه سيفرض الاحكام العرفية التي تقتضي بعدم مشروعية التجمعات السياسية في الشوارع، وذلك في جوان عام 1990، قام الجيش ايضا بنشر الجنود خارج المساجد اثر فوز الجبهة الاسلامية للإنقاذ[6]، وباستعمال المادة 11 من قانون الطوارئ و الخاص الخاص بالمعارضة الداخلية فقد بدا الجيش حملته في تموز من العام نفسه بسحق الجبهة الاسلامية للانقاذ حيث قام الجيش باستفزازها من خلال ازالة شعارات الجبهة الإسلامية للانقاذ ووضع بدلا عنها شعارات جبهة التحرير، وقد احدث ذلك ردة فعل بين صفوف الجبهة الاسلامية الذين خرجوا في تظاهرات ادت الى اعتقال

---

[1]- مجلة التضامن : الحكومة الجزائرية مؤشر للتغيير، العدد 293، السنة2، لندن 1988، ص10.

[2]-انظر الملحق رقم (18) الشاذلي مع ضباط القاعدة الشرقية ص201.

[3]- دستور 1989 الشبكة العالمية للمعلومات. (www.el-mouradia.dz

[4]- السلامي حسنيك جمهورية في الليل واخرى في النهارن مجلة الدستور، العدد 625، السنة20، باريس1990ن ص14.

[5]- بشير عبد الحفيظ: تسع سنوات على رحيل بن جديد، جريدة الشرق الاوسطن العدد1079، الشبكة العالمية للمعلومات www.Asharq 2001.

[6]- نور الدين العويديدي: بن جديد: لم يخبرني احد على الاستقالة، اسلام اون لاين. www.Islamo,line.net

الالاف منهم من بينهم زعيم الجبهة الاسلامية للانقاذ عباسي مدني[1]، وعلي بلحاج[2]، كانت الجبهة الاسلامية للانقاذ الهدف الاول ولكن ليس الوحيد لحملته الجيش حيث تلاها الهدف الثاني قيادة الحكومة نظار لموقعها اللين تجاه الجبهة الاسلامية.

الذين شاركوا في الثورة 1954 أو أحيلوا إلى التقاعد في إطار جبهة التحرير الوطني الجزائري، وإحلال محلهم ضباط جدد في: القيادة أمثال خالد نزار[3] ومحمد العماري[4]، وآخرين وكان هؤلاء قد تخرجوا في كليات عسكرية بعيدة عن شعارات جبهة التحرير الوطني الجزائري[5].

كذلك حدث نوع من التقارب و الانسجام بين قادة الجيش وطبقة التكنوقراط الجديدة من ذوي الكفاءات العلمية المهنية، و الذين شغلوا تدريجيا بعض المواقع في جهاز مثل غازي حيدوسي[6]، وآخرين حيث تجاوزت قناعة هؤلاء شعارات جبهة التحرير الوطني الجزائري وكانوا أول المستعدين للانسحاب منها لأنهم يرونها عائقا أمام الإصلاحات السياسية والاقتصادية وعلى رأس هؤلاء سيد أحمد غزالي[7].

أما السبب المباشر فهي أحداث أكتوبر 1988، و التي دفعت الجيش إلى الانسحاب من الجبهة وقد أتهم الجيش بتدخله العنيف لإعادة الهدوء إلى الشارع، وأنه عائق يقف أمام الديموقراطية وتعدد الأحزاب، كما أن إحراق مكاتب جبهة التحرير جعل صورتها تهتز كرمز لاستقلال الجزائر، وعلى أنها أسطورة من أساطير حرب التحرير كما أن ابتعاد الجيش عن الجبهة يحمي ضباطه من الخوض في الصراع الداخلي الذي كان يخوضه الحزب ضد المؤسسة الرئاسة وأحزاب أخرى، حماية لوحدة المؤسسة العسكرية كما أحس الجيش أن

---

[1]- براهميمي عبد الحميد: المرجع السابق، ص235.

[2]- معاطي محمد احمد، المصدر السابق، ص77.

[3]- رياض صيداوي، المصدر السابق، ص85.

[4]- بو الشعير: المصدر السابق، ص144.

[5]- معاطي محمد أحمد: المصدر السابق، ص245.

[6]- بشير عبد الحفيظ: المرجع السابق، ص26.

[7]- براهيمي، عبد الحميد: المرجع السابق، ص245.

إطالة بقاءه في جبهة التحرير سوف يدخله في صراع مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ و سيتهم لاحقا بتحيزه لجبهة التحرير وبالتالي يعد معاديا للديموقراطية[1].

إن الأحداث التي ظهرت فيما بعد، وضمنت أن هذا الانسحاب لم العسكرية، وفرض بن جديد على اللجنة المركزية ضرورة فصل الحزب عن الدولة[2].

في ديسمبر عام 1988، وفي 23/ فيفري/ 1989 صوت الشعب الجزائري لصالح الدستور الذي أقر مبدأ التعددية السياسية والإعلامية و فصل الجيش عن السياسية، وصوت الشعب بنسبة 73.4% نعم لصالح الدستور، حيث قدم ضباط الجيش استقالتهم من اللجنة المركزية في 4/ مارس من العام نفسه احتراما منهم لمبدأ التعددية السياسية و الدستور[3].

وبموجب الدستور الجديد، لم يعد الجيش وسيلة الثورة في التغيير الاجتماعي مكلفة بالمساهمة في تنمية البلاد وتوطيد الاشتراكية كما في دستور القديم حيث نصت المادة 42 من دستور الجديد: ((إن مهمة الجيش الوطني الشعبي الدائمة، هي المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية والدفاع عن وحدة البلاد وحرمتها الترابية))[4]، وأكد هذا الانسحاب العقيد يحي رحال[5]، حين قال: ((من المهم أن يكون الجيش الوطني الشعبي فوق كل صراع سياسي))، كما قام الرئيس الشاذلي بن جديد بالانسحاب من منصبه كأمين عام لجبهة التحرير عام 1989 حيث لم يعد رئيس الدولة الذي يحتكر جميع السلطات ((الدولة – الجيش –الحزب))[6].

وهناك أسباب مباشرة و غير مباشرة لانسحاب الجيش من الحزب، فمن الأسباب غير مباشرة والمتمثلة بتغيير تركيبة الجيش من خلال الإجراءات التي اتخذها الرئيس الشاذلي بن جديد بعد أحداث أكتوبر عام

---

[1]- فتحي حسن عطوة: المرجع السابق، ص 65.

[2]- رياض صيداوي: المصدر السابق، ص86

[3]- براهيمي عبد الحميد: المصدر السابق، ص 235.

[4]- بو الشعير: المصدر السابق، ص166.

[5]- معاطي محمد أحمد: المصدر، ص276.

[6]- بوكراع إلياس: الجزائر العرب المقدس، ترجمة خليل احمد خليل، دار الفرابي بيروت، 2003، ص38.

1988 حيث تم إبعاد وعزل الضباط للإنقاذ مما أثار انتقادات القيادات العليا في الجيش، حيث استطاع خالد نزار، والعربي بلخير استحصال موافقة الرئيس على إعلان حالة الطوارئ لمدة أربعة اشهر[1].

انتشرت قوات الجيش في العاصمة، وتم فرض حظر التجوال وعين سي أحمد غزالي رئيسا للحكومة الذي قام بتعديل قانون الانتخابات وجعل عدد الدوائر الانتخابية من 295 إلى 430 وبالتالي تركزت تلك الدوائر في مناطق نفوذ جبهة التحرير الوطني الريفية[2]، وفعلا جرت الانتخابات في 23/ ديسمبر/ 1911 بانتصار ساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجولة الأولى من الانتخابات، وكان من المقرر أن تجري انتخابات الجولة الثانية في 16/ جانفي/ 1992 حيث بدأ مؤكدا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستفوز أيضا، لذا استعدت المؤسسة العسكرية لمصادرة نتائج الانتخابات، خاصة بعد مطالبة جبهات اليسار والبربر و الفرانكفونيين[3]، بتدخل الجيش، وإلغاء الانتخابات، حيث كشف تلك الأحداث هشاشة البنية الأساسية وعدم ارتكازها على قاعدة اجتماعية راسخة، وأن تلك الأحزاب وأولئك الأشخاص يفتقرون إلى جذور حقيقية في الهيكل الاجتماعي الجزائري بفئاته المختلفة، استولى الجيش على السلطة، وأجبر الشاذلي بن جديد على الاستقالة في 11/ جانفي/ 1992، في الوقت الذي كان هو نفسه قد حل البرلمان فخلت الدولة من المؤسسات المنتخبة و تم إحداث فراغ دستوري فتحرك الجيش في مساحة خالية ليعيد تشكيل الحكومة على الوجهة التي يريدها[4].

---

[1]- بوكراع إلياس: المرجع السابق، ص45.

[2]- بو الشعير: المرجع السابق، ص45.

[3]- براهيمي عبد الحميد: المرجع السابق، ص.

[4]- رياض صيداوي، المصدر السابق، ص133.

ثالثا: بناء نظام اقتصادي ليبرالي وتشجيع نظام الخوصصة.

شهدت الجزائر خلال مدة الرئيس الشاذلي بن جديد بين عامي 1979-1992 تطورات مهمة على الصعيد الاقتصادي ولاسيما في اواخر السبعينات، وأوائل الثمانينات من القرن الماضي... وقد أسهمت تلك التطورات في أحداث تنمية ملحوظة ولاسيما على صعيد الاهتمام بالطاقة والخدمات، لكن سرعان ما انعكس انخفاض عائدات النفط على ذلك كله، فاضطرت الحكومة الى الاستدانة فازدادت القروض وخدماتها واتفع التضخم وتفاقمت البطالة، وقد كان ذلك وراء الاحداث التي وقعت في 5أكتوبر 1988 ، وتفاقمت أو ما نجم عنها من نتائج على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

أولا: اجراءات الشاذلي بن جديد الاقتصادية:

أعلن الرئيس الراحل هواري بومدين، باسم العالم الثالث امام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1973 بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز، ضرورة اعادة النظر في الوضعية الاقتصادية العالمية واقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يسمح لدول العالم الثالث بالخروج من حالة التخلف ، وذلك بمراجعة أسعار المواد الأولية، وضبط علاقات التبادل التجاري، وتغيير أشكال التوزيع العالمي للعمل، وبذلك نجحت دول العالم الثالث عام 1973، في استصدار قرارين من الجمعية العامة للأمم المتحدة ينصان اقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وبرنامج العمل بهذا الاعلان. [1]

واصلت الجزائر، تنفيذ مشاريع الانماء الاقتصادي بالاعتماد على ثرواتها، ولاسيما النفط والغاز والثروات المنجمية، وقد أكد الرئيس الراحل بومدين، أن الحل الحقيقي لمواجهة المشاكل الاقتصادية هو مضاعفة النمو الاقتصادي، وقد فع حينه شعار "زراعة النفط لحصد الصناعة"/ وأصبح التصنيع هو الهم الاكبر، والشغل الشاغل على مستوى الاجهزة الادارية المسؤولة، الا أن ذلك انعكس سلبا على القطاع الزراعي، لذا قامت الحكومة بمضاعفة الانتاج الزراعي وتحقيق المشروع الذي يقضي بإنشاء الف قرية

[1]- باسل البستاني واخرون: النظام الدولي الجديد اراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد ، 1992)، ص 192.

اشتراكية زراعية، لوقف الهجرة من الريف الى المدينة، كما وخصصت الحكومة ربع واردات النفط لاستيراد المواد الغذائية الزراعية. [1]

وبعد تولي الشاذلي بن جديد مقاليد الحكم في الجزائر عام 1979، قال في اجتماع الدورة الثانية للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: ((أن جوهر المشاكل التي نعاني منها ناتج عن التنمية السريعة))، وأكد الرئيس بن جديد ((على ضرورة وضع تصور سليم للمستقبل)).

وقد عبرت تلك العبارات عن اتجاه لتقيين عميق للسياسة الاقتصادية السائدة في الجزائر، لأنه كما قال بن جديد: ((عملية التقييم التي قمنا بها لم تكن كافية تماما، لقصر المدة التي تم فيها التقييم وطول المدة التي تم فيها الانجاز بالإضافة الى اهمية المنجزات نفسها)). [2]

ويتضح لنا من خلال خطابات الرئيس بن جديد، أن التجارب والخطط الاقتصادية الموضوعة سابقا في عهد بومدين انها لم تؤت ثمارها ، بسبب سرعة تقييم التجربة، وطول مدة انجازها، وبهذا فهو لم يكن في تصوره واضحا (أي بن جديد)، لذلك قام بوضع خطة خمسية تبدأ من عام 1979 وتنتهي عام 1983 (إلا أن هذه الخطة لم تنفذ بسبب سرعة وضعها وخوف المخططين من عدم نجاحها)، ثم وضع خطة خمسية تبدأ من عام 1980 وتنتهي عام 1983 دون تقييم للخطة الاولى (أي خطة 1979-1973). [3]

تناولت الخطة الخمسية تطوير مصادر الغاز الطبيعي وارساء قاعدة صناعية على أسس سليمة وانشاء وحدات لتسييل الغاز الطبيعي ومد خط الانابيب الى ايطاليا عبر البحر الابيض المتوسط، وركزت الخطة ايضا على تطوير الصناعات غير النفطية وزيادة الكفاءة الانتاجية، مما يقتضي ضرورة توفير تنسيق افضل

---

[1]- النشرة الاقتصادية: تحت شعار الجزائر "زراعة النفط لحصد الصناعة"/ العدد 25، السنة 2/ البنك المركزي العراقي، (العراق، 1978)، ص ص 4-5.

[2]- مجلة الاقتصاد العربي: "من اجل تصور سليم لمستقبل الجزائر الشاذلي بن جديد يبدأ المواجهة الشاملة للمشاكل الاقتصادية"/ العدد 45، دار الصحافة العربية، (لندن، 1980)، ص 11.

[3]- انتهى العمل بالخطة السابقة (1974-1977) عام 1978، وقد وجد المخططون الجزائريون، أن خطة 1974-1977 تفتقر الى النجاح الذي توخاه منها المخططون. للمزيد ينظر: النشرة الاقتصادية: "الجزائر-مواصلة تنفيذ خطط التنمية الناجحة 1979-1983"، العدد 46، السنة2، البنك المركزي العراقي، (بغداد، 1978)، ص 8.

بين مجموعة المؤسسات التي انبثقت عن الحكومة وبين وزارات الدولة المختلفة. أما في المجال الزراعي فقد ورث هذا القطاع صعوبات ومشاكل منذ عهد الاستقلال وتعرض الانتاج الزراعي فترة من الوقت للانخفاض، إلا أنه سرعان ما حظي ببعض الاستقرار والثبات، لذا حظي هذا القطاع بدعم الحكومة كي تتجنب البلاد الاعتماد على الاستيراد الخارجي من المواد الغذائية، فبذلت جهود ضخمة لتطوير البنية الهيكلية والامدادات المائية ولاسيما في المناطق الداخلية لإقامة صناعات وطنية، وتوفير المرافق العامة اللازمة لها. [1]

في العام الثاني من ولاية الرئيس بن جديد ، تم وضع برنامج سمي "البرنامج ضد الانقطاعات" الذي كان يهدف الى تامين المواد الاستهلاكية غير المتوفرة باستيرادها من الخارج بكميات ضخمة، وبعنوان "الترفيه على الناس" . [2] وقد اتخذ الرئيس بن جديد في فيفري 1980 عدة، خطوات في سبيل حل المشكلة الاقتصادية ومنها حد أدنى للأجور ومعالجة القصور في اداء العمل والنظر في تنظيم الهياكل والمؤسسات الاقتصادية واساليب عملها، كما وضع استراتيجية للإسكان، ومعالجة مسألة المياه ، وتنمية الموارد المائية وتبني نظام تشجيع العمال والموظفين عن طريق الحوافز ووضع ثوابت للعدالة الاجتماعية.[3]

كما اتخذ بن جديد خطوات جدية في حل مشكلة الاسكان ولقضاء، على العجز الموجود فيه حيث وافقت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير على اعادة النظر في تشكيل مؤسسات البناء الكبرى القائمة وتحويلها الى مؤسسات جهوية ودعم وسائل وهيئات الصيانة، كما تضمنت موافقة اللجنة المركزية على معالجة العوامل المسببة للغلاء (أي مواد البناء) والتحكم في التكلفة ويقترن بذلك توفير المواد التموينية التي تحتاج اليها عملية البناء عن طريق وضع قائمة للمنتوجات والمواد المستعملة من قبل المنتجين او المستوردين، فضلا عن التركيز على استعمال مواد البناء المحلية والتقليدية. [4]

---

[1]-مجلة ديارنا والعالم: العدد 78، السنة 7، وزارة الملية والبترول، (قطر، 1982)ن ص 44، النشرة الاقتصادية، المصدر نفسه، ص ص 9-10.

[2]- الميلي، المصدر السابق، ص 425.

[3]- على الرغم من أن هذه الزيادة جاءت بسبب تبني الحكومة نظام التشجيعات والحوافز المادية المرتبطة مباشرة بنتائج العمل عبر نظام جديد لضبط الاجور بالنسبة للانتاج، ولكن بالمقابل تم اتباع نظام اخر هو نظام المحاسبة بالمكافاة او العقاب على المستوى الفردي والجماعي.

[4]- مجلة الاقتصاد العربي، المصدر السابق، ص 11.

أما القطاع العام والخاص [1]، فقد أسفرت نتائج القطاع العام عن تكاليف باهظة ذات مردود اقتصادي ضعيف أخذ بالتدهور منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهذا بسبب سوء اختيار التكنلوجيا واستخدام وسائل الانتاج دون طاقتها وزيادة الاستثمارات ذات العائد المؤجل وحدوث تباين بين الاجور والانتاجية في كل المؤسسات العامة، وهكذا بدلا من أن تسهم وهناك عدة عوامل قادت إلى استفحال الازمة الاقتصادية منها:

1-عدم قدرة نمط التنمية على التخلص النسبي من التبعية ، حيث دخلت الجزائر في مجالين رئيسين للتبعية اولهما التبعية التكنلوجية نتيجة دخولهما قطاعات الصناعات الثقيلة (في عهد بومدين). ثانيهما التبعية المالية نتيجة اللجوء الى الاقتراض.

2.العجز عن طوير الانتاج الزراعي مما يقود الى النزوح من الريف الى المدينة، وعدم التوازن بين النمو السكاني غير الخاضع للسيطرة، وبين انتاج الغذاء الضروري.

3-النمو المتزايد للقطاع الخاص الذي يتيح له ان يلحق به عبر الممارسات غير المشروعة في الغالب، جزءا مهما من جهاز الدولة، بل ينجح في جعل اعضاء مرموقين في الحزب الحاكن والدولة شركاء لرجال الاعمال.[2]

إن الاوضاع الاقتصادية المتدهورة تلك، أوجدت (جماعة الاصلاحيين او فرقي الاصلاحات) التي ظهرت ما بين عامي 1986-1987، وقد تمكنت تلك الجماعة اقناع الشاذلي بن جديد ان يعهد لها بمسؤولية ماسمي ب، (الاقتراح الفني) لإصلاح اليات التسيير الاقتصادي وكانت هذه الجماعة تتألف من محمد صلاح بلكحلة وهو مسؤول عن جهاز التخطيط المركزي وغازي حيدوسي ومولود حمروش، عبد العزيز القريشي ومحمد صلاح محمدي الذي يعمل في امانة الحكومة العامة وفوزي بن مالك مدير المصرف العام ومحمد غريب مدير الشركة العامة. وقد اصبحت هذه الجماعة مجموعة رسمية عام 1987، إلا انها انصرفت بعد ذلك لتولي المناصب الحكومية فحمروش أصبح أمينا عاما لرئاسة الجمهورية ، ومحمد غريب أصبح وزيرا

[1]- مجلة الاقتصاد العربي: العدد 47، دار الصحافة العربية، (لندن، 1980)، ص ص 7-8.

[2]- براهيمي، المغرب العربي، المصدر السابق، ص 13.

لذلك استمرت الحالة الاقتصادية الجزائرية بالتدهور الذي نتج عنه احداث 5 أكتوبر 1988. حيث قام الشاذلي بن جديد بتعيين مولود حمروش خلفا لقاصدي مرباح ورفع لأول شعار الاصلاحات الاقتصادية وقام بالعديد من الاجراءات وهذا ما تمثل في العديد من المجالات. [1]

نتائج التحولات الاقتصادية:

أ-في مجال الزراعة:

أصبحت الجزائر منذ مطلع عام 1979 تستورد معظم مواردها الغذائية والسبب الرئيسي في ذلك هو القحط والجفاف الذي أصاب أراضيها، حيث كان مجموع الاراضي المزروعة في البلاد هو 39.5 مليون هكتار أي 1606 / من مساحة الاراضي الجزائرية بأسرها . [2]

إن قلة سقوط الامطار في شمال الجزائر لم يكن بمشكلة ، غير أن نسبة التبخر العالية تشكل 75 / من الماء الضائع فيما تنساب نسبة 18 / أخرى الى البحر، وقد وضعت مشاريع لزيادة الاراضي المروية من 200 ألف هكتار الى 500 ألف هكتارن كما وضعت برامج ضخمة لبناء السدود وصيانتها بغية رفع طاقة تخزين المياه إلى 1400 مليون متر مكعب . [3]

كما أن ارتفاع المداخيل المالية الجزائرية ، جاء بسبب زيادة أسعار النفط عام 1979، حيث حاولت السلطة اعادة الاعتبار للفلاحة من خلال التخلي عن تعاونيات الثورة الزراعية وتنظيمها على شكل يقترب من الخصخصة، فقد فتت الراضي الزراعي الكبيرة لتسل عمل ادارتها والسيطرة عليها . [4] ونستطيع من الجدول التالي ان نعرف أسلوب توزيع الاراضي الجزائرية حسب استعمالها لعام 1979 [5]:

---

[1]- مجلة الدستور: :مرحلة جديدة من الشاذلية" مجلة الدستور، العدد 362، السنة 15، دار العروبة، (لندن، 1985)، ص 8، عنصر، لمصدر السابق، ص ص 226-227.

[2]- بواكعيبات: المصدر الاسبق، ص 124.

[3]- بلغت مساحة الجزائر حوالي 204 مليون كيلو متر مربع.

[4]- مجلة ديارنا والعالم، العدد 91، المصدر السابق، ص ص 16-17.

[5]- بواكعيبات: المصدر السابق، ص 124.

الجدول رقم (1): يمثل توزيع الاراضي للعام 1979 (1000) هكتار

نوعية الراضي	المساحة	بالمئة
اراضي قابلة للزراعة	06846	2087
اراضي مزروعة	651	0.27
مراعي	36323	15.255
غابات	4384	1.84
اراضي اخرى	189970	79.77

اما مرحلة "الثورة الزراعية"، فهدفت الى زيادة الانتاج الحيواني وتشجيع قيام جمعيات تعاونية لتربية الحيوانات وخاصة في المراعي الواقعة بجنوب الجزائر، حيث يشمل قطيع الحيوانات الرئيسية للعام 1979-1980:

1-الابقار التي يبلغ تعددها 104 مليون رأس.

2-الاغنام التي يبلغ تعدادها 12.5 مليون رأس.

3-الماعز التي يبلغ تعدادها 2.9 مليون رأس.

اتخذت الحكومة الجزائرية خطوة جديدة في مجال الاكتفاء الذاتي من الطيور الداجنة، وذلك عبر بناء مسلخ للطيور الداجنة في كل من مدن سطيف، وسكيكدة، ومستغانم، حيث تبلغ طاقة كل مسلخ اليومية 1500 دجاجة، وهناك أيضا مشاريع خاصة بزيادة انتاج اللحوم الحمراء بحيث توفر جزءا كبيرا من الاستهلاك المحلي. [1] وأخذت الحكومة تهتم بتطوير الثروة الحيوانية من خلال تحسين المراعي وتأمين المياه

[1]- جاموس، المصدر السابق، ص 21.

والادوية بهدف تغطية أكبر نسبة ممكنة من الحاجات المحلية المتزايدة للحلوم والحليب والبيض. **الجدول رقم (2): يمثل حجم الانتاج الحيواني لعامي 1979-1980** [1]:

المنتجات الحيوانية	1979 (ألف طن متري)	1980 (ألف طن متري)
لحوم الابقار	31	33
لحوم الاغنام	56	56
لحوم الماعز	10	11
لحوم الطيور	44	46
حليب الابقار	503	518
حليب الغنم	150	160
حليب الماعز	130	135
بيض الدجاج (مليون بيضة)	1807	19010

ب-في مجال الصناعة:

تتمتع الجزائر بظروف مشجعة على قيام الصناعة بالنظر لما يتوفر فيها من النفط والغاز والموارد الطبيعية فضلا عن مواردها الزراعية، لالا أن استعمار فرنسا للجزائر ولمدة طويلة أدى الى القضاء على الصناعات الحرفية وعرقلة قيام صناعة حديثة فيها لذلك جاء المخطط الثلاثي الاول (1967-1969) ثم المخطط الرباعي الثاني (1970-1973) ثم تبعه المخطط الرباعي الثالث (1974-1977) وقد مثلت تلك المخططات البداية الحقيقة لإقامة أسس الصناعة في البلاد. [2]

فلقد شهدت آلة الانتاج الصناعية القائمة تشعبا سريعا بفضل تسارع الاستثمارات، فازدادت المنشآت العامة وادت الى تحقيق انجازات متنوعة في مجال الانتاج والاستخدام والكفاءات ففي مجال الانتاج الصناعي

[1]- بولكعيات: المصدر السابق، ص ص 123-124.

[2]- براهيمي، المغرب العربي...، المصدر السابق، ص ص 179-180.

تحققت انجازات ملحوظة علما بأن العددي من العوائق مثل متطلبات التدريب ووجود خلل في بعض التجهيزات المستوردة وجمود الادارة التي لم تألف متطلبات التنمية قد ادت إلى تباطؤ نسبي في الانتاج إلا انه عاد وشهد بعض الازدهار مظهرا بهذا ايجابية التدريب وحسنات اللامركزية في توزيع الى الانتاج التي نتجت عن تغيير بنية المنشآت العامة، اذ ارتفع عددها من 70 منشأة الى 200 منشأة بين فترة 1979-1981. [1]

ج-في مجالات التجارة:

لم يعد التصدير خلال هذه المرحلة من تأريخ الزائر، اختيارا وإنما بات حتميا، وهذا ما أكدته اللائحة الخاصة بتنظيم الاقتصاد الوطني وتسييره، المقدمة للمؤتمر الخامس للحزب عام 1983 حيث جاء فيها: ((ان نشاط التصدير لدوره الحاسم في تنمية الاقتصاد الطني المقبلة ينبغي أن يكون موضوع سياسة تطور وطنية حقيقة بفضل الاجراءات المتخذة في مجال دعم الاسعار وتكيف النظام الجبائي وتحديد كيفيات تمويل ملائم وتخفيف الاجراءات الادارية وتشجيع الوحدات المصدرة)). [2]

وهكذا بدأت الجزائر، تتجه محو تنويع الصادرات بعد المشاكل التي ظهرت في السوق النفطية العالمية بغيت تسوية الانخفاض في ايرادات العملة الصعبة، فقامت في 14/أفريل/1984 باتخاذ عدة إجراءات منها:

1.ارتفاع مدة اعادة الاموال الى الوطن من 60 إلى 120 يوم عمل على الأكثر.

2.إنشاء هيئات تتدخل في التصدير.

3.إلغاء الضغوط المعرقلة لحركة المصدرين.

4.تشجيع القطاع العام على التصدير في إطار القانون.

---

[1]- الا ان مصادر اخرى تذكر قيام الحكومة الجزائرية في أكتوبر عام 1980 بتجزئة61 شركة عملاقة الى نحو 350 شركة وتحويل مقارها الرئيسية الى خارج العاصمة الجزائرية لجعلها قربا بالعملية .

[2]- للمزيد ينظر: فوزي عبد الرزاق: "اشكاليات تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 26، منشورات جامعة منتوري في قسنطينة، -الجزائر، 2006، ص ص 179-192، براهيمي ، المغرب العربي...، المصدر السابق، ص 238.

5.عدم تحديد قائمة المواد القابلة للتصدير، وعدم رفع مبالغ الإسناد إلى حد عال.

6.تخصيص بعض مواد الانتاج الوطني للتصدير.

وتقليل الضرائب والرسوم ومنح التسهيلات البنكية المختلفة [1].

وفي ما يلي جداول تبين الصادرات والواردات الجزائرية خارج المحروقات [2]:

الجدول (أ) يبين صادرات الجزائر خلال الفترة1986-1992 (مليون دولار)

السنوات	المواد جارج المحروقات
1986	166
1987	8088
1988	7814
1989	8789
1990	10934
1991	11850
1992	10516

الجدول (ب) يبين الصادرات والواردات الغذائية والاختلال الواضح بين الصادرات والواردات خلال الفترة 1989-1992 (مليون دينار جزائري).

السنوات	صادرات	واردات
1979	401	5174
1983	178	9209
1987	145	7096
1992	1100	44000

[1]- مراد، المصدر السابق، 29.

[2]- ابن حمودة سكينة، المصدر السابق، ص212.

مشكلة الديون الخارجية

ظهرت مشكلة الديون الخارجية للجزائر، كأحد أبرز المشاكل التي كانت تواجه حاضر التنمية الاقتصادية ومستقبلها، بل وأصبحت الديون أزمة حقيقية تهدد استقرار البلد السياسي والاقتصادي والاجتماعي بشكل مباشر. وتعاظم هذه المشكلة إذا أن خدمات ديونها أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من حصيلة صادراتها من السلع والخدمات وإن المتبقي منها لم يكن يكفي لتمويل وإرادتها من السلع والخدمات الضرورية، هذا إلى جانب أن القروض التي تحصل عليها يستخدم معظمها في تسديد جزء من ديونها الخارجية [1] والجدول الاتي يوضح ذلك:

تطور الديون الخارجية وخدماتهاللفترة 1979-1992 [2]

السنوات	مبلغ الديون (مليار دولار)	خدمات المديونية (مليار دولار)
1979	1704	30207
1980	1806	4021
1981	1706	4009
1982	1903	40842
1983	1704	50806
1984	17	50205
1985	1906	50119
1986	1903	4012

[1]- الهاشمي بوجعدار: "أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها واثارها"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد12، جامعة منتوري في قسنطينة، منشورات دار الهدى، (الجزائرن 1999)، 95-96.

[2]- عبد العزيز شرابي و وروابح عبد الباقي: "المديونية الخارجية للجزائر: نظرة مستقبلية"، مجلة حوليات، العدد 34، جامعة قسنطينة، مطبعة البعث، (الجزائر، 1997)، 46.

وثمة أسباب عديدة داخلية وخارجية في بروز أزمة الديون منها:

الأسباب الداخلية وتتمثل فيما يأتي:

ضخامة الاستثمارات التي قامت بها الجزائر من خلال الخطط التنموية الطموحة خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي وما تطلبه ذلك من استثمارات ضخمة فاقت امكانيات التمويل المحلية، حيث وصل معدل الاستثمار إلى 25.5% من اجمالي الناتج القومي الخام لعام 1979، وهو يعد من بين المعدلات المرتفعة التي تحققت في عدد محدود من دول العالم[1].

لقد اعتقد مخططوا السياسة الاقتصادية الجزائرية، أنه لا يمكن للجزائر ان تتجاوز مرحلة التخلف الاقتصادي غلا من خلال رصد استثمارات ضخمة وتبني نموذج رائد للصناعة (نموذج الصناعات المصنعة)، لذلك أولوا أهمية قصوى لمعدلات الاستثمار اعتقادا منهم أنه كلما كانت هذه المعدلات مرتفعة كلما كانت نسبة النجاح اكبر في تحقيق تطور سريع دون أن يولوا أي اهتمام للنتائج التي تتمخض عن عمليات الاستثمار سواء كانت مباشرة كنمو الدخل القومي وزيادة الادخار والصادرات أو غير مباشرة في ما تحدثه من ارتباطات أمامية وخلفية بين قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني[2].

[1]-شرابي، المصدر السابق، 45.

[2]- عبد العزيز شرابي: "أزمة التمية وافاقها في الجزائر"، مجلة بناة الاجيال، العدد 18، السنة 5، المكتب التنفيذي لنقابة المعلمين، (سورية، 1996)، 25: محمد ابراهيم منصور: "هلال الديون المتوسطية المال والسلطة في الجزائر ومصر والمغرب وتونس وتركيا"، مجلة المستقبل العربي، العدد 22، السنة 24، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروتن 1999)، 170.

رابعا: التحولات الاجتماعية والثقافية من مجتمع اشتراكي لمجتمع ليبرالي وأثره على استقرار المجتمع الجزائري.

كان لابد للدولة الجزائرية بعد الاستقلال أن تتجه نحو إجراء سلسلة من التغييرات الاجتماعية سواء في المدن أو القرى أو البلدان المختلفة خاصة بعد أن أدرك الجزائريون حجم التخريب الذي تعرض له نسيجهم الاجتماعي. وكان الشباب والطلبة والعمال هم من الفئات التي اهتمت بها الدولة، فضلًا عن أن التحولات السياسية أدت إلى بروز حركات اجتماعية وبروز منظمات مجتمع مدني خاصة به بعد صدور دستور سنة 1989 وسنقف عن ذلك في هذا الفصل.

أ-المجتمع.

أولا: حالة المدن الجزائرية.

عاشت المدن الجزائرية منذ الاستقلال، مرحلة تغيير اجتماعي لم يسبق له مثيل، وأسهم ذلك العامل بدور مهم في تهيئة الدافع لنشأة ونمو المدينة ولكن، بصورة غير مخططة وبطريقة فوضوية و متسارعة، فتعطلت الوظائف الطبيعية للمدن وتحولت الحياة فيها إلى جملة من الأزمات والاختناقات في كل الميادين، وأصبح من المألوف التعايش مع أزمات نقص مساه الشرب والسكن واختناق المواصلات وقصور الخدمات والمرافق العامة، والبحث الدائم، من معظم السكان، عن الحد الأدنى من الحياة الكريمة في جو محموم من التزايد السكاني وتدهور مريع للبيئة الحضرية [1]. حيث بلغت نسبة النمو السكاني 3.2% سنويا وقد تركز معظم السكان أي حوالي 90% في العاصمة الجزائرية ومدن عنابة و قسنطينة ووهران[2].

[1] – بودن عبد العزيز: "النمو الحضري والمفاهيم المرتبطة به"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، منشورات جامعة منتوري في قسنطينة، (الجزائر، 2005)، 62-65; زيطاري سامية: "دراسة تحليلية وقياسية لسوق السكن في الجزائر ما بين 1982-1992"، مجلة المعهد، العدد5، دائرة البحث العلمي لمعهد العلوم الاقتصادية، (الجزائر، 1995)، ص 147-158.

[2] – عدنان عضيمة: "الجزائر أو مدينة القصبة"، مجلة الفيصل، العدد101، السنة 9، دار الفيصل الثقافية، (المملكة العربية السعودية، 1985)، 1-17; مراد، المصدر السابق، ص32.

حاولت الدولة إصلاح الأوضاع واحتواء التخلف العمراني الذي كانت تعيشه المدن الجزائرية بعد أن خرج عن إطار السيطرة والتحكم وأصبح ينذر بالانفجار، فوضعت سياسة عمرانية متكاملة تهدف إلى تحسين ظروف الحياة في المدن الجزائرية والتحكم في نموها وترشيده بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وكما هو معروف، فإن المجتمع الجزائري كان مجتمعا ريفيًا بالدرجة الأولى منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م.

ولقد حدث تغيرا جذريا بعد ذلك أدى إلى تزايد سكان المدن، وقد انعكس هذا التحول الجذري في طبيعة التركيب السكاني للمجتمع الجزائري على المجال الحضري في جانبين أولهما عمراني حيث شهدت المدن الجزائرية خاصة بعد الاستقلال توسعا لا مثيل له في تاريخها، وقد أدى هذا الدفع الحضري إلى اتساع رقعة المدن بصورة عشوائية وعلى حساب الأراضي الزراعية، كما أدى هذا الدفع الحضري إلى اتساع رقعة المدن بصورة عشوائية وعلى حساب الأراضي الزراعية، كما أدى هذا التمدد إلى ظهور الأحياء العشوائية على هوامش المدن وأغلبها تفتقر إلى متطلبات الحياة الأساسية، كما تدنت كفاءة المرافق والتجهيزات وعجزت عن تلبية متطلبات السكان فاختل التوازن بين المدن[1]. أما الجانب الثاني فتمثل بالناحية السكانية أخذنا مقارنة بسيطة بين عدد السكان الجزائريين عام 1966 وكان حوالي 3.778.482 نسمة فإنه قد أصبح في عام 1987 حوالي 11.444.249 فسوف نلاحظ ارتفاع عدد السكان بصورة مذهلة وشكل ذلك ضغطاً كبيرًا على المدن، بسب زيادة السكان والتي تتطلب زيادة الطلب على الأرض لبناء المساكن والمرافق والمصانع وبالتالي لم يكن بالإمكان تحقيق التوافق المطلوب بين تضخم السكان والمرافق اللازمة، وانصرف اهتمام السلطات إلى تحقيق الحاجة الملحة للسكن والتي بلغت درجة عالية من الخطورة، لعجزها عن تحقيق متطلبات الأعداد الكبيرة من الوافدين من الريف إلى المدينة[2].

[1] – بشير التجاري: "توطن المناطق الصناعية دراسة لبعض النماذج غرب الجزائر"، مجلة المدينة العربية، العدد 37، السنة 8، منظمة المدن العربية، المطبعة العصرية، (الكويت، 1989)، ص58-61.

[2] – محمد الهادي لعروق: "المدينة الجزائرية سياسات وممارسات التهيئة"، مجلة حوليات، المجلد1، وحدة بحث افريقيا والعالم العربي، مطبعة البعث في قسنطينة، (الجزائر، 1997)، ص 6.

لم تكن الحكومة الجزائرية غافلة عن مشكلة التخطيط العمراني للمدن الجزائرية، فقد سبق أن اتخذت خطوات مسبقة ابتدأت منذ نهاية السبعينات واستمر ذلك حتى عام 1988 حيث تكفلت رسميًا لحل هذه المشكلة ضمن إستراتيجية متكاملة ورصدت لها استثمارات ضخمة في مخططات التنمية الوطنية، لكن بعد ذلك اتخذت إجراءات جديدة تتعلق بتوزيع في تخطيط المدن وتوجيه نموها عبر مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية والمالية منها تشكيل أجهزة الإشراف على تخطيط المدن وتسييرها خاصة بعد أن أدركت الحكومة أن تخطيط المدن وتسييرها يستند في المقام الأول على الجماعات المحلية التي تتولى بصورة مباشرة كل العمليات القانونية والتقنية والمالية المنظمة للوائح والقوانين لتنفيذ برامج التعمير[1].

لقد سمح هذا القانون للبلديات توزيع العديد من قطع الأراضي تنحصر مساحتها بين 170م^2 -400م^2 وذلك بعد هيئتها ومدها بمختلف التجهيزات والمرافق وربطها بشبكات الماء والكهرباء والمجاري، وقد قدرت الأراضي المخصصة للبناء التي وزعتها البلديات بين أعوام 1979-1990 بحوالي 500 ألف قطعة للقطاع الفردي و 600 ألف قطعة لمصلحة القطاع العمومي. وهكذا فقد تميزت هذه الفترة بتوسع المدن الجزائرية الذي انعكس سلبًا على نوعيةالاحتياطات العقارية أعطت للبلديات صلاحيات القوة العمومية في ميدان تنظيم ومراقبة التوسع الحضري، حيث أصبحت البلدية بمقتضى هذه القوانين تمارس سلطة الرقابة على كل أعمال البناء داخل تراب البلدية وهي التي تتمتع أيضا بسلطة إصدار رخصة البناء لبرامج الإسكان التي تقل مساحتها عن 10 هكتار في حين تعود سلطة إصدار هذه الرخص للوالي أو الوزير للبرامج الأكبر حجمًا[2].

على الرغم من صدور تلك القوانين التي وجدت أصلاً لحماية الأراضي الزراعية من التوسع الحضري، إلا أنها لم تخل من العيوب وأبرزها:

1.إدماج الأراضي الزراعية (وهي في الأصل مؤممة) إلى أراضي القطاع الخاص عن طريق قانون نزع الملكية.

[1] – وهو مجلس منتخب يمثل السلطة التشريعية في الإدارة البلدية.

[2] – محمد الهادي لعروق: "خصائص النمط الحضري الجزائري في تعداد 1977"، الملتقى الجغرافي الخامس للمغرب العربي، (الجزائر، 1982)، ص5-9.

2.كان سعر هذه الأراضي يقيم إداريًا دون اعتبار لقيمتها الاقتصادية.

3.كما أن تهافت البلديات على إدماج الأراضي الزراعية أو(الاحتياطات العقارية) وتسليم رخص البناء دون احترام للقواعد القانونية ودون انتظار الأحكام القضائية في حالة المنازعات خلف مشاكل معقدة أثقلت كاهل البلديات ماليًا وقضائيًا أدت في كثير من الحالات التي تدخل الوزارات لحماية مصداقية الدولة.

4.أدت سياسة البلديات إلى الإفراط في استنزاف الاحتياطات العقارية في غياب النظرة المستقبلية التي تحدد نمو هذه المدن[1].

وفي المقابل كان لزاما من الدولة اتخاذ إجراءات تجديدية المهام، ولهذا كان يجب أن يزيد الاهتمام الخاص بتدعيم البلديات ومصالح العمران بها بالكفاءات اللازمة لتمكين السلطات المحلية من اتخاذ القرارات السليمة في المسائل الحضرية على أسس علمية وموضوعية واستخدام النظم الحديثة في التسيير الحضري وإنشاء بنوك للمعلومات الحضرية والجغرافية التي تمثل العصب الحيوي لكل عملية تخطيطية وهذا يضمن للبلديات رسم سياساتها وضبط عملياتها بكفاءة عالية بإمكاناتها المحلية دون الرجوع إلى مكاتب الخبرة أو الوصاية.

ثانيا: المجتمع الجزائري.

لقد أطلق الرئيس الشاذلي بن جديد كلمته الشهيرة حول المجتمع، وأكد ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية كأساس لبناء الدولة عندما قال: ((إن العدالة الاجتماعية تعني بالنسبة إلينا تحقيق الفرص لجميع المواطنين، وتمكينهم من الاستفادة بالثروات الوطنية كل حسب عمله وإنتاجه، وتحقيق المساواة بين المواطنين بحيث يكون الفارق الوحيد بين مواطن ومواطن آخر هو فارق الجهد))[2]. وقد أحدثت السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها الحومة الجزائرية تحولات في بنى البلاد الاجتماعية منها:

1.التوسع الكبير في استخدام اليد العاملة المأجورة التي تشكل 76% من مجموع القوة الفاعلة المستخدمة وقد نتج هذا النمو في اليد العاملة المأجورة عن ازدهار قطاعات إنتاجية غير زراعية وازدهار القطاعات العامة

[1] – لعروق، المدينة الجزائرية...، المصدر السابق، ص11.

[2] – مطر، مجلة الاقتصاد العربي، العدد46، المصدر السابق ، ص 2.

الإدارية والاجتماعية وتراجع العمل الزراعي المستقل والمرتبط بالأزمة الإنتاجية التي شهدتها المزارع وبالبحث عن أعمال مأجورة غير زراعية. أن هذا التوسع في استخدام المأجورين لم يكن يشكل، بالضرورة، انقطاعاً حاداً في استمرارية الأوضاع الاجتماعية. فمثلاً في الريف كان يصح الحديث عن عمال فلاحين في وصفنا لعمال المصانع والورش الذين غالباً ما يقيمون في المزارع ويسهمون بالمال والعمل في زراعتها واستهلاك جزء من منتوجها.

2.التوسع الكبير الذي شهدته الفئات الوسطى المأجورة منها أو غير المأجورة والذي اقترن بتوسع أخر في مرافق الإدارة والموظفين، كما اقترن بازدهار الأعمال الحرفية الحديثة في مجال الخدمات والإنتاج التي اتسع سوقها بفضل ازدياد مداخيل الأسر والافتقار إلى بعض الخدمات في أعمال الصيانة والتصليح والسكن والترميم.

3.تحسين وضع الرأسمال الخاص، بشكل ملموس، فازداد حجمه وشكل بنية بحد ذاته ويمكن اعتبار أن البرجوازية الزراعية الخاصة قد فقدت من أهميتها بفعل تحجيم بعض الملكيات وتأميم بعضها الأخر، إلا أن هذا لم يمنع ظهور اتجاهات معاكسة في بعض مناطق السهول، نتج عنها تطور برجوازية متوسطة زراعية تخصصت بإنتاج الفاكهة والخضار واللحم الأحمر لتزويد الأسواق المتزايدة، علماً بأنها استعادت سيطرة جزئية على دورات التسويق الزراعي.

4.ظهور فئة اجتماعية جديدة تمثلت بمديري المنشآت العامة وكبار مسئولي الإدارية الاقتصادية الذين تولوا مهام إنشاء وتطوير آلة الإنتاج العامة أو مهام التخطيط والتنظيم والتنسيق الاقتصادي والمالي وقد ساعدت سياسة الحومة على نمو هذه الفئة المنحدرة من الفئات الوسطى التي توفر لها تعليم أولادها ونعت بعض أفرادها بالتكنوقراط والبعض الآخر بالبيروقراطية الاقتصادية[1].

ساد الانطباع بأن القطاع العام هو سبب في تخلف المجتمع الجزائري، ونجد الكثير من المهتمين بقضايا التنمية بالبلدان النامية ومنها الجزائر يرون بأن السبب الرئيس في تخلف مجتمعاتهم يرجع بالضرورة إلى أن الدولة ارتكزت في سياساتها التنموية على القطاع العام، وإن كل تلك الأخطار التي حلت بها مجتمعاتهم تعود

[1] -بن شنهو، المصدر السابق، ص 510-511.

إلى الابتعاد والمكونات الحقيقية الاقتصادية لهذا القطاع. فالفساد الذي استشرى، والمفسدون الذين اعتلوا قمم القطاع العام والانحراف الذي ظهر هو السبب، لذلك دعوا إلى أن الخير كل الخير هو في النظام الرأسمالي والحرية سوف تطيح بالقطاع العام وتخلص المجتمعات النامية من أخطائه. ومصائبه، وهذا ما حدث بعد عام 1988 حيث تم تبني النظام الرأسمالي بدل الاشتراكي [1].

ظلت الرؤية السابقة للرئيس الشاذلي بن جديد، وتحديدًا في الأعوام (1979–1988) ترتكز على أن النظام الاشتراكي هو خيار شعبي لا عودة عنه حيث قال: ((إن الاشتراكية في الجزائر اختيار شعبي، وهذا ما أكدته المناقشات الشعبية الديمقراطية التي جرت حول الميثاق الوطني الذي صادق عليه شعبنا بالإجماع. ونحن نعتقد بأن كل مراجعة للتطبيق الاشتراكي لا يمكن إلا أن تدعم النظام الاشتراكي الذي يمكن أن يحطم الاشتراكية هو الجمود المذهبي والبيروقراطية والخوف من النقد، والاشتراكية لا يمكن حمايتها إلا بممارسة الديمقراطية التي تستهدف ضمان المصالح الحقيقية للجماهير. إن الثورة التي لا تراجع مسيرتها ولا تحاول تصحيح أخطائها وترفض ممارسة النقد الذاتي هو ثورة تهرب إلى أمام، ولا يمكن أن تحقق بناء المجتمع الاشتراكي. إذاً فالطريق الاشتراكي بالنسبة إلينا هو اختيار جماهيري ديمقراطي وعلى القيادة السياسية أن تسهر على احترام الإرادة الشعبية، وهذا ما تعهدت به أمام الشعب))[2].

لكن ذلك الاتجاه، يعد كما يرى الدكتور فكرون السعيد [3]، غير منصف وغير موضوعي، فإن النموذج التنموي الذي تطلبه المجتمعات النامية وتفرضه التحولات العالمية لا يمكن أن يكون بمعزل عن الواقع والحقائق التنموية الموجودة فعلاً، فهذا الموقف يعد نتاجًا لجهل علمي بالتأريخ الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن التنظير والتأسيس لمرحلة مقبلة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التكامل المنطقي والموضوعي بين

[1] –فكرون السعيد: "التغيرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية (الجزائر نموذجا)"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة منتوري في قسنطينة، مطبعة دار الهدى، (الجزائر، 2005)، ص82–83.

[2] –مطر، مجلة الاقتصاد العربي، العدد 46، المصدر السابق، 2ص.

[3] –يقصد بالعائلة الممتدة الأب والأم والأبناء والأحفاد، ويسكن هؤلاء في بيت الأسرة ويبقون فيه جبلين أو ثلاثة. أما الأسرة النووية، فتشمل الأسشرة المنفصلة عن العائلة والتي تتكون من الأب والأم والأبناء. وإذا تزوج الأبناء فهم يستقلون في بيوت منفصلة. عقون، المصدر نفسه، ص131.

القطاع العام والقطاع الخاص من جهة، وإن التحديث والتنمية الواقعية لا تتم إلا على وفق عملية التراكم المادي والبشري ضمن حلقات تأريخية مختلفة ومتعددة من جهة أخرى[1].

ثالثا: الأسرة الجزائرية.

أصبحت الأسرة الجزائرية في نهاية السبعينات من القرن الماضي تشبه إلى حد كبير، الأسرة الأوربية التي تعيش ي وسط حضري سواء من حيث عدد الأطفال، أو من حيث المعاملات أحياناً، بناءًا على ما تقدمه وسائل الإعلام من نماذج للحياة العربية كنماذج مثالية جديدة يقتدي بها في المجتمع الجزائري وفي الأسرة الجزائرية بالخصوص[2].

ويرجع تغير العائلة الممتدة إلى أسرة نووية[3]، إلى عدة أسباب أهمها الشريحة الاجتماعية، والمنطقة التي تسكن فيها العائلة أو الأسرة، والظروف الاقتصادية للعائلة ذاتها، وأيضا المستوى الثقافي والعلمي لكل عائلة أو أسرة وأيضا توفير أو عدم توفر المساكن الكافية في المجتمع، إلا أننا وجدنا بأن توفر المساكن كانت سببا من أسباب انتشار الأسر النووية ويمكن القول أن انتشار هذا النوع من الأسرة مرهونًا إلى حد ما بتوفر السكن في الجزائر[4]. أما فيما يخص الأطفال في الأسرة النووية فكان الأبوان يتوليان مع المراكز التربوية والتعليمية رعايتهم ونادرًا ما يسهم الأقارب في تولي مسؤولية تربيتهم بينما في العائلة الممتدة كان كل من الوالدين والأقارب يشاركون في تربية ورعاية الأطفال. وهذا ما جعل الأسرة النووية تتعرض إلى فقدان الطابع المميز لبعض العادات والتقاليد والقيم التي كانت تؤدي الدور الأساسي في وحدة وتماسك العائلة الممتدة[5].

وفي خضم الحديث عن الأطفال كان للحكومة الجزائرية دور في رعاية الطفل والطفولة من خلال:

---

[1] – وهو أستاذ في قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر.

[2] – السعيد، المصدر السابق، ص 83.

[3] – محسن عقون: "تغيير بناء الأسرة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، منشورات جامعة منتوري في قسنطينة، (الجزائر، 2002)، ص130.

[4] – Amado De niguel, "opinion publicay conyuntura" ,Ed Instituto De Estudios Economicos ,Madrid, 1998, p 121-122.

[5] –تركي رابح: "جهود الجزائر في ميدان رعاية الطفل والطفولة"، مجلة الثقافة، العدد 52، السنة 9، وزارة الإعلام والثقافة، (الجزائر، 1979)، ص 13-14.

1.تحقيق ديمقراطية التعليم علمياً وفعليا لكافة أطفال الجزائر بغض النظر عن فقرهم أو غناهم وأصبحت بذلك فرص التعليم والثقافة متاحة للجميع.

2.المنح الدراسية الممنوحة التي تقدمها الدولة في كل عام لمئات الآلاف من الأطفال والشباب إضافة إلى الكتب والأدوات المدرسية.

3.المطاعم المدرسية المنتشرة في جميع ولايات الجزائر وخصوصاً في الأحياء الفقيرة وسكان الريف.

4.العلاج المجاني والرعاية التي توفرها الدولة للطفل قبل الولادة وبعدها في المستشفيات ومراكز رعاية الطفولة والأمومة.

5.الضمان الاجتماعي الذي أصبحت مظلته تغطي كافة أبناء العمال والفلاحين والموظفين في مختلف قطاعات الإنتاج الوطني.

6.المخيمات الصيفية التي تقيمها الدولة كل عام والتي يستفيد منها الكثيرون من الأطفال والتي تكون تحت إشراف دقيق ورعاية كافية من الحكومة[1].

ومع هذا فإن تلك الخطوات لم تكن كافية للأطفال فقد كانوا بحاجة إلى:

أ.مدارس حضانة ورياض أطفال علما بأن أطفال الجزائر يبلغون 22% من سكان الجزائر والذين تقل أعمارهم

عن15 عاما فكان هؤلاء بحاجة إلى مدارس ترعاهم في أخطر مراحل أعمارهم نفسيا واجتماعيا وأخلاقيا[2].

ب.عدم توفر المواد الثقافية المتنوعة التي تلبي احتياجات الطفولة ابتدءا من مرحلة رياض الأطفال إلى نهاية مرحلة التعليم المتوسط. فالأطفال بحاجة إلى كتب أدب الأطفال وكتب العلوم المبسطة، وكتب الحكايات

[1] – للمزيد ينظر: بوعلام حمدي: "أينحظ الطفل منالنشاط المدرسي"، مجلة الثقافة، العدد52، السنة 9، وزارة الإعلام و الثقافة، (الجزائر، 1979)، ص 20–22; رابح، المصدر السابق، ص15.

[2] – تركي رابح: "جهود الجزائر في ميدان رعاية الطفل والطفولة"، مجلة الثقافة، العدد 52، السنة 9، وزارة الإعلام والثقافة، (الجزائر، 1979)، ص13–14.

والأساطير، فضلاً عن المسارح ولا سيما المسارح التي تخص عالم الطفل والطفولة، وكذلك يحتاج الأطفال الجزائريون إلى أفلام عن المسارح ولاسيما المسارح التي تخص عالم الطفل والطفولة، وكذلك يحتاج الأطفال الجزائريون إلى فلام سينمائية تتناول مواضيع تشغلهم تخاطبهم بلغتهم الوطنية[1].

ولم يقتصر اهتمام الحكومة الجزائرية فقط على الأطفال، بل اهتمت كذلك لاعتمادها بالشباب في كل أمة، هم بهجة الحياة وأمل المستقبل ومحط الرجاء والجيل الذي تناط به الآمال في تغيير وجه الحياة وتحقيق النهضة المنشودة وإقامة صرح التقدم والتطور على أسس سليمة ومتينة، ولذلك بذلت الحكومة الجزائرية في سبيل تعليمه وتكوينه الكثير حتى ينشأ نشأة سليمة وطنيا وأخلاقيا[2].

فقد كان من أهداف التربية الأخلاقية للشباب في الجزائر خلال هذه المرحلة:

1.تبصرة الشباب بصفة عامة بأنهم جزء من المجتمع يسعد بسعادته ويشقى بشقائه حتى يراعي في عمله وأحكامه وتصرفاته المصلحة العامة.

2.تنقية العادات والتقاليد والأعراف من الأباطيل والخرافات التي تشوب الدين والتطور الاجتماعي.

3.تعليم الشباب ونشر الثقافة الصالحة وبخاصة المبادئ الدينية والأخلاقية حتى تثقف العقول وتهذب النفوس.

4.تربية الوجدان الأخلاقي لدى الشباب وتقوية الضمير الحي لديهم عن طريق نشر الفنون الجميلة وتغذية النفوس بالسير الصالحة لعظماء التأريخ.

---

[1] –عقون، المصدر السابق، ص130.

[2] – هي ظواهر مركبة لها جوانبها المتعددة ويمكن عدها مرضا اجتماعيا يدمر البنى العلائقية في المجتمع، ويقضي على أسس البناء الاجتماعي، لأن ما يميزها عن الظواهر الأخرى، إنها سلوك عدائي يؤدي إلى انعدام الأمن وتفكك الجماعة، وشيوع الاضطراب والفوضى داخل المجتمع. للمزيد ينظر: قاسمي صونية: "أنماط الجريمة في المجتمع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 24، منشورات جامعة منتوري في قسنطينة، (الجزائر، 2005)، ص153.

وظل الاعتقاد في الجزائر بأن التربية الأخلاقية تحفظ الشباب من الطيش والانحراف والجريمة[1]، وتسلحهم بالإيمان والإرادة والصبر والشجاعة في مواجهة مشاكل الحياة بعزيمة وثبات وأداء العمل الذي يباشرونه بأمانة وصدق وإخلاص.

إلا أن ما نلاحظه في الحياة العامة الجزائرية خلال الأعوام (1979-1992) هو الميل عن العمل والاستغلال الفاحش للمنصب في قضاء المصالح الخاصة والرشوة والاختلاس والتزوير والتزييف فهي كلها من الجرائم التي جرها التحول الاقتصادي بالمجتمع الجزائري وترتكب هذه الجرائم من طرف فئة الأفراد ذات المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بمراكز وسلطة اقتصادية واجتماعية مرموقة، إن طبيعة هذه السلطة وهذا المركز وتلك المكانة في كثير من الأحيان تسهل عملية ارتكاب هذه الأنماط من الجرائم[2].

لقد جاءت تلك الممارسات الخاطئة نتيجة لضعف التربية الدينية في الأسرة ثم المدرسة ثم المجتمع، وكانت في تزايد مستمر نظراً لشيوع الفوضى وعدم استقرار العلاقات الزوجية الأمر الذي يمكن القول معه أن العائلة الجزائرية قد خضعت إلى تحولات وتغييرات اجتماعية واقتصادية أثرت في استقرار العلاقات الاجتماعية ولذلك كان يجب العناية بالتربية الدينية والأخلاقية للشباب في المدارس والمعاهد على اختلاف مراحل التعليم[3].

رابعا: الحركات الاجتماعية.

لفهم طبيعة الحركات الاجتماعية التي شهدتها الجزائر خلال هذه المرحلة لابد من الوقوف عند فئة العمال واضطراباتهم والمرأة ودورها والطلبة ونشاطاتهم.

---

[1] -تركي رابح: "التربية الدينيةوالأخلاقية للشباب الجزائري"، مجلة الثقافة، العدد 55، السنة 10، وزارة الإعلام والثقافة، (الجزائر، 1980)، ص 115-116.

[2] - وزارة الإعلام والثقافة، (الجزائر، 1980)، ص46-47.

[3] -المصدر نفسه، ص155.

أ.العمال:

العمال فئة اجتماعية مهمة وكبيرة في المجتمع الجزائري كان لها دور كبير ومهم في الساحة السياسية الجزائرية خلال الأعوام 1979-1992. ومن هنا نستطيع أن نقدم تعريفا لهذه الفئة يلاحظ بأنها فئة اجتماعية تتحدد بناءًا على العلاقة المتباينة للجماهير بوسائل الإنتاج، وتعد هذه العلاقة حاسمة في تحديد فرص وأسلوب الحياة للأفراد، لأن ملكية وسائل الإنتاج تؤدي إلى علاقات اجتماعية غير متكافئة بين أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج، وأولئك الذين لا يملكون إلا قوة عملهم، وهكذا فإن ملكية أدوات ووسائل الإنتاج تحدد توزيع الأفراد إلى فئتين: فئة عاملة وفئة رأسمالية[1].

ب.المرأة.

يبدو أن الاختيارات السياسية والاقتصادية في الجزائر جعلت حاجات النساء ضرورية في مرتبة ثانوية وهذا ما أشار إليه الميثاق الوطني عندما أكد: ((النساء يمثلن نصف السكان النشيطين، والمرأة مصدرًا لا بأس بها لقوة العمل بالبلاد بحيث يكون تجميدها لا يدل على ضعف الاقتصاد، وتأخر التطور الاجتماعي على أن إدماج المرأة الجزائرية في مسالك الإنتاج ينبغي أن تعد فيه الضغوط المتصلة بدورها كأم وزوجة في بناء العائلة وتدعيمها بوصفها خلية تأسيسية للوطن، وعلى الدولة أن تشجع المرأة على العمل في مواطن الشغل التي تستجيب لقدراتها وكفاءتها في المضمار نفسه، وعليها الإكثار من مراكز التدريب والتأهيل خاصة بعمل المرأة، كما أنهمن واجبها وضع قوانين دقيقة تهدف إلى ضمان حماية الأمومة واستقرار الأسرة، وعلى الدولة إدخال التغييرات الضرورية على الأنشطة التي تمارسها النساء يكون عمل المرأة عنصر التحام الأسرة ولمجتمع))[2].

وهذا النص من الميثاق الوطني الجزائري الصادر في نهاية السبعينات من القرن الماضي يعكس تصور السلطة الحاكمة والرأي العام فيما يتصل بعمل المرأة الجزائرية ودورها في التنمية، فالمكانة الاجتماعية

[1] – رابح، المصدر السابق، ص55.

[2] –فاطمة مرابط: "المرأة في الجزائر بين جمود القرية وصخب المدينة"، مجلة المنار، العدد 48، السنة 4، مطبعة الأهرام التجارية، (القاهرة، 1988)، ص 134-136.

المخصصة لها تنحصر في دورها كأم وزوجة وليس لها أن تعمل، إلا إذا كانت مضطرة إلى إعانة عائلتها وزوجها[1]. إلا أن جهاز الإنتاج لا يستسهل دخول المرأة سوق العمل، حيث بلغت نسبة النساء العاملات لنهاية السبعينات 2.6% أي ما يعادل 141.000 امرأة عاملة ، أما ناحية تعليم المرأة فقد ازدادت نسبة النساء المتعلمات بنسبة 70% بنهاية السبعينات وبالذات التعليم الابتدائي، لكن نسبتهم تقل بنسبة 60% ويستمر بالتناقص من التعليم الثانوي وصولا إلى التعليم العالي، كذلك يلاحظ في تلك الفترة ازدياد النساء العملات في المدن على حساب الريف، وقد لاحظ علماء الاجتماع أهمية التطور النوعي للعمل النسائي الذي تحول شيئا فشيئا من نشاط فلاحي ضعيف الأجر ومرتبط من حيث التنظيم بالإنتاج المنزلي إلى عمل حضري منفصل عن العمل بالمنزل ويقابله أجر. فهذا التوسع للعمل الحضري مهم جدا من زاوية مكانة المرأة في علاقات الإنتاج، فهو يحدد حركة ثنائية تتكون من التأجير من جهة والتأهيل الاجتماعي للعمل من جهة أخرى، ويمكن ملاحظة تطور الأحكام المنظمة لعمل المرأة خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي وبالذات قانون رقم 81 المؤرخ في 21/فيفري/1981، وقانون رقم 6/82 المؤرخ في 27/فيفري/1982، وقانون 11/سبتمبر/1982 وقانون رقم 12/83 المؤرخ في 2/جويلية/1983[2].

لقد تبين أن القيم المحافظة السائدة اجتماعي كانت بالمرصاد لخروج المرأة عندما تقرر ذلك من أجل العمل، فلم يقبل خروجها للعمل إلا بشروط كان على رأسها التأهيل العلمي العالي أو المتوسط على الأقل، على أن يكون العمل في مجالات محدودة مقبولة اجتماعيا تتميز بكونها امتدادا لنشاطات المرأة التقليدية في المنزل وداخل الأسرة (التعليم-والصحة-والإدارة)[3].

وعلى أي حال، فإن للمؤشرات الحضرية تشير إلى إسهامات عديدة في تبوء المرأة مكانة محترمة، يأتي في مقدمتها ما ارتبط بها من ظاهرة إقبال المرأة على العمل خارج محيط الأسرة، وتدعيم الاتجاه نحو تنظيم النسل وتباعد الولادات وتغيير نمط العلاقات الأسرية في اتجاه ارتفاع مكانة المرأة، وتعدد الأدوار التي تقوم بها،

[1] – درة محفوظ: "المرأة العاملة في المغرب العربي بين الاستغلال والتحرر"، مجلة المستقبل العربي، المجلد 4، العدد 37، السنة 4، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1982)، ص68.

[2] – محفوظ، المصدر السابق، ص 68.

[3] – قيرة، المصدر السابق، ص 252-253.

فضلاً عن اتباع عمر الأسرة الحضرية أيديولوجية الاستقلال الذاتي بعيدًا عن الاهتمام بكبار السن إشباعا لتطلعاتهن نحو مزيد من النجاح والرفاهية. لقد كان من الطبيعي أن يصاحب التحولات التي اعترت كلاً من البناء الأسري ومكانة المرأة تحولات مماثلة تتعلق بالتأكيد على الفردية في مقابل العائلية والديمقراطية في مقابل التسلطية الأبوية. ويعد مجال العلاقة بين الزوج والزوجة وبين الأب وأبنائه من أوضح المجالات تأثيراً بفلسفة المساواة والديمقراطية وأكثرها تعبيرًا عن مظاهر ضعف التسلطية الأبوية التقليدية. ففي الوقت الذي أكدت فيه التبعية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الأسرة التقليدية مظاهر التسلط والسيطرة التي اقترنت تاريخياً بمركز الرجل، وكان إقبال المرأة على العمل خارج المنزل والأسرة أساساً مهماً لتأكيد الاستقلال الاقتصادي لها، وتمهيدًا لفلسفتي العدل والمساواة التي نادت بها المرأة[1].

لقد حصلت المرأة الجزائرية، على شبه اعتراف رسمي بشرعية حركتها، فقد كان مقرراً ضمن هذه الرؤية الإيديولوجية أن تحرر المرأة لن يتم إلا في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية العامة للمجمع من خلال التعليم والعمل أساسا، فهي مسألة وقت وآجال. إن التعددية الحزبية التي ظهرت بعد عام 1988 لم تستفد منها الحركة النسائية[2]، في اكتساب قوة أكثر داخل المجتمع الجزائري لتستمر في طابعها النخبوي وحتى وإن تعددت أشكالها التنظيمية فقد فشلت تلك التنظيمات في الإنغراس بين الطالبات مثلا رغم التأنيث الكبير للجامعات أو حتى عالم الشغل النسوي بحكم تكوينه وتمركزه لتقبل مثل هذه الأفكار، ناهيك عن عالم المرأة الريفية التي أهملت تماما بحكم أن هذه الحركات لم تغادر المدن الكبرى والعاصمة التي نشأت فيها بالأصل[3].

ومن هذه المنظمات:

1.الجمعيات الخيرية: التي تعد من أكثر المنظمات النسوية انتشاراً في الجزائر، وقد تكون مختلطة تسهم فيها النساء، وقد تكون نسائية صرفة لا يعمل فيها إلا النساء. ويمكن القول أن هذا النمط من النشاط وعلى الرغم

---

[1] – عبد الناصر جابي: "الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع"، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية، المنتدى العام الثالث، الشبكة العالمية للمعلومات، 2003www.ifrance.com، ص13.

[2] – جابي، المصدر السابق، ص14.

[3] –دلال البزري: "المرأة في العمل الأهلي العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 136، السنة 13، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1990)، ص71–72.

من طابعه الخيري، إلا أنه يعبر عن أزمة تنمية أكثر مما يساهم في حل بعض معضلاتها، فهو يركز على نشاط الفقر دون أن يطرح وسائل الوقاية منها[1].

2.الجمعيات التابعة للأحزاب: حيث يوجد نوعان من هذه الجمعيات: منها ما يتعلق بأحزاب المعارضة مثل الاتحاد النسائي التابع لجبهة القوى الاشتراكية، حركة مجتمع السلم، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية. وتدور هذه الجمعيات في الفلك الإيديولوجي للحزب.

ب.الجمعيات التابعة للحزب الحاكم أهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات الذي كان تابعاً لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري. ويلاحظ من هذه الجمعية ليس لها إيديولوجية خاصة بها، بل تقوم بمهام دعم الحزب والحكومة التي تشرف عليها، وهذا الدور الذي قام به الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، ولذلك عزفت أغلب النساء عن المشاركة فيه إلى درجة وصفه بأنه لا يمثل إلا نفسه[2].

3.الجمعيات النسائية التابعة للمنظمات الحرة: مثل لجنة المرأة في نقابة المحامين، ولجنة المرأة في نقابة الأطباء، ولجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها. وهناك نوع رابع من التنظيمات النسائية تعرف "بالنوادي" [3]، وهناك جمعيات مستقلة لا تنتمي إلى أحزاب أو نقابات مثل جمعية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وجمعية صحبة النساء في ولاية تيزي وزو، والتجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات[4].

ويمكن أن نعزو بعض الأسباب التي جعلت الحركة النسائية غير فعالة على الساحة السياسية الجزائرية منها:

1.انقسام الجمعيات النسائية إلى عدة منظمات تابعة لأحزاب مؤيدة للسلطة أو مؤيدة لأحزاب المعارضة أو تابعة للنقابات دون تأطيرها في تجمع نسائي موحد مما أدى إلى ضياع صوتها على الساحة السياسية.

---

[1] – آثرنا هنا إطلاق تسمية "الحركة النسائية" بسبب ظهور أكثر من جمعية نسائية سواء كانت خيرية أو تابعة إلى حزب معين أو تابعة إلى منظمات حرة.

[2] –البزري، المصدر السابق، ص72.

[3] –الدسوقي، المصدر السابق، ص443.

[4] – للمزيد ينظر: ليكة معون: "الجمعيات النسوية من أجل حقوق المرأة"، مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية والثقافية في وهران، (الجزائر، 1999)، ص49-51.

2.إن معظم النشاطات في الحركة النسوية يميلن بأفكارهن إلى التيار العلماني، وهذا حد ذاته يعد ضعفا لهذه الحركة في مجتمع يسوده الطابع الديني بقوة[1].

ج.الطلبة:

ابتداء من نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي انقسمت الحركة الطلابية على أسس ثقافية-سياسية حيث فقدت الحركة الطلابية الكثير من حريتها واستقلاليتها مع تطور عدد الطلبة وازدياد عدد الجامعات، فقد انحصرت الحركة الطلابية في عدد قليل من المدن الجامعية الكبرى وقد طرحت تلك الحركة العديد من القضايا السياسية والوطنية والدولية وكانت تملك قراءات ليست بالضرورة قرارات السلطة نفسها قبل أن يتم القضاء على استقلاليتها التنظيمية والسياسية[2].

سمحت ديمقراطية التعليم بدخول الكثير من أبناء الفئات الشعبية والوسطى والريفية الجامعة، وفي الوقت الذي طرحت فيه مسألة التعريب بكل تداعياتها السياسية والثقافية، وما أنتجه من تحالفات وعمليات فرز داخل الحركة الطلابية وخارجها، وهي الفترة نفسها التي بدأ فيها النموذج الرسمي للتنمية يعرف عثراته الأولى مما سمح ببروز تيارات فكرية وسياسية معارضة بما فيها التيار الإسلامي والتيار البربري، فمقابل مرحلة التعثر والتشكيك التي دخلها الخطاب السياسي الرسمي، وتلك المؤيدة له ازدادت شرعية وقوة تجنيد التيارات المعارضة داخل الحركة الطلابية، وهو ما ينطلق حتى على الحركة الإسلامية التي استفادت كثيرا من القاعدة الطلابية، عدما حانت الفرصة لتكوين الأحزاب السياسية بعد الاعتراف بالتعددية الحزبية، حيث ظهرت بعض التنظيمات الطلابية مثل "الاتحاد العام الطلابي الحر"[3]، و "الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين" التي لها علاقة مع "حركة النهضة الإسلامية"[4]. فضلاً عن ظهور تنظيمات طلابية بربرية، أما التيارات الوطنية فقد استمرت ولكن دونتأثير فعلي. وبعبارة أدق انقسمت الحركة الطلابية بعد عام 1989 إلى ثلاثة تيارات:

---

[1] -جابي، المصدر السابق، ص11.

[2] - الدسوقي، المصدر السابق، ص443.

[3] - جابي، المصدر السابق، ص12.

[4] -محمود بوسنة: "الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، منشورات جامعة منتوري في قسنطينة، (الجزائر، 2002)، ص 133.

1.التيارات الإسلامية.

2.التيارات البربرية.

3.التيارات الوطنية.

وقد أسهمت عوامل اقتصادية واجتماعية في ضعف الحركة منها: التدهور الذي لحق بمكانة الطالب بسبب البطالة، وانغلاق الآفاق المهنية والاجتماعية أمامه، فضلاً عن انقسام الطلبة وانضمامهم إلى تيارات فكرية سواء كانت دينية أو قومية أو يسارية، وهذا أدى إلى مناصرة تلك الأفكار ودخول البلاد في نفق مظلم من العنف والإرهاب والصراع السياسي[1].

د.الحركة الجمعوية:

كثيرا ما تحدثت المصادر التأريخية وبالذات المصادر الجزائرية عن الحركة الجمعوية. فما هي الحركة الجمعوية؟ وكيف ظهرت في الجزائر؟ فالحركة الجمعوية في أبسط تعريف لها: هي حركة إنشاء الجمعيات التي تهدف لى ترقية الطاقات البشرية والعمل التطوعي واحترام وتقبل الآخرين، والنضال ضد أي شيء يؤدي إلى التهميش والإقصاء. وتجدر الإشارة إلى أنه أصبح من غير الممكن تصور مجتمع متماسك ويسير بثبات نحو التقدم إلا من خلال تبنيه سياسة واضحة فيما يخص فسح المجال للعمل الجمعوي في مختلف الميادين الحياتية[2].

وقد ظهرت الحركة الجمعوية في تسعينات القرن العشرين، بعدما تبنت الدولة قانون 31/90 الصادر في 4/ديسمبر/1990 الذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات كخطوة هامة وثابتة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجمعوي.

[1] – وكان هذا الاتجاه قريبا من حركة حماس. للمزيد ينظر: قيرة، المصدر السابق، ص168-169.

[2] – قيرة: المصدر نفسه، ص 169.

خامسا: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر.

تبدلت أمور عديدة إثر إحداث الخامس من أكتوبر 1988، التي وضعت علامة استفهام كبيرة على نظام حكم الحزب الواحد الذي ظل سائدا منذ الاستقلال، حيث تطور المجتمع الجزائري من خلال تطور وعيه السياسي أو إعادة هيكلة القوى السياسية والاقتصادية، أو من حيث تعريف دور لدولة وموقعها من الحياة المجتمعية عموما [1]. ولم يكن المقصود بالديمقراطية في الجزائر القيام بثورة على منظومة القيم الدينية والاجتماعية للمجتمع، ولكن المقصود هنا تلك المبادئ الديمقراطية التي تشكل قاعدة ممارسة السلطة السياسية، والمتمثلة أساساً في احترام الاختيار الحر للشعب والتداول السلمي للسلطة عن طريق إجراء انتخابات حرة نزيهة، واحترام حرية التنظيم والتعبير والمعارضة والتعددية السياسية، واحترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان والثوابت الوطنية وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون أي اعتبار عرقي أو جهوي واحترام قوانين الجمهورية واستقلال القضاء وعدم جمع السلطات في يد واحدة[2].

[1] – برهان غيلون: التحدي الديمقراطي في الجزائر، في كتاب مستقبل الديمقراطية في الجزائر، إسماعيل قيرة وآخرون، المصدر السابق، ص14-15.

[2] –قيرة، المصدر السابق، ص32-37.

ب-الثقافة:

كان من أبرز مميزات مدة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد 1979-1992 استمرار التحولات في جوانب الثقافة والتعريب والادارة التربوية والاعلام لتحقيق الأهداف المتوخاة وأهمها التأكيد على الهوية الوطنية والقومية والتي ابتدأت منذ بداية الاستقلال وترسخت في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين ويقينًا إن تلك التحولات لم تكن سهلة، إذ ظهرت مشاكل عديدة نجم عنها توترات ثقافية وأثنية لايزال تأثيرها قائما حتى يومنا هذا، وسنتعرض إلى تلك التحولات ونوضح آثارها.

أولا: طبيعة الخطاب اللغوي والثقافي وأبعاده:

كانت مرحلة نهاية لسبعينات من القرن الماضي هي المرحلة التي تفجر فيها الخطاب الثقافي ضمن موازاة الهموم الجديدة وتجسيدها ثقافيا، وقد أصبح للفعل الثقافي سلطته تبعا لمقتضيات خطابية ومستلزمات سياسية، سمحت بانبثاق رؤية إلى المجتمع الجزائري تكاد تكون واحدة ومنسجمة فالمهرجانات والملتقيات ازدهرت وظهرت مجاميع من المثقفين الذين أكدوا ضرورة ربط الفن ولأدب بهموم الجماهير، واختلط ذلك بنوع من الحركية الجمعوية، لكنها حركة سمحت ببروز نوع واحد من الثقافة التي يمكن أن نسميها بـ (الثقافة الرسمية) أو ما يمكن تسميته (بفلسفة المستقبل. [1]

وانطلاقا من الحقيقة هذه نستطيع أن نتفهم جيدا القرار الثوري الذي اتخذته الحكومة الجزائرية على مستوى اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في 30 ديسمبر 1979 والذي نص على : ((أن التربية تقع في صميم الثورة الثقافية التي تبني الإنسان الاشتراكي الجديد، وتدفع القريحة الوطنية للابتكار والابداع، وتقضي على مظاهر التخلف والانحراف والانحلال بجميع مظاهره، وانها الطريق الوحيد لدفع القدرة الوطنية في الميادين العلمية والتكنلوجية، والحد من التبعية الأجنبية، وحماية الاستقلال الوطني، وإعطاء محتواه الثوري الحقيق، وعلى أن اللغة الوطنية اختيار لا رجعة فيه، وأن المجال الوحيد للحوار هو كيفية دمجها في

[1]- بختي بم هودة: "شيء عن السؤال الثقافي في الجزائر"، مجلة الوحدة، العدد 76، السنة7، المجلس القومي للثقافة العربية، (المملكة المغربية، 1991)، ص 155.

حركة التنمية الشاملة، والتطور الذي نشهده الجزائر، وجعلها أداة للثقافة والعلوم والتقنيات العصرية، وعلى أن تعزيز اللغة الوطنية وتعميمها يتكاملان، مع تشجيع اكتساب اللغات الاجنبية، والاتصال المستمر مع مصادر العلوم والتقنيات الأكثر تقدما، والمساهمة بطريقتنا الخاصة في الابداع العالمي)). [1]

ثانيا: المشكلة الامازيغية:

تؤكد بعض المصدر على ان الامازيغ أي البربر هم من سكان شمال افريقيا ابتداء من الشلح بالمغرب الأقصى إلى الجرابة بالمغرب الأدنى وفي المغرب الأوسط (الجزائر حاليا) وهم من بني عبد الواد بتلمسان بأقصى الغرب الجزائري إلى النمامشة بتبسة بأقصى الشرق الجزائري [2] والأمازيغ تعبير يطلق على فريق من أهل الشمال الإفريقي الذين يدعون (البربر) أي أهل البداوة او الصحراء أي البادون الظاهرون. [3]

وعلى العموم لقد كان موقف الامازيغ أو البربر وبالذات قبائل (القبايل) سلبيا تجاه العرب واللغة العربية والاسلام وحتى تجاه المغرب العربي الكبير حيث يقول أمقران آيت العربي [4] :

((بالنسبة للدستور والديباجة التي جاء بها والتي تجعل من الجزائر أرضا اسلامية وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرضا عربية، فنحن لا نوافق على هذه الديباجة وسنعمل في إطار حزبنا من أجل تغيير ما لا يتفق مع مبادئ التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية))، وهو بهذا لا يتعرف بما سنه العلماء الجزائريون المنحدرون أصلا من الامازيغ أمثال الشيخ عبد الحميد بن باديس والبشير الابراهيمي، والعربي تبسي، حيث رفع هؤلاء شعار ((الاسلام ديننا، والعربية لغتنا، والجزائر وطننا)) وهم الذين أقروا انتسابالشعب

[1]- عمار بوحوش: "لغتنا العربية جزء من هويتنا "، مجلة المستقبل العربي، المجلد4، العدد 35، السنة 4، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1982)، ص 127.

[2]- عز الدين المناصرة: "العرب الامازيغ عرب عاربة"، عرض فتحية احمد؟، مجلة العربي، العدد 492، وزارة الإعلام، الكويت، 1999، ص 24.

[3]- محمد مختار الغرباوي: في مواجهة النزعة البربرية واخطارها الانقسامية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 15.

[4]- وهو ممثل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

الجزائري للعروبة ((**شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب**)). [1]

وانقسم البربر إلى أربع فئات:

1-القبائل: وهم منقسمون إلى القبايل الصغرى (بيجاية) والقبايل الكبرى (تيزي أوزو)، وقد حافظ هؤلاء على خصوصيتهم اللغوية الامازيغية ويعدون أكبر المعادين للهيمنة العربية على الحزب او الدولة.

2-الشاوية: يسكن هؤلاء في منطقة الاوراس وتضم مناطق (تبسة- وباتنة- وسوق اهراس) ويتميزون عن القبايل بعدم معاداتهم للعربية بل يعدون من أكثر المدافعين عنها والمتحمسين لها، لا بل تصدوا لمحاولات القبابيل في التشكيك في عروبة الجزائر، وكان الرئيس الأسبق هواري بومدين وهو بربري شاوي قد قاد حملة التعريب المعروفة.

3-الموازبيون: وهم فئة بربرية قليلة العدد اهتمت بالتجارة اكثر من الساسة حيث لم يدخل هؤلاء في أي صراع سياسي وكان من أبرز أبنائهم المفدي زكرياء مؤلف النشيد الوطني الجزائري.

4-التوارق: وقد سكن هؤلاء جنوب الصحراء على الحدود لمالية- النايجيرية- الليبية، حيث لم يكن لهم أي نشاط سياسي ولا طموحات من أجل السلطة، حيث كانوا بعيدين. [2]

من هنا صدر قانون تعميم استعمال اللغة العربية في 16 جانفي 1991 من قبل المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) الذي وقعه الرئيس الشاذلي بن جديد والذي نجاهل تماما اللغة الامازيغية، وجعل اللغة الثانية للبلاد هي الفرنسية، حتى ان دستور البلاد لعام 1989 بالقول: ((**إن العربية والأمازيغية لغتان وطنيتان، واللغة العربية هي اللغة الرسمية**)).

---

[1]- محمد مختار الغرباوي: المرجع السابق، ص 18.

[2]- أزراج عمر: "الانسحاب النفسي الجزائري في الاعلام الغر بي"، مجلة الدستور العدد 438، دار العروبة، لندن، 1982، ص 26.

ومعنى هذا أن الامازيغ يعترفون باللغة العربية كلغة وطنية رسمية، لكنهم يعترضون على عدم إضافة اللغة الأمازيغية لغة وطنية لها حقوقها الطبيعية على الدولة الجزائرية لذلك فغن المسألة الأمازيغية لم تنته بل استمرت إلى غاية وقتنا الحاضر. [1]

ثالثا: التعريب وفلسفته ومادينه:

انطلاقا من الرؤية الواردة اعلاه ركزت الدولة على التعريب والتي لاتزال مشكلته قائمة حتى يومنا هذا، والتغريب لدى الجزائريين أن تعود العربية فتكون لغة العلم في المدرسة والجامعة، ولغة الادارات الحكومية وسائر المؤسسات التابعة للدولة، ولغة الشارع المتمثلة في التجارة والصناعة ومحلات البيع والشراع، فأطلق عل تلك العملية ب، (تعريب المحيط) [2]

والعائد من تلك العملية هي:

1-المحافظة على الوحدة الوطنية: حيث أن اللغة العربية، هي إحدى الدعامات الرئيسية في تحقيق الوحدة الوطنية، المجتمع الذي يتحدث أفراده لغة واحدة مشتركة سيكون متحدا بكيفية طبيعية.[3]

2-بناء شخصية عربية متكاملة: حيث كان من نتائج فرنسة اللغة في الجزائر، ظهور جماعات متفرقة معرضة عن كل ماهو عربي واسلامي، هذا ادى إلى إعاقة بناء الشخصية العربية الجزائرية المتكاملة، وقد أشار إلى ذلك الدكتور تركي رابح بقوله: ((تثقفوا الفرنسية الخالصة، وابتهروا بمظاهر الحضارة الفرنسية والتقاليد الفرنسية، فأصبحوا دعاة متحمسين لإدماج الجزائر في فرنسا، والتجنس بجنسيتها، بل أن بعضهم بلغ به التطرف إلى حد انكار وجود شخصية جزائرية عربية قائمة بذاتها في التأريخ)). [4]

---

[1]- عز الدين المناصرة: المصدر السابق ، ص 26.

[2]- ابراهيم السامرائي: "التعريب والعربية في الجزائر بين واقع قديم ورؤية مستقبلية"، مجلة المستقبل العربي، المجلد3، العدد23، السنة3، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1981، ص 108.

[3] - نازلي معوض أحمد: التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، سلسلة الثقافة القومية (6)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1986)، ص 145.

[4]- تركي رابح: التعليم القومي الشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (الجزائر، 1975)، ص 119.

3-المحافظة على القيم الاسلامية: خاصة أن للإسلام الفضل الكبير على اللغة العربية في اشتراط التعبد، مما جعل الشعوب الاسلامية غير العربية تحاول أن تتعلم اللغة العربية للمحافظة على القيم الروحية الاسلامية، فاللغة العربية إذا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدين الإسلامي، فهو حاجبها من الزوال ومساعدها على الانتشار. [1]

كان نجاح عملية التعريب يستلزم وضع استراتيجية تربوية واضحة المعالم متكاملة الأهداف ترتكز على عدة أسس أهمها:

1-ضرورة تعريب كل برامج التلفزيون مع الإكثار من البرامج والتمثيليات والمسرحيات الناطقة باللغة العربية.

2-انشاء صحف عربية خاصة بالأطفال مع تشجيع الكتاب على الكتابة باللغة العربية التي تناسب نموهم.

3-إلغاء الازدواجية الحاصلة في لغة التدريس بالنسبة للكليات والمعاهد العليا والمدارس.

4-جعل اللغة العربية وسيلة التدريس الوحيدة في المدرسة الوطنية للإدارة والمدرسة العليا، على أن يتم التعريب على وفق خطة علمية مدروسة.

5-فرض استعمال اللغة العربية كتابة وحديثا في جميع المؤسسات الحكومية والأهلية ورهن التعيين والترفيع في الوظائف بمعرفتها. [2]

---

[1]- لطفي بركات أحمد: "لاستراتيجية تربوية مقترحة لتعريب في الجزائر"، مجلة الفيصل، العدد 92، السنة 8، دار الفيصل للثقافة، (المملكة العربية السعودية، 1984)، ص 50.

[2]- تركي رابح: أضواء على سياسة تعريب التعليم والادارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر، سياسة تعريب التعليم العام والجامعي في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، المجلد 2، العدد 20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص 115.

رابعا: الإدارة التربوية والتعليمية:

تعددت تعاريف الغدارة لكونها نشأت وتطورت وتداخلت مع العديد من العلوم الادارية (كالقانون والسياسة والاقتصاد) وغيرها من العلوم، وقد يكون من المناسب الاشارة إلى أن تكون الادارة التربوية تعني الاعمال المتربطة بهدف التربية، وتشمل العمليات التي من شانها الوفاء بالسياسة لعليا للتربية وتنفيذها. [1]

والادارة التربوية كذلك هي الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدولة أو تخلفها، فهي تستمد من قوة الدولة وصلابتها، كما تستمد عجزها من عجز الدولة، فالدولة القوية المتحضرة تنتج ادارة مطابقة لها في القوة والحضارة، وفيما يتعلق بموضوع بحثنا فإن الجزائر سعت منذ سنين عديدة للصول إلى استراتيجية جديدة لتطوير التربية بهدف دفع التحديات والتكيف مع التطور الاجتماعي، وقد حاولت اليونيسكو في نهاية السبعينات من القرن الماضي وضع استراتيجية دولية للتربية في تقريرها الذي أبرزت فيه العناصر المتضمنة الاعتراف بأهمية الادارة المسؤولة عن التربية، وبدلا من عدها عنصرتا أساسيا للاستراتيجية المقترحة، فقد اهتمت بها كوسيلة ومنهج مطبق لاستعمال هذه الاستراتيجية فقط. [2]

سادسا: المجلات والصحف وبعض وسائل الاعلام:

شهدت الجزائر نقلة نوعية تمثلت بإصدار المجلات والصحف بأسلوب ونفس جديدين فقد امتازت المدة بين عامين 1979-2-19، بصدور قانون 82 الصادر في 2 فيفري 1982 الخاص بتوضيح الوضع القانوني للإعلام وتشجيعه على إصدار عدد من المجلات الرسمية سواء كانت يومية أو أسبوعية ومن المجلات اليومية التي صدرت في الجزائر (مجلة العصر) إضافة إلى بعض المجلات الإسلامية الخاصة مثل (التذكير)، و (الارشاد).

[1]- بن عيسى حنفي: واقع الترجمة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلة العربية للثقافة، العدد 2، السنة 2، إدارة القافة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1982، ص 34.

[2]- أوقاسي لونيس: "أزمة الادارة التربوية في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 13، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، شركة دار الدى، الجزائر، 2000، ص 21.

أما المجلات الاسبوعية فهي (المنتخب) التي ظهرت عام 1985. واليوميات المسائية مثل (مجلة المساء) التي صدرت باللغة العربية و (مجلة آفاق) الصادرة باللغة الفرنسية . مثلت كلها بعض الانفتاح الاعلامي والتحول المحتشم في المسر السياسي (أي التحول السياسي بدون مشاكل وفضائح)، ودعم هذا القطاع بتجهيزات عصرية وامكانيات مادية، مما ساعد على تنشيطه ونشوء نوع من التنافس بين اليوميات الصباحية والاسبوعيات واليوميات المسائية التي بدأت تفرض نفسها على الساحة الاعلامية الجزائرية. [1]

ونستطيع هنا أن نقدم حصيلة احصائية للمجلات الصادرة والموجودة خلال عامي 1979-1992 منها:

1-مجلة المجاهد الثقافي: وهي مجلة اسبوعية، صدرت باللغة العربية، تعد لسان حال حزب جبهة التحرير الوطني. كان من أبرز كتابها عبد الله شريط، وقاسم سعد الله.

2-مجلة آمال (1969-1985): وهي مجلة فصلية صدرت باللغة العربية، وهي لسان حال وزارة الثقافة والاعلام.

3-مجلة الثقافة (1969-1985): مجلة شهرية تصدر باللغة العربية عن وزارة الثقافة والاعلام ، وكان طابعها اكاديميا حيث تناولت المقالات والدراسات التي تخص الشخصيات الوطنية، ومسائل التعريب، واللغة، والكتابات التأريخية، وكان من أبرز كتابها يحيى بو عزيز، وعثمان شبوب.

4-مجلة الاصالة (1973-1983): وصدرت باللغة العربية عن وزارة الشؤون الدينية وحاولت المجلة صياغة فكر ديني اجتهادي متفتح على العلماء والمفكرين الاسلاميين في المشرق والمغرب، وكان من أبرز كتابها مولود قاسم، ومزيان شريط.

[1]- عمار بالحسن: الكتابة والمنبر الغائب: المجلات الثقافية في الجزائر، في كتاب سليمان الرياشس وآخرون، الازمة الجزائرية، سلسلة كتب المستقبل الهربي (11)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت، 1999)، ص 504.

5-مجلة الثقافة والثورة: مجلة دورية صدرت باللغة العربية عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وحاولت ان تكون منبرا للفكر العربي الماركسي وفي اتجاه بناء ثقافة جزائرية عربية تقديمة، وكان من أبرز كتابها مصطفى كاتب، ومخلوف بوكروح. [1]

أما في مجال الصحافة فقد شهدت الصحافة الجزائرية خلال حقبة الستينات وسبعينات القرن الماضي تقدما ملحوظا، لذا فقد قسمت الصحف الجزائرية إلى أربعة أقسام يومية وأسبوعية ونصف شهرية وشهرية فالصحف اليومية تشمل صحيفة الشعب التي صدرت في العاصمة وباللغة العربية ابتداءا من ديسمبر عام 1962، وصحيفة النر التي صدرت باللغة العربية في مدينة قسنطينة ابتداءا من سبتمبر عام 1963 كما صدرت بالفرنسية عام 1970 إلا أنها صدرت باللغتين عام 1972، وكانت ناك صحيفة الجمهورية التي صدرت باللغة الفرنسية في مدينة وهران ابتداءا من مارس عام 1963، وصحيفة المجاهد التي صدرت في العاصمة الجزائرية باللغة الفرنسية ابتداءا من عام 1965. [2]

إن الانفجار الاعلامي الحر الذي حدث لم يسبق له مثيل في الجزائر ولكن لم يعمر طويلا، حيث طغن بوادر انحرافه منذ البداية بظهور عدة مشاكل مهنية مرتبطة بارتفعا تكاليف السحب، ومشاكل الطباعة، والاشهار والتوزيع وعدم كفاية دعم الدولة للحق في الاعلام فيما يخص التوزيع ولاسيما في ولايات الجنوب الجزائري، والتمييز المفرط بين الصحف في التعامل الاعلامي، مما ساعد على ارتباط بعض مديري الصحافة الخاصة بالمال ومراكز القرار.

إن ما يمكن ملاحظته خلال شهري حزيران وتموز من عام 1979، وهو هدوء الحركة المسرحية على صعيد المسارح الوطنية بالعاصمة الجزائر، وهران، وعنابة، وقسنطينة، وسيدي بلعباس، حيث تركت فرقة المسرح الوطني المجال لمسرح الهواة للتحضير لمهرجانهم السنوي الذي يعقد بمدينة مستغانم في 1 أوت

[1]- فضيل ديلو: "الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الاصالة واغتراب"، مجلة المستقبل العربي، العدد 255، السنة 23، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2000)، ص 50.

[2]- بلحسن عمارة: المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر مجلة المستقبل العربي، المجلد 13، العدد 141، السنة 13، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1990، ص 516.

1979 تحت اشراف الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية والمجلس الشعبي البلدي، وبالتعاون مع إدارة المسرح الوطني ووزارة الاعلام والثقافة. [1]

[1]- بهلول حسن: الحياة الثقافية في الجزائر، مجلة الثقافة ، العدد 51، السنة 9، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر 1979، ص 202.

الـخاتمة

و في الختام من هذا البحث توصلنا لجملة من النتائج لعل أهمها:

1. اتعبت الدولة الجزائرية من خلال بيان اول نوفمبر برنامجا سياسيا يهدف الى التغير الشامل وذلك بتجسيد دولة جزائرية تستمد اصالتها وهويتها من الشخصية الوطنية انطلاقا من المبادئ التي تقوم عليها، ولعل أهمها اتخاذ مبدأ الجمهورية الديمقراطية الاجتماعية والذي يعبر على شكل الدولة الجزائرية المستقلة وفق مبادئ وقيم اسلامية، حيث حدد بيان اول نوفمبر المواقف المبدئية من المتغيرات الداخلية والخارجية سواء على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي ويعتبر بيان اول نوفمبر هو المسار الاول الذي اتبعته او سارت عليه الثورة الجزائرية سواء تعلق بمبادئه الراسخة اتجاه القضية الوطنية بشكل خاص والعالمية بشكل عام، مرسخا بذلك مبدئه والمتمثل في تحقيق قضية عادلة اتجاه الشعوب الضعيفة وذلك من اجل تحقيق مبدأ تقرير المصير.

2. الدولة الجزائرية من خلال ميثاق الصومام تضمنت في طياتها محاولة تنظيم وتنسيق في الجانب السياسي والعسكري على حد سواء من اجل بناء دولة ذات اسس متناسقة ومنظمة، فميثاق الصومام يعتبر ثاني مرجعية تاريخية للثورة الجزائرية بعد بيان اول نوفمبر لأنه شمل تغيرات جديدة نضمت وهيكلت بها الدولة الجزائرية، فهي حملت في طياتها تغيرا ايديولوجيا في مختلف توجهاته السياسية التي تهدف الى استرجاع السيادة الوطنية واضعة بذلك الانتقال الى المرحلة الفعلية من اجل تحقيق اهداف بيان اول نوفمبر.

3. الدولة الجزائرية من خلال ميثاق طرابلس فقد تضمن ميثاق طرابلس برنامج الدولة المستقلة ومستقبلها بكل ما تحمله من أفكار وتوجيهات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ، في ظل النهج الاشتراكي للدولة بحجة محاربة الاستعمار والامبريالية، مركزا هذا الميثاق على الجانب الاقتصادي بالدرجة الاولى، ملبيا لمتطلبات الشعب الجزائري واوضاع البلاد لأن النظام الاشتراكي كان السبيل الوحيد للشعب نظرا

لاستحالة تحقيق النظام الرأسمالي رغم ايديولوجية وتوجهات ميثاق طرابلس الا أنه لم يؤثر على القيم والمبادئ الاسلامية لأن هدفه الأصلي الجانب الاقتصادي.

4.تعتبر مواثيق الثورة التحريرية المرآة العاكسة لاهم المحطات التي مر بها الكفاح المسلح، فكل وثيقة كانت وليدة ظروف واحداث تلك المرحلة سواءا من الناحية الداخلية او الخارجية ماجعلها تلقى صدى عالمي نتيجة القيم والمبادئ الوطنية والتحررية التي الهمت العديد منشعوب العالم، كما تعكس هذه المواثيق مرحلة التنظيم الفكري والتنظيم السياسي والمؤسساتي للثورة، فهي تنضر في مضامينها وابعادها الكثير من المبادئ والقيم الفكرية التحررية والإنسانية، كما رسمت في بنودها معالم دولة جزائرية مستقلة بعد الاستقلال.

5. كما شكلت مواثيق الثورة منعرجا حاسما في تاريخ الدولة الجزائرية حيث انبثقت عنه عدة تنظيمات وقرارات تخص مسار الدولة الجزائرية بعد الاستقلال ، وتعتبر هذه المواثيق هي المنطلق الاساسي في مرحلة البناء والتشييد معبرا عن طموحات الشعب الجزائري في السلم والحرية والعدالة والتقدم.

6. لقد تميزت الدولة الجزائرية في عهد احمد بن بلة بتوجهه السياسي على المستويين الداخلي والخارجي، بالرغم من الظروف السيئة التي كانت تعيشها البلاد الا ان احمد بن بلة اتبع منهجه الخاص الا وهو النهج الاشتراكي وفق الرؤية العربية الاسلامية، وكذلك رفضه للاحزاب السياسية واتباعه سياسة الحزب الواحد، فلقد عمل احمد بن بلة على تحقيق اهدافه المتمثلة في النهوض بختلف الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا ماتجلى في افكاره سواء سواء على المستوى الداخلي والخارجي.

7.الدولة الجزائرية في عهد هواري بومدين تميزت بإستراتيجيته الخاصة في المجال السياسي حيث رسم خطوات اساسية لبناء الدولة الجزائرية سواء على المستوى الداخلي والخارجي، فسياسته الداخلية تضمنت انشاء مجالس شعبية بلدية ووطنية، اما على المستوى الخارجي تشيد دولة تحظى بإحترام الجميع فهواري بومدين أراد في عهده بناء دولة اقتصادية كبيرة، أما الرئيس هواري بومدين فانه أنجز الكثير و هذا يعود لطول فترة حكمه التي بلغت ثلاثة عشرة سنة و كذلك إخلاصه و صرامته مع من حوله و قام بالثورات الثلاث التي نقلت الجزائر إلى مستوى جيد و تحسنت ظروفه المعيشية و كانت لها آثار محمودة غير أن هذه الثورات لم تكمل مسيرها لان الذي جاء بها قد رحل عن الحياة الدنيا و بذلك لم ير شعار هواري بومدين النور و زالت الدولة بزوال الرجال .

8.شهدت الجزائر في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد استقرارا نسبيا ولاسيما في ولايته الرئاسية الاولى (1979- 1984) ،اما الاوقات اللاحقة (1985- 1992) فقد شهدت البلاد اضطرابات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية كان من نتائجها حدوث انتفاضة شعبية عام 1988 ،ومن ثم كان من الضروري العمل على اجراءات الاصلاحات السياسية والاقتصادية والتي تكللت بإصدار دستور عام1989 لكن ذلك لم يرق لقيادات الجيش خاصة بعد فوز الاسلاميين في انتخابات (1990-1991) ، وعندها اجبر الجيش الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة عام 1992 ،مما ادى ذلك الى وقوع البلاد في أزمة حقيقية تمثلت بنشوب نوع من الحرب الاهلية بين الاسلاميين[1] والجيش .وهنا يمكن القول ان مدة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد تعد من الأوقات المضطربة والمتوترة وغير المستقرة في تاريخ الجزائر المعاصر.

[1] مصطلح الاسلاميين: ورد في اغلب المصادر والمراجع التي وقفت للاحداث التي جرت في الجزائر خلال 1991 الى غاية يومنا هذا .

الملخص:

بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي استطاع الشعب الجزائري ان يضع المحتل امام الامر الواقع قبول التفاوض ومنح الشعب حق تقرير مصيره وتحقق الاستقلال وبدأت مرحلة بناء الدولة الجزائرية واختيار ملامح النموذج الذي يحقق البناء غير أن تحولات كثيرة وعميقة وميزت هذا العمل جعلت المجتمع الجزائري يتقلب بين نموذج آخر .

أن كل من الرئيس احمد بن بلة و من بعده هواري بومدين قد تمكنا من إخراج الجزائر و الشعب الجزائري ككل من الوضع المزري الذي خلفه الاستدرار الفرنسي و عمل كل منهما ما في وسعه لتحسين أحوال الجزائر و شعبها لكن هذا العمل لم يأت فجأة بل جاء بالتدريج، مع العلم أن كل منهما اعتمد على منهج خاص به مع اشتراكهما في تبني النظام الاشتراكي مراعين في ذلك طبيعة المجتمع الجزائري .

كما شهدت الجزائر في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد استقرارا نسبيا ولاسيما في ولايته الرئاسية الاولى (1979- 1984) ،اما الاوقات اللاحقة (1985- 1992) فقد شهدت البلاد اضطرابات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية كان من نتائجها حدوث انتفاضة شعبية عام 1988 ،ومن ثم كان من الضروري العمل على اجراءات الاصلاحات السياسية والاقتصادية والتي تكللت بإصدار دستور عام1989 لكن ذلك لم يرق لقيادات الجيش خاصة بعد فوز الاسلاميين في انتخابات (1990-1991)، وعندها اجبر الجيش الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة عام 1992، مما ادى ذلك الى وقوع البلاد في أزمة حقيقية تمثلت بنشوب نوع من الحرب الاهلية بين الاسلاميين والجيش. وهنا يمكن القول ان مدة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد تعد من الأوقات المضطربة والمتوترة وغير المستقرة في تاريخ الجزائر المعاصر.

Summary :

After years of armed struggle against French colonialism, the Algerian people were able to put the occupier before the fait accompli, accept negotiation and grant the people the right to self-determination and independence, and the stage of building the Algerian state began and choosing the features of the model that achieves construction. Another model.

that President Ahmed Ben Bella and after him Houari Boumediene were able to get Algeria and the Algerian people as a whole out of the miserable situation left by the French turn, and each of them did their best to improve theconditions of Algeria and its people, but this work did not come suddenly, but came gradually, Knowing that each of them relied on his own approach, with their participation in the adoption of the socialist system, taking into account the nature of Algerian society.

In the era of President Chadli Bendjedid, Algeria witnessed relative stability, especially during his first presidential term (1979-1984), as for the subsequent times (1985-1992), the country witnessed political, military, economic and social turmoil, one of the results of which was the occurrence of a popular uprising in 1988, and then it was It is necessary to work on the measures of political and economic reforms, which culminated in the issuance of the 1989 constitution, but this did not appeal to the army leaders, especially after the Islamists won the elections (1990-1991), when the army forced President Chadli Bendjedid to resign in 1992, which led to the country falling into a crisis Indeed, it was represented by the outbreak of a kind of civil war between the Islamists and the army. Here it can be said that the period of the rule of President Chadli Bendjedid is one of the turbulent, tense. tense and unstable times in the contemporary history of Algeria..

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: بيان أول نوفمبر

« أيها الشعب الجزائري ،

« أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية .

« أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا — نعني الشعب بصفة عامة ، والمناضلين بصفة خاصة — نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الاعلان هو أن نوضح لكم الاسباب العميقة التي دفعتنا الى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا ، ومقومات وجهة نظرنا الاساسية ، التي دفعتنا الى الاستقلال الوطني في اطار الشمال الافريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الاداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية .

« فنحن نعتبر ، قبل كل شيء ان الحركة الوطنية — بعد مراحل من الكفاح — قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية . فاذا كان هدف أي حركة ثورية — في الواقع — هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية ، فاننا نعتبر أن الشعب الجزائري ، في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل . أما في الأوضاع الخارجية فان الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف اخواننا العرب والمسلمين .

ان أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد . فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال افريقيا . ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين الى الوحدة في العمل . هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة .

ان كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل ، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فاننا نتعرض الى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا ، فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها ، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين ، توجيهها سيء محرومة من سند الرأي العام الضروري ، قد تجاوزتها الأحداث ، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية .

ان المرحلة خطيرة !

« أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا ، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة ، ان الوقت قد حان لاخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها الى المعركة الحقيقية الثورية الى جانب اخواننا المغاربة والتونسيين .

وبهذا الصدد فاننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة ، أن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة ، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى . الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية ، أن تمنح أدنى حرية .

« ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم :

جبهة التحرير الوطني

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية ، أن تنضم الى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر .

ولكي نبين بوضوح هدفنا فاننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي :

الهدف : الاستقلال الوطني بواسطة :

ـــ 1) اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الاسلامية .

— 2) احترام جميع الحريات الاساسية دون تمييز عرقي أو ديني .

الاهداف الداخلية :

— 1) **التطهير السياسي** باعادة الحركة الوطنية الى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحسالي .

— 2) **تجميع وتنظيم** جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

الأهداف الخارجية :

— تدويل القضية الجزائرية .

— تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل اطارها الطبيعي العربي والاسلامي .

— في اطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الامم التي تساند قضيتنا التحريرية .

وسائل الكفاح :

« انسجاما مع المبادئ الثورية ، واعتبارا للاوضاع الداخلية والخارجية ، فاننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

« ان **جبهة التحرير الوطني** ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما : العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض ، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله ، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

« ان هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء ، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية » . وحقيقة ان الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق .

« وفي الأخير ، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم ، وتحديداً للخسائر البشرية وارافة الدماء ، فقد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة

مشرفة للمناقشة ، اذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة ، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها .

— 1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ، ملغية بذلك كل الاقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري .

— 2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ .

— 3) خلق جو من الثقة وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الاجراءات الخاصة وايقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة .

وفي المقابل :

— 1) فان المصالح الفرنسية ، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات .

— 2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية ، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

— 3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

« أيها الجزائري ! اننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة . وواجبك هو ان تنضم الينا لانقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته ، ان جبهة التحرير الوطني هي جبهتك ، وانتصارها هو انتصارك .

« أما نحن ، العازمون على مواصلة الكفاح ، الواثقين من مشاعرك المناهضة للامبرياليين ، فاننا نقدم للوطن أنفس ما نملك .

فاتح نوفمبر 1954
الامانة الوطنية

حزب ج.ت.و، المصدر السابق، ص ص 7-10.

الملحق رقم 02

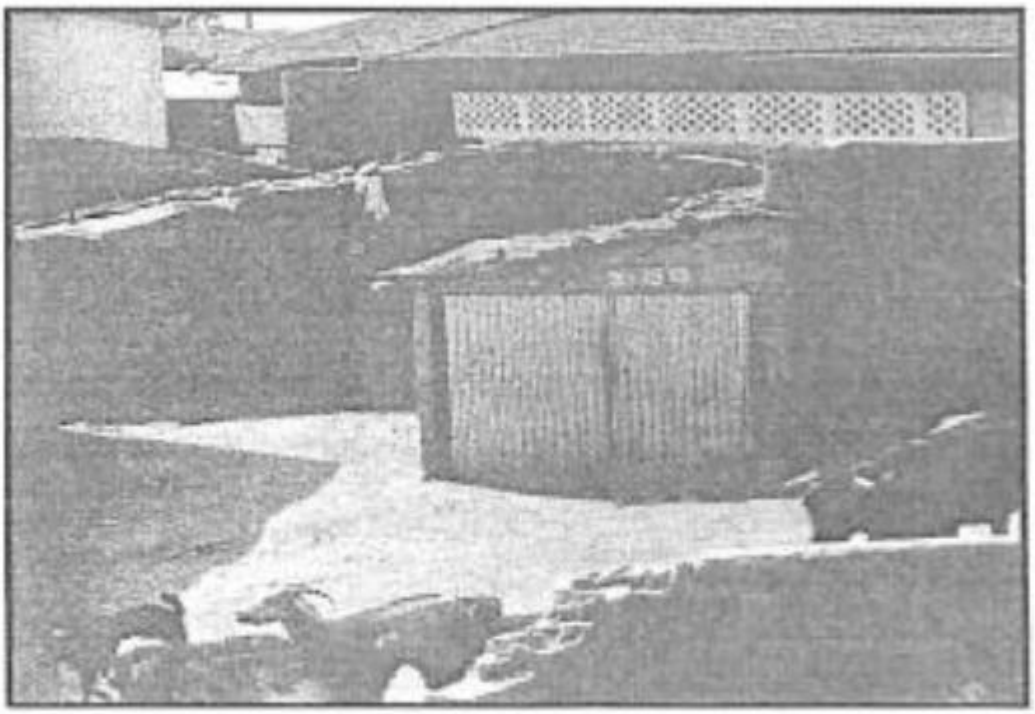

إغيل إمولان
في هذه الدار طبع بيان أول نوفمبر موجه للشعب الجزائري

المصدر: عثماني مسعود: مصطفى بن بولعيد مواقف واحداث ، ط4 ، منقحة ، دار الهدى ، الجزائر 2013.

الملحق رقم 03

خريطة التقسيمات الإدارية لمؤتمر الصومام

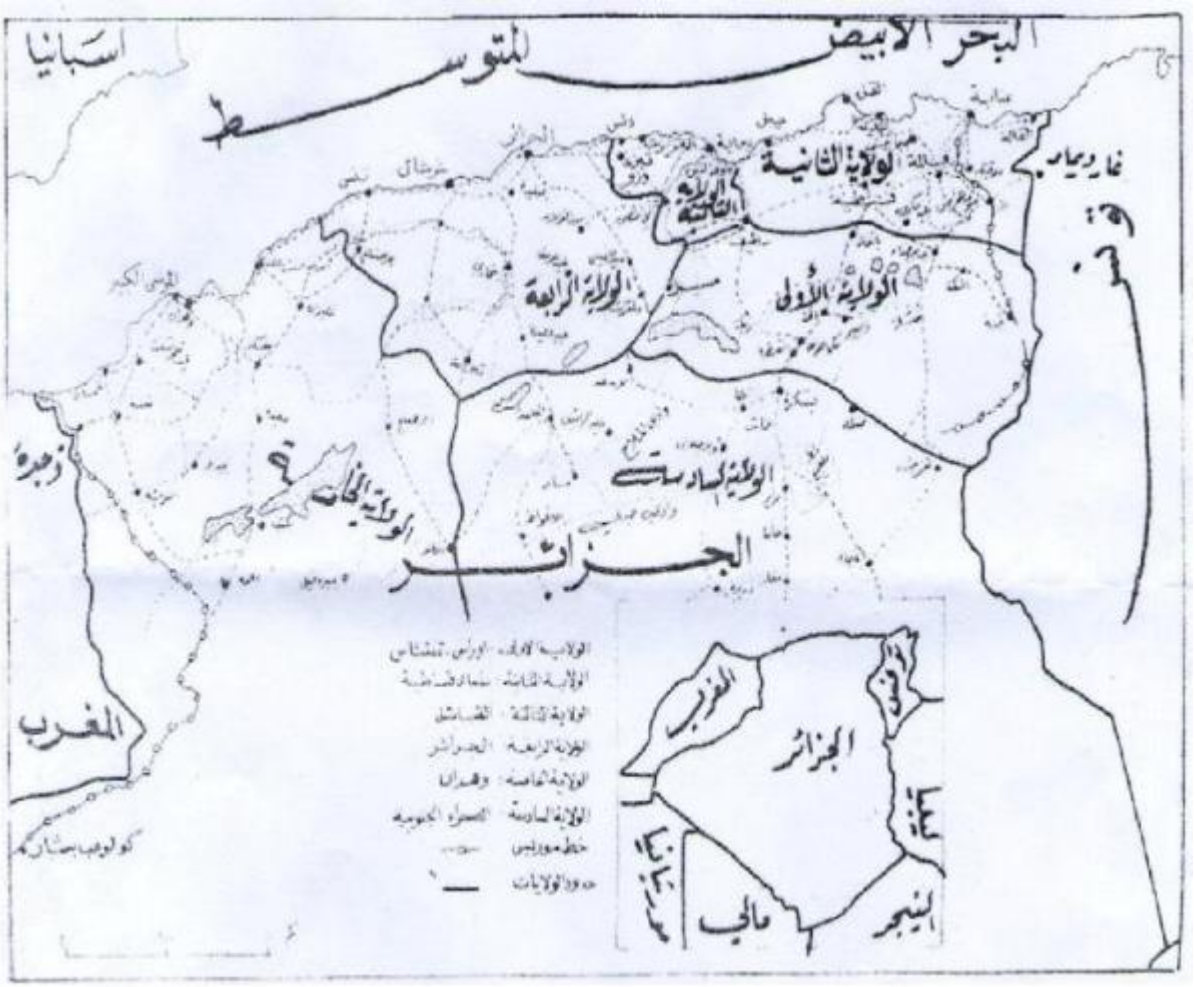

– قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج1 ، دار البعث ، الجزائر ، 1991ص407.

الملحق رقم 04

مقتطفات من برنامج طرابلس

صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية

1) عن السيادة الوطنية

في 19 مارس 1962 أعلن ايقاف القتال فوضع بهذا حدا لحرب ابادية طويلة غذتها الرأسمالية الفرنسية ضد الشعب الجزائري.

وان نتيجة اتفاق تم في ايفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفرنسا بمقتضى هذا الاتفاق يتحقق استقلال الجزائر على أساس احترام وحدتنا الترابية وطبق اجراء تم ضبطه بين الطرفين.

وسيدعي الشعب الجزائري عند استفتاء المصير للموافقة على الحل الذي نصت عليه اتفاقيات ايفيان الخاصة باستقلال الجزائر وتعاونها مع فرنسا.

ان اتفاقيات ايفيان هي بالنسبة للشعب الجزائري انتصار سياسي لا مرد له يضع حدا للنظام الاستعماري والهيمنة الأجنبية التي دامت أكثر من قرن.

ولكن يجب أن لا يغيب عنا أن هذا الانتصار الذي تحقق من حيث المبدأ قد انبثق قبل كل شيء من التسلسل الثوري المنطقي المتواصل ومن الأحداث السياسية والإجتماعية ذات الأثر التاريخي الناجمة عن الكفاح المسلح الذي قام به الشعب الجزائري.

إن هذه الأحداث التي برزت خلال امتداد الحرب التحريرية هي التي تمثل الانتصار الوحيد الدائم لأنها امتداد لمكاسب الكفاح المسلح ولأنها تشكل الضمان الحقيقي لمستقبل بلادنا وثورتنا ففي أي شيء تكمن أهمية هذه الأحداث ؟

الملاحق

1) إن الشعب الجزائري أقام من جديد وحدته الوطنية ومتنها في غمر العمل المباشر ضد الاستعمار فطهر صفوفه من التعصب القديم للأحزاب والجماعات وتغلب على الانقسامات التي حصل منها الاحتلال الفرنسي نظاما سياسيا.

2) ان وحدة الكفاح هي التي جعلت الشعب الذي اضطهده الاستعمار يكتشف نفسه من جديد كوحدة، وتفتقت كل طاقاته الكامنة. فربطت بهذا حاضره بماضيه الحافل بالكفاح واتمت إلى النهاية المجهود المتواصل الذي طالما قامت في طريقه العراقيل لتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية.

3) إن تحرك الجماهير الشعبية قد زعزع البناء الاستعماري وقوض الأسس التي تقوم عليها نظمه الرجعية وعجل بتحطيم المعتقدات الباطلة والهياكل الباقية من النظام الإقطاعي التي كانت تعرقل تطور المجتمع الجزائري.

كل هذا يثبت إخفاق الاستعمار الفرنسي في محاولاته الرامية لتحطيم مجتمع من أساسه وتعويضه بعدد متزايد من السكان الأوروبيين أو محاولاته الرامية لإبقاء مجتمعنا رهن الجهل والجمود.

إن اندفاع الجماهير الجزائرية في الكفاح لم يكن من نتيجته فقط تحطيم النظام الاستعماري والاقطاعية بل إنه بعث وعيا جماعيا فيما يتعلق بالمهام اللازمة لإعادة تشكيل المجتمع وبنائه على قواعد جديدة وإن الشعب الجزائري عندما أخذ من جديد زمام المبادرة قد أكد ارادته في التحرر وربط هذا التحرر شاعرا أو غير شاعر بالضرورة التاريخية للتقدم في جميع الميادين بدون هوادة وبطرق ثورية فعالة.

النصوص الأساسية المصدر السابق.

الملحق رقم : 05

الرئيس أحمد بن بلة والرئيس جمال عبد الناصر، ومحمد رياض وزير الخارجية المصري ومحمد يوسفي، وبقربهم البعثة الرئاسية المصرية[1].

- M’hamed Yousfi : le pouvoir 1962-1978,les presses de l’entreprise nationale d’edition et de publicité , Algérie , 1989.p103

الملحق رقم : 06

الرئيس أحمد بن بلة ليلة الإنقلاب 19 جوان 1965م[1].

عبد القادر بولسان: المرجع السابق، ص62

الملحق رقم : 07

إن رئيس الجمهورية،رئيس المجلس وبناء على الدستور1963، لاسيما المادة47 [1].

يرسم على مايلي :

المادة 1 : يعين السادة

هواري بومدين..... نائب رئيس المجلس،وزير الدفاع الوطني

السعيد محمدي.....نائب رئيس المجلس.

رابح بيطاط .....وزير دولة

عمار أوزقان..... وزير العدل،حافظ الأختام

محمد الحاج سماعين.....وزير الداخلية

أحمد مدغري..... وزير الاقتصاد الوطني

بشير بومعزة ..... وزير الفلاحة

أحمد محساس..... وزير التوجيه الوطني

شريف بلقاسم ..... وزير العمل

محمد الصغير نقاش..... الشؤون الاجتماعية

عبد العزيز بوتفليقة ..... وزير الشؤون الخارجية

أحمد بومنجل.....وزير الأشغال العمومية والنقل

عبد القادر زيبك .....وزير البريد والاتصالات

أحمد توفيق المدني .....وزير الأوقاف

قايد أحمد .....وزير السياحة

عبد القادر بولسان: المرجع السابق، ص 56-57

الملحق رقم : 08

رئاسة الجمهورية مرسوم رقم 64 – 333 مؤرخ في 27 رجب عام 1384
الموافق 2 ديسمبر 1964 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة
إن رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء، بعد الاطلاع على الدستور ولاسيما
مادته 47[1].

يرسم مايلي :

المادة 1 : تعيين السادة :

هواري بومدين .....نائب لرئيس مجلس الوزراء، ووزيرا للدفاع الوطني

سعيد محمدي.....نائبا لرئيس مجلس الوزراء

عبد الرحمن شريف .....وزيرا منتدبا برئاسة مجلس الوزراء

محمد بجاوي .....وزيرا للعدل ،حاملا للاختتام

بشير بومعزة .....وزيرا للصناعة والطاقة

احمد محساس .....وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي

محمد الصغير النقاش.....وزيرا للصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية

عبد العزيز بوتفليقة ..... وزير للشؤون الخارجية

بلقاسم شريف .....وزيرا للتربية الوطنية

عبد القادر زعيبك.....وزيرا للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،والأشغال العمومية والنقل

محمد الهادي الحاج اسماعيل.....وزيرا للتعمير والإسكان

نور الدين دلسي .....وزيرا للتجارة

صافي بوديسة .....وزيرا للعمل

صادق بطل ..... وزيرا للشبيبة والرياضة

عبد القادر بولسان: المرجع السابق، ص 63-64

الملحق رقم : 09

صورة للرئيس هواري بومدين لدى استقباله من طرف الرئيس وجمال عبد الناصر بمطار القاهرة بعد نكسة 1967[1].

عمار بومايدة: المرجع السابق ص 187

الملحق رقم : 10

الرئيس هواري بومدين يتحادث مع كورث فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة[1].

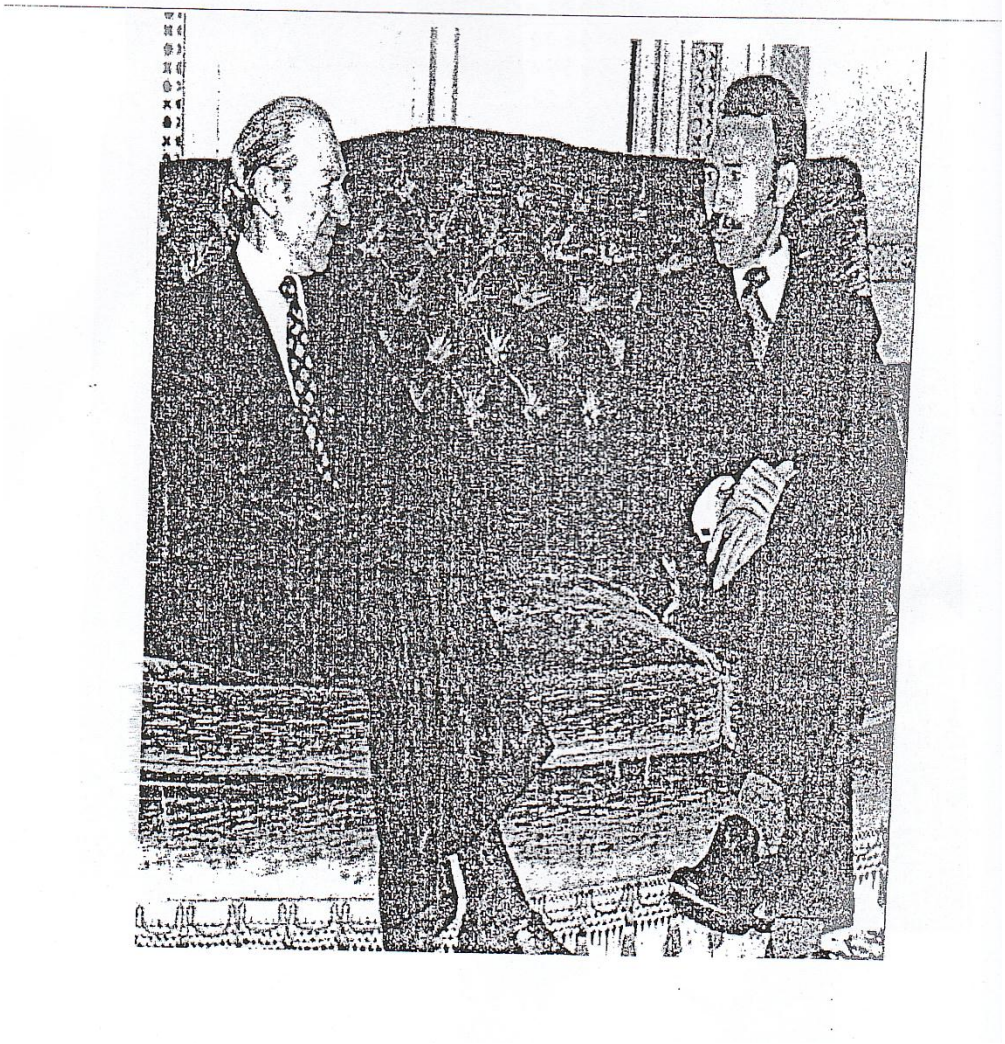

عمار بومايدة: المرجع السابق ص 192

الملحق رقم : 11

الرئيس جيسيكار ديستان في أول زيارة للجزائر بعد الإستقلال[1].

عمار بومايدة : المرجع السابق ص 209

الملحق رقم : 12

الرئيس هواري بومدين يسلم شهادة استفادة من الثورة الزراعية لأحد الراغبين في خدمة فلاحة الأرض[1].

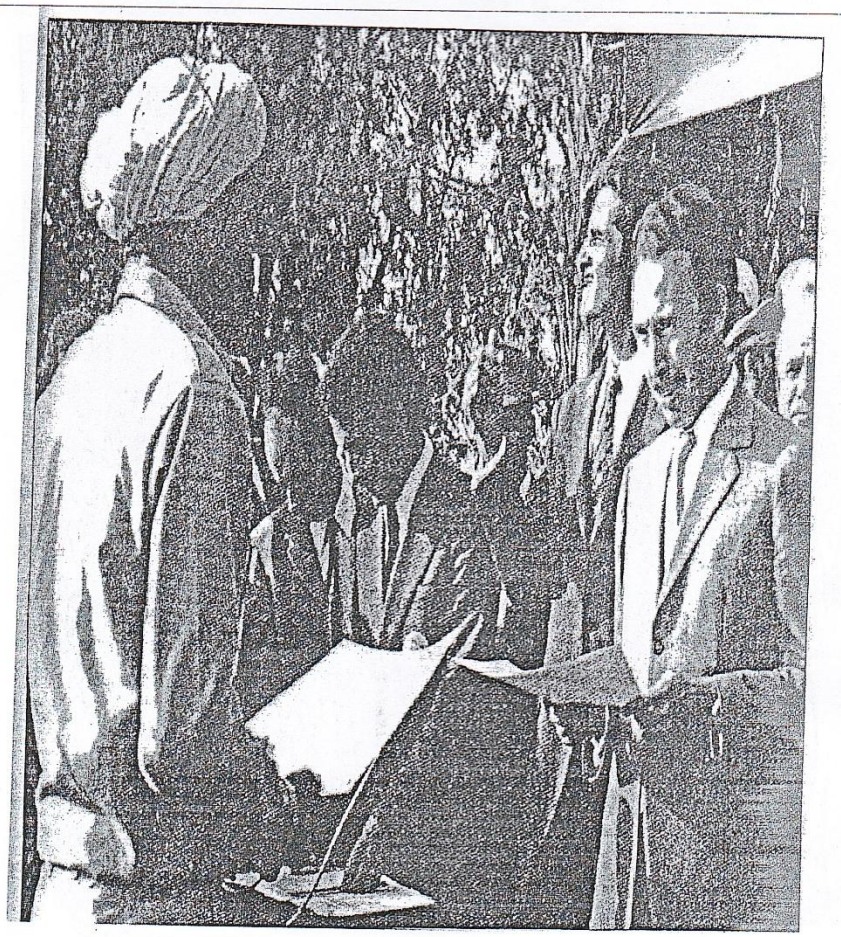

عمار بومايدة: المرجع السابق ص 120

الملحق رقم : 13

الرئيس بومدين يتفقد إحدى أجنحة الشركات الصناعية بمعرض الجزائر الدولي بعد تدشين افتتاحه[1].

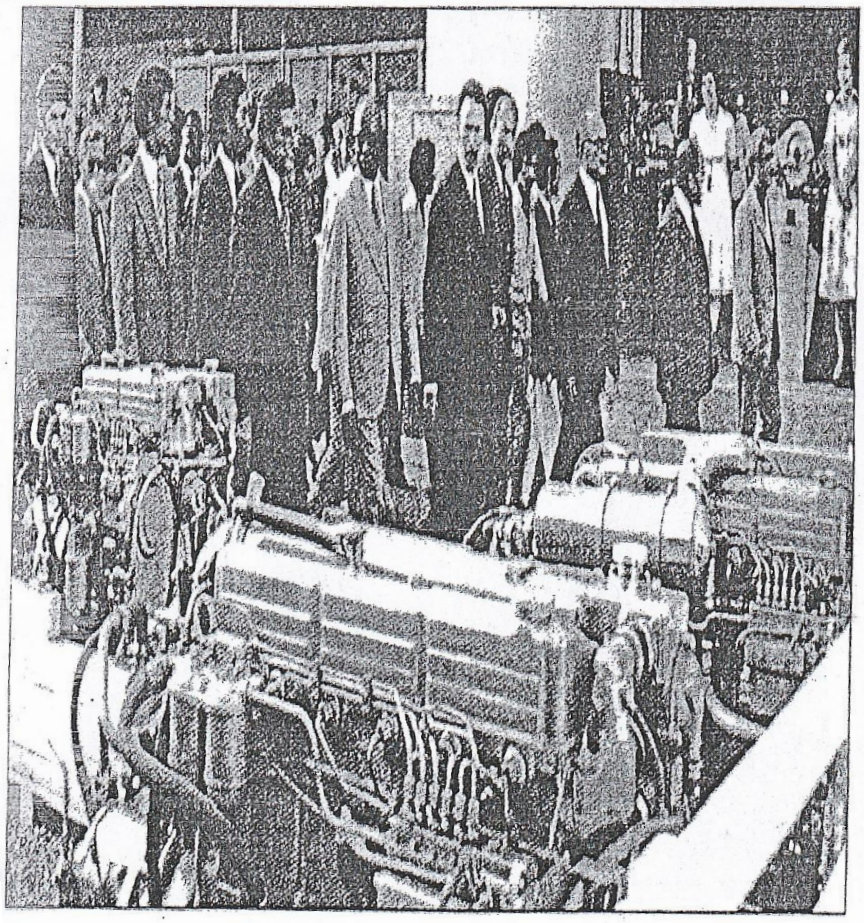

عمار بومايدة: المرجع السابق ص 149

الملحق رقم : 14

الرئيس بومدين يحرس على إجبارية التعليم وتشجيع النجباء[1].

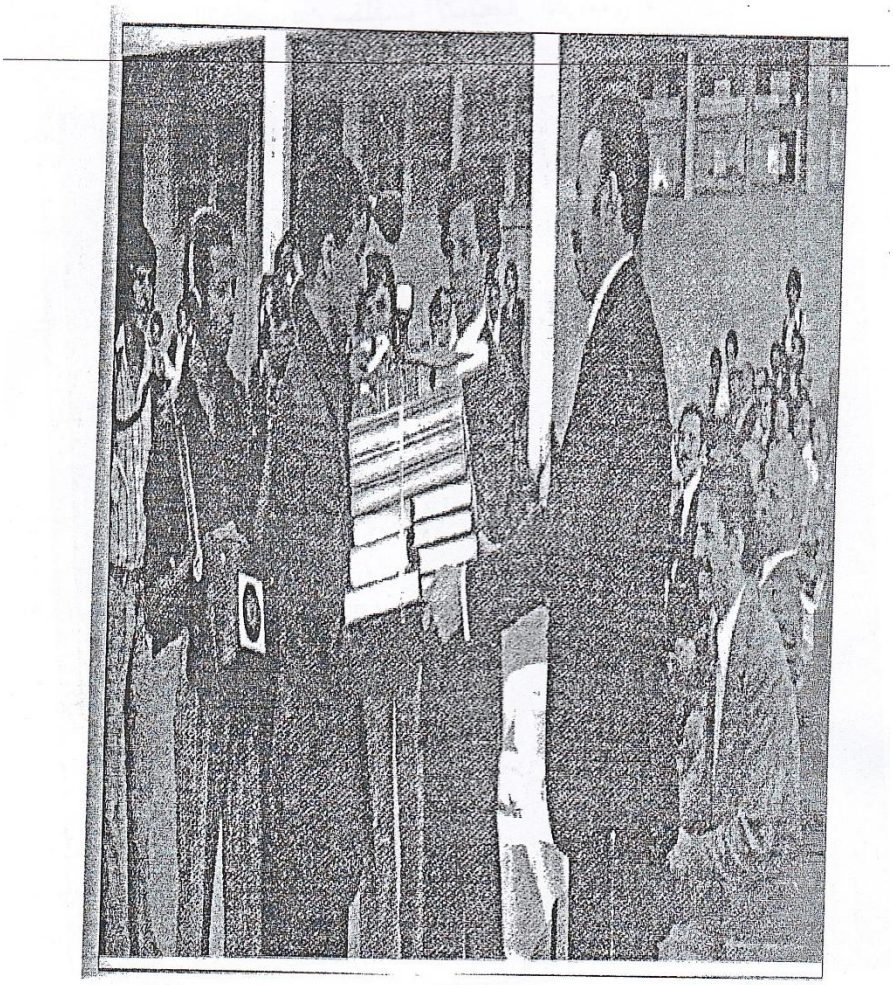

عمار بومايدة: المرجع السابق ص 197

الملحق رقم : 15

الرئيس بومدين والملك حسن الثاني وحوار حول أهم النقاط المتشابهة في نظامين مختلفين في العلاقات المغاربية الافريقية[1].

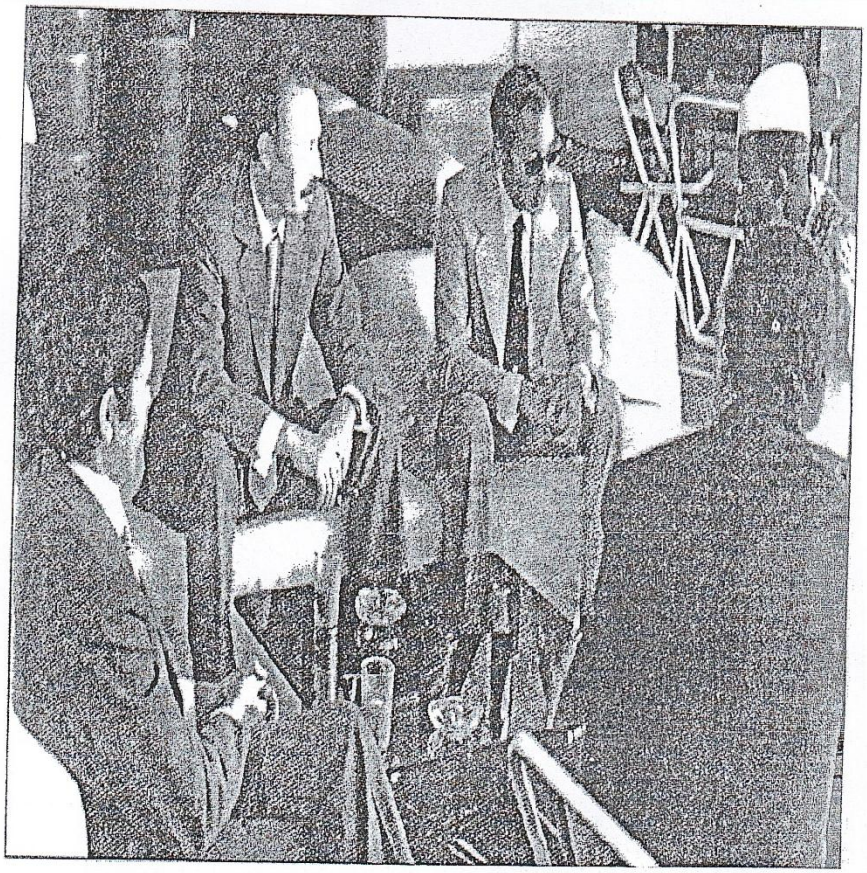

عمار بومايدة: المرجع السابق ص 193

الملحق رقم : 16

الشاذلي بن سالم وعبد الحفيظ بوصوف قرب مقر القيادة الشمالية للعماليات

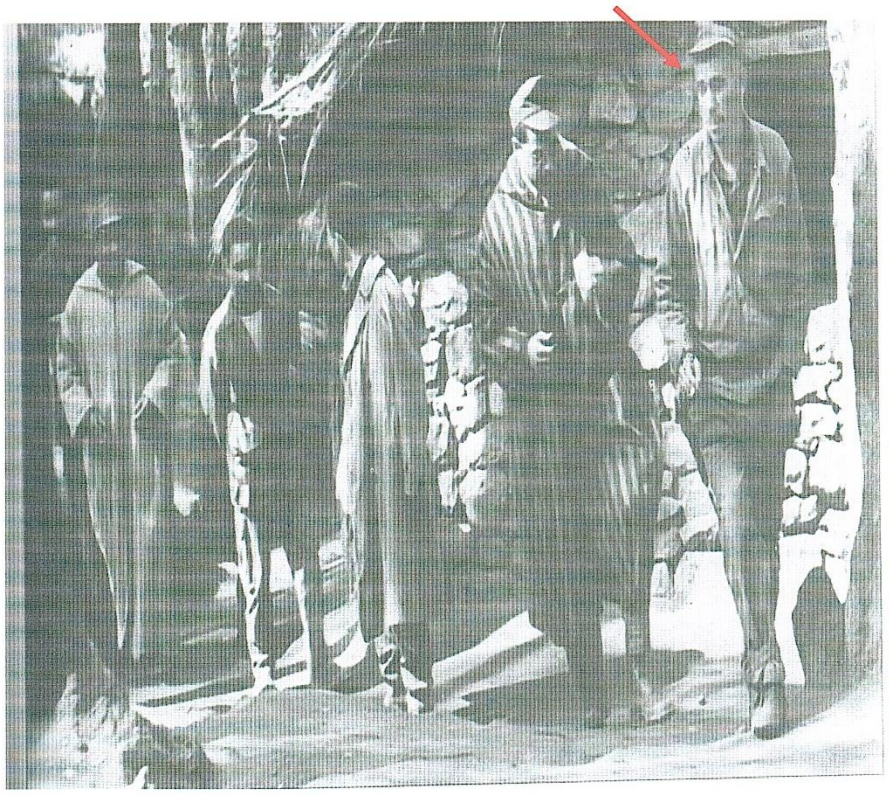

المصدر: مذكرات الشاذلي بن جديد، المصدر السابق ص64

الملحق رقم : 17

بيان المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني 01 جانفي 1992

على ضوء نتائج الدور الأول للإنتخابات التشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1991 وبعد تحليلها وتقييمها مع أمناء المحافظات ، فإن المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني :

1- يسجل بإرتياح وعي الشعب الجزائري الذي مكن من إجراء هذه الإستشارة الإنتخابية في ظل الهدوء والأمن ، على الرغم من النقائص والقصور والتجاوزات العديدة المسجلة.

2- يسجل طموح الشعب الجزائري في تغيير عميق للمنظومة السياسية وتحولات جذرية في المجال الإقتصادي ، الإجتماعي والثقافي في إطار دستور فبراير 1989.

3- يذكر بأن جبهة التحرير الوطني حريصة على إحترام إرادة الشعب ومساندة المسار الديمقراطي لا سيما بالمشاركة في الدور الثاني لهذه الإنتخابات التشريعية .

ويعتبر المكتب السياسي أن أي مسعى آخر يهدف إلى إيقاف المسار الديمقراطي تحت أي ذريعة يعد خيارا خطيرا يحمل في طياته تهديدا حقيقيا للتطور المادي للمجتمع ولإستقرار البلاد .

4- يرى المكتب السياسي بغض النظر عن النتائج المسجلة وبالرغم من جو القلق والخوف الذي أنتاب بعض فئات المجتمع نتيجة الطروحات المتطرفة ، أنه يجب الحذر والأبتعاد عن النزوات الرامية إلى التخلي عن المسار الديمقراطي .

5- تؤكد جبهة التحرير الوطني قناعتها في أن السبيل الأمثل لإقامة مجتمع تعددي يكمن في الدفاع عن الدستور وعن النظام الجمهوري ومؤسساته وعن الحريات الفردية والجماعية والوحدة والوطن وثوابت الأمة .

6- أن جبهة التحرير الوطني تؤكد عزمها على مواصلة العمل من أجل ترسيخ مبادئ وقيم نوفمبر وإحترام حرية الإختيار والإضطلاع برسالتها بالممارسة الديمقراطية .

ووعيا مني بمسؤولياتي في هذا الظرف التاريخي الذي يجتازه وطننا فإنني أعتبر الحل الوحيد للأزمة الحالية يكمن في ضرورة إنسحابي من الساحة السياسية .

ولهذا ، أيها الإخوة ، أيتها الأخوات ، أيها المواطنون فإنني إبتداء من اليوم أتخلى عن مهام رئيس الجمهورية وأطلب من كل واحد ومن الجميع إعتبار هذا القرار تضحية مني في سبيل المصلحة العليا للأمة .

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا

الشاذلي بن جديد

الجزائر 6 رجب 1412هـ / 11 جانفي 1992

(و.أ.ج)

المصدر: حسين، بورادة: المصدر السابق ص ص 162-163

الملحق رقم : 18

الشاذلي مع ضباط القاعدة الشرقية

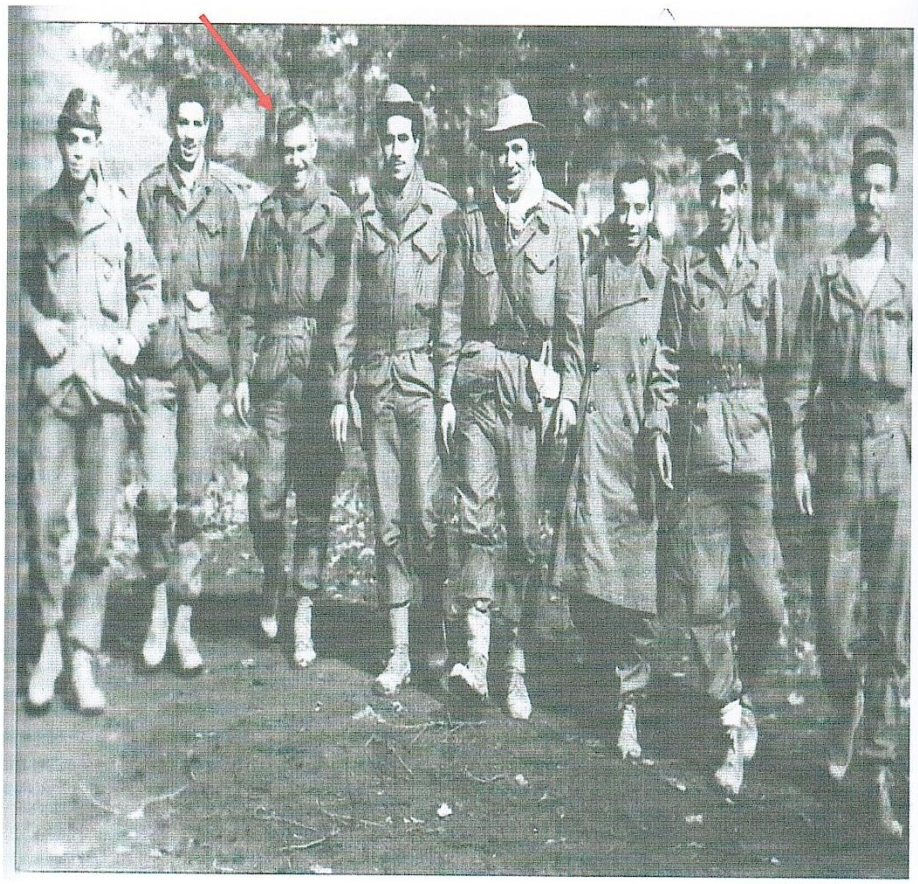

المصدر: مذكرات الشاذلي بن جديد، المصدر السابق ص65

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع :

1. إبراهيم أبو جابر ، مهند مصطفى : الأزمة الجزائرية صراع التغريب والتعريب ، مطبعة النور ، بيروت ، 1998.
2. احمد بن بلة : مذكرات احمد بن بلة ، دار الآداب ، الجزائر ، 2011
3. أبو جرة سلطاني : جذور الصراع في الجزائر ، ط2، دار الأمة صلالة ، الجزائر ، د ،ت.
4. احسن بومالي : استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1962) ، المؤسسة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 1994 .
5. أحمد منصور : الرئيس أحمد بن بلة ... يكشف عن أسرار ثورة الجزائر ، دار العرب للعلوم ، ناشرون ـ دار ابن حزم ، لبنان .
6. إسماعيل قيرة وآخرون : مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، لبنان ، 2002.
7. اعداد مركز الدراسات و الابحاث: الجزائر الى اين؟ 1830-1992، دار الكتاب العربي، (القاهرة، د،ت).
8. الحسن بركة : أبعاد الأزمة في الجزائر ، دار الأمة صلالة ، الجزائر ، د، ت.
9. الطيب ، بن نادر : الجزائر حضارة وتاريخ الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرف ، دار الهدى للطباعة والنشر(د ط) ، الجزائر، 2008.
10. باسل البستاني واخرون: النظام الدولي الجديد اراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد ، 1992).
11. براهيمي، عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1992.
12. بسام العسلي : جبهة التحرير الوطني الجزائري ، ط8 ، دار النفائس ، بيروت – لبنان ، 1990.
13. بن يوسف بن خدة : شهادات ومواقف ، دار النعمان ، الجزائر ، 2004.
14. بو الشعير سعيد: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، ط2، الجزائر 1993.

15. بوكراع إلياس: الجزائر العرب المقدس، ترجمة خليل احمد خليل، دار الفرابي بيروت، 2003.

16. تركي رابح: التعليم القومي الشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (الجزائر، 1975).

17. جورج الراسي: الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر ...إلى عبد القادر ،دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2008.

18. خالد نزار ، محمد معارفية : الجيش الجزائري في مواجهة التضليل (محاكمة باريس) ترجمة خليل أحمد خليل ،وأسير فرحات ، دار الفارابي ، لبنان ، ط2 ، 2003.

19. رابح لونيسي : محطات وقضايا مفصلية في مسار الثورة الجزائرية ومستقبلها ، د ط ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2012 .

20. رابح لونيسي: هواري بومدين نصير المستضعفين، دار المعرفة، الجزائر، 2004 ،الجزائر، 2004.

21. رشيد ، بن يوب: دليل الجزائر السياسي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. 1999.

22. رشيد بن يوب : دليل الجزائر السياسي ، 1999 ، ط1 ، طبع المؤسسة الوطنية للفنون وحدة الرغاية ، الجزائر ، 1999.

23. رشيد مصالي : هواري بومدين الرجل اللغز، دار الهدى، الجزائر، د.ت.

24. رياض صيداوي: صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط1، (بيروت، 2000).

25. زهير احدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 ، مؤسة احدادن للنشر والتوزيع ، القبة ، الجزائر ، 2007 .

26. عبد الحميد إبراهيمي : في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999 ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، بيروت ، لبنان ، 2001.

27. عبد الفتاح ، أبو عيشة: موشوعة القادة السياسيين عرب وأجانب. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع. 2002 .

28. عبد القادر بولسان : الحكومات الجزائرية 1962-2006، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 .

29. عبد القادر جغلول : تاريخ الجزائر الحديث دراسة سسيولوجية ، ترجمة : فيصل عباس ، مراجعة : خليل أحمد خليل ، ط2، دار الحداثة ، بيروت ، 1982.

30. عبد الله مقلاتي : دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1954-1962 ، ج1 ، دار بوسعادة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013.

31. عبد النور خيثر : تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962 ، دار العلم والمعرفة ، الجزائر ، 2013 .

32. عبد الوهاب، الكيالي: موسوعة السياسة الدولية.: دار الهدى للنشر ، ج3، لبنان 1981

33. عثمان سعدي : عروبة الجزائر عبر التاريخ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982.

34. عثماني مسعود : مصطفى بن بولعيد مواقف واحداث ، ط4 ، منقحة ، دار الهدى ، الجزائر 2001.

35. عمار بومايدة: بومدين و آخرون ما قاله و ما اثبتته الايام...، تقديم:عبد الحميد مهري،دار المعرفة، الجزائر،2008.

36. عمار ملاح : حركة 14 ديسمبر 1967 لضباط الجيش الوطني، دار الهدي،الجزائر،2004.

37. عمار، بومايدة: بومدين والآخرون ماقاله وما أثبته الأيام . تق: عبد الحميد مهري ، دار المعرفة للنشر.

38. (د ط) . الجزائر 2008 .

39. غالي الغربي : فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1962م) ، غرناطة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009.

40. فتحي الديب : جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية ، دار المستقبل العربي ، مصر ، 1984.

41. فتحي الديب : عبد الناصر والثورة الجزائرية ، دار المستقبل العربي ، ط2 ، القاهرة ، 1990

42. قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج1 ، دار البعث ، الجزائر ، 1991.

43. لطفي الخولي : عن الثورة وفي الثورة و بالثورة حوار مع بومدين ، منشورات التجمع البومديني الإسلامي ، قسنطينة ، د ،ت .

44. ليكة معون: "الجمعيات النسوية من أجل حقوق المرأة"، مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية والثقافية في وهران، الجزائر، 1999.

45. محمد العربي الزبيري: عن رسالة رفائيل دراكي إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من اجل رجوع الأقدام السوداء إلى الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2000 .

46. محمد العيد مطمر : هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003

47. محمد العيد، مطمر: العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرة الكبرى ، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر (د س)

48. محمد بلعباس : الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر ، دار المعاصرة ، الجزائر .

49. محمد حربي : جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع ، تر: كميل قيصر داغر ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1983 .

50. محمد مختار الغرباوي: في مواجهة النزعة البربرية واخطارها الانقسامية، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

51. محمد مصايف: في الثورة و التعريب، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1971

52. مذكرات الشاذلي بن جديد : ملامح حياة 1929–1979دار القصبة للنشر ، تحرير عبد العزيز بو لكبير، ج1 ،الجزائر،2012.

53. مصطفى الهمشاوي : جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر ، منشورات المركز الوطني للحركة الوطنية والثورة الجزائرية ، الجزائر ، 2001.

54. مصطفى طلاس ، بسام العسلي : الثورة الجزائرية ، مكتبة دار طلاس للدراسات والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010.

55. مولود عويمر : أعلام و قضايا في التاريخ الإسلامي و المعاصر، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

56. نازلي معوض أحمد: التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، سلسلة الثقافة القومية (6)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

57. يحي أبو زكريا : الجزائر من أحمد بن بلة وإلى أحمد عبد العزيز بوتفليقة ، نشر الكترونيا ، ناشري ، الجزائر ، 2007 ، ص 10.

58. –محمد العربي الزبيري : الغزو الثقافي في الجزائر(1962–1982)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986.

59. –أحمد طالب الإبراهيمي : آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1954–1964، ج5 ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر ، 1997 .

60. الطاهر بن خرف الله : النخبة الحاكمة في الجزائر ما بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية ، ج2 ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 .

61. النازية: باحث النازية ، قرص مضغوط ويكيبيديا ، مؤسسة كوتافوتي ، 2007 .

62. بوعلام بلقاسم ، يوسف مناصرية و آخرون : تاريخ الجزائر 1830–1962 ، قرص مضغوط ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر ، 2002.

63. –حليم ميشال حداد : موسوعة قصة الحضارة وتاريخ الحضارات العربية (تونس الجزائر) ، مجلد 22 ، دار كاريس ، بيروت ، 1999.

64. –عبد الكمال جويبة : قضية الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيروتية 1954–1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2011 .

65. –عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1967.

66. –محمد العربي الزبيري : كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962م ، ط5 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، الجزائر .

67. –محمد بلقاسم ، حسن بهلول : سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ج 1 ، دار المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999.

68. –محمد جغابة : بيان أول نوفمبر ، دعوة إلى الحرب ، تقديم العربي ولد خليفة ، د ط ، دار هومة ، الجزائر ، 2012 .

69. سعد بن البشير عمامرة : هواري بومدين الرئيس القائد1932–1978، قصر الكتاب، الجزائر،د.ت..

70. سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب لنشر ، دحلب ، 2007 .

71. عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية(1954-1962)،ترجمة:عالم مختار،دارالقصبة للنشر، الجزائر،2007.

المصادر المراجع الاجنبية :

1- Mohamed harbi , Le FLN, Mirage et réalité des origine a la prise du pouvoire 1954-1962 , Edition J.a.Paris , 1998 .

2- Saad Dahlb , Mission Accomplie, Edition Dahlab , Alger , 1990.

3- Guerif Azeddine ,chabaissakhald : Boudiaf l'homme des ruptures ,Edition chihab,Batna,1992.

4- M'hamed Yousfi : le pouvoir 1962-1978,les presses de l'entreprise nationale d'edition et de publicité , Algérie , 1989.

5- Ahmed Talebi brahimi: Mémoire d'un algérien, tome 2.Edition casba alger, 2008.

6- La yachi Anser, The Process of working Class formation in Algeria, Doctoral Dissertation, England, University, Department of sociology,1999.

7- Ahmed Charef, Dossier d'octobre, ed.Laphonic, Alger, 1989.

8 - Amado De niguel, "opinion publicay conyuntura" ,Ed Instituto De Estudios Economicos ,Madrid, 1998.

المذكرات :

1. ربيع عمار : المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1954-1962) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013-2014.
2. سهام ميلودي، اتفاقية ايفيان : أسبابها ومضمونها وردود الأفعال – دراسة تحليلية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2015-2016 .
3. ليليى تيته: تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرة 1954-1962 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، 2012-2013.
4. محمد قدور : أحمد بن بلة ودوره في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1947-1956،
5. محمد لحسن زغيدي : بيان أول نوفمبر 1954 وأبعاده ، مجلة الدراسات التاريخية ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الجزائر 2، الجزائر ، 2012 ، العدد 14 .
6. مراد بوعياش : الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1962) أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، قم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2010-2011 .
7. يوسف قاسمي : مواثيق الثورة التحريرية – دراسة تحليلية نقدية (1954-1962) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008 .
8. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية ، 2003-2004.

الجرائد والمجلات :

1. ابراهيم السامرائي: "التعريب والعربية في الجزائر بين واقع قديم ورؤية مستقبلية"، مجلة المستقبل العربي، المجلد3، العدد23، السنة3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981.
2. احمد بن مرسلي:"دراسة شخصية هواري بومدين"، مجلة المصادر، العدد1، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، الجزائر،1999.
3. أزراج عمر: "الانسحاب النفسي الجزائري في الاعلام الغر بي"، مجلة الدستور العدد 438، دار العروبة، لندن، 1982.
4. السلامي حسنيك جمهورية في الليل واخرى في النهار مجلة الدستور، العدد 625، السنة20، باريس1990.
5. المجاهد بن طوبال لخضر، يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955 ، مجلة أول نوفمبر ، ع 52 ، الجزائر ، 1981 .
6. الميثاق الجزائري عام 1976، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.
7. النشرة الاقتصادية: "الجزائر–مواصلة تنفيذ خطط التنمية الناجحة 1979–1983"، العدد 46، السنة2، البنك المركزي العراقي، (بغداد، 1978).
8. النشرة الاقتصادية: تحت شعار الجزائر "زراعة النفط لحصد الصناعة"/ العدد 25، السنة 2/ البنك المركزي العراقي، (العراق، 1978).
9. الهاشمي بوجعدار: "أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها واثارها"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد12، جامعة منتوري في قسنطينة، منشورات دار الهدى، الجزائر1999.
10. أوقاسي لونيس: "أزمة الادارة التربوية في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 13، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، شركة دار الندى، الجزائر، 2000، ص 21.
11. بختي بم هودة: "شيء عن السؤال الثقافي في الجزائر"، مجلة الوحدة، العدد 76، السنة7، المجلس القومي للثقافة العربية، المملكة المغربية، 1991.

12. بدر حسن الشافعي: الجزائر.. ماذا بعد مرور اكثر من عقد على الازمة "، مجلة السياسية الدولية ، العدد 148، السنة 38، مطبعة الاهرام التجارية، القاهرة، 2002.

13. بشير التجاري: "توطن المناطق الصناعية دراسة لبعض النماذج غرب الجزائر"، مجلة المدينة العربية، العدد 37، السنة 8، منظمة المدن العربية، المطبعة العصرية، الكويت، 1989.

14. بشير عبد الحفيظ: تسع سنوات على رحيل بن جديد، جريدة الشرق الاوسط العدد1079، الشبكة العالمية للمعلومات www.Asharq 2001.

15. بلحسن عمارة: المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر مجلة المستقبل العربي، المجلد 13، العدد 141، السنة 13، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1990.

16. بن عيسى حنفي: واقع الترجمة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلة العربية للثقافة، العدد 2، السنة 2، إدارة القافة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1982.

17. بهلول حسن: الحياة الثقافية في الجزائر، مجلة الثقافة ، العدد 51، السنة 9، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر 1979.

18. بوعلام حمدي: "أينحظ الطفل منالنشاط المدرسي"، مجلة الثقافة، العدد52، السنة 9، وزارة الإعلام و الثقافة،الجزائر، 1979.

19. بوودن عبد العزيز: "النمو الحضري والمفاهيم المرتبطة به"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، منشورات جامعة منتوري في قسنطينة، الجزائر، 2005.

20. تركي رابح: "جهود الجزائر في ميدان رعاية الطفل والطفولة"، مجلة الثقافة، العدد 52، السنة 9، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979.

21. تركي رابح: "جهود الجزائر في ميدان رعاية الطفل والطفولة"، مجلة الثقافة، العدد 52، السنة 9، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979.

22. تركي رابح: أضواء على سياسة تعريب التعليم والادارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر، سياسة تعريب التعليم العام والجامعي في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، المجلد 2، العدد 20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.

23. جريدة الشروق اليومي، العدد 2885، 26 مارس 2010.

24. حزب جبهة التحرير الوطني : النصوص الإسلامية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962) ، قسم الاعلام والثقافة ، الجزائر ، 1979.

25. حزب جبهة التحرير الوطني: جهود السنوات العشر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1975.

26. حزب جبهة التحرير الوطني: نصوص الثورة الزراعية، مطبعة بن بولعيد،الجزائر،د.ت.

27. درة محفوظ: "المرأة العاملة في المغرب العربي بين الاستغلال والتحرر"، مجلة المستقبل العربي، المجلد 4، العدد 37، السنة 4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

28. دستور 1989 الشبكة العالمية للمعلومات. www.el-mouradia.dz)

29. دستور عام 1976، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. www.el-mouradia.dz

30. دلال البزري: "المرأة في العمل الأهلي العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 136، السنة 13، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

31. زيطاري سامية: "دراسة تحليلية وقياسية لسوق السكن في الجزائر ما بين 1982-1992"، مجلة المعهد، العدد5، دائرة البحث العلمي لمعهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1995.

32. سعيد عليوان : قيم الإسلام في مواثيق الثورة الجزائرية (من خلال بيان أول نوفمبر 1954 ، ميثاق الصومام 1956 ، برنامج طرابلس 1962 ، منشور بكتاب : القيم الفكرية والإنسانية في الثورة الجزائرية (1954-1962) ، ج1 ، ط2 ، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2003 .

33. صالح لميش : الثورة الجزائرية في الإعلام العربي ، مصر نموذج ،مجلة المصادر ، ع10،الجزائر ، 2004 .

34. عبد العزيز شرابي و وروابح عبد الباقي: "المديونية الخارجية للجزائر: نظرة مستقبلية"، مجلة حوليات، العدد 34، جامعة قسنطينة، مطبعة البعث، الجزائر، 1997.

35. عبد العزيز شرابي: "أزمة التمية وافاقها في الجزائر"، مجلة بناة الاجيال، العدد 18، السنة 5، المكتب التنفيذي لنقابة المعلمين، سورية، 1996.

36. عبد الناصر جابي: "الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع"، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية، المنتدى العام الثالث، الشبكة العالمية للمعلومات، 2003www.ifrance.com،

37. عدنان عضيمة: "الجزائر أو مدينة القصبة"، مجلة الفيصل، العدد101، السنة 9، دار الفيصل الثقافية، المملكة العربية السعودية، 1985.

38. عز الدين المناصرة: "العرب الامازيغ عرب عاربة"، عرض فتحية احمد؟، مجلة العربي، العدد 492، وزارة الإعلام، الكويت، 1999.[1]

39. عمار بالحسن: الكتابة والمنبر الغائب: المجلات الثقافية في الجزائر، في كتاب سليمان الرياشس وآخرون، الازمة الجزائرية، سلسلة كتب المستقبل الهربي (11)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1999.

40. عمار بوحوش: "لغتنا العربية جزء من هويتنا "، مجلة المستقبل العربي، المجلد4، العدد 35، السنة 4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

41. فتحي حسن عطوة: احداث العنف وازمة النظام السياسي في الجزائر، مجلة المنار العدد47، السنة4، مطبعة الاهرام التجارية القاهرة 1988.

42. فضيل ديلو: "الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الاصالة واغتراب"، مجلة المستقبل العربي، العدد 255، السنة 23، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

43. فكرون السعيد: "التغيرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية (الجزائر نموذجا)"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة منتوري في قسنطينة، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2005.

44. فوزي عبد الرزاق: "اشكاليات تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 26، منشورات جامعة منتوري في قسنطينة، –الجزائر، 2006.

45. قاسمي صونية: "أنماط الجريمة في المجتمع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 24، منشورات جامعة منتوري في قسنطينة، الجزائر، 2005.

46. لطفي بركات أحمد: "لاستراتيجية تربوية مقترحة لتعريب في الجزائر"، مجلة الفيصل، العدد 92، السنة 8، دار الفيصل للثقافة، المملكة العربية السعودية، 1984.

47. مجلة افكار: ((رجل اللعبة الجنرال خالد نزار احتار للجزائر عبدة اللعبة الاتاتوركية))، العدد 492، السنة9، مسنترابلازا المقدسي، لبنان1992.

48. مجلة الاقتصاد العربي: "من اجل تصور سليم لمستقبل الجزائر الشاذلي بن جديد يبدأ المواجهة الشاملة للمشاكل الاقتصادية"/ العدد 45، دار الصحافة العربية، (لندن، 1980.

49. مجلة الاقتصاد العربي: العدد 47، دار الصحافة العربيةلندن، 1980.

50. مجلة التضامن : الحكومة الجزائرية مؤشر للتغيير، العدد 293، السنة2، لندن 1988.
51. مجلة الثقافة: العدد 49، السنة 9، وزارة الاعلام والثقافة، (الجزائر، 1979).
52. مجلة الدستور: :مرحلة جديدة من الشاذلية" مجلة الدستور، العدد 362، السنة 15، دار العروبة، لندن، 1985.
53. محسن عقون: "تغيير بناء الأسرة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، منشورات جامعة منتوري في قسنطينة، الجزائر، 2002.
54. محل العين جبائلي : علاقات الجزائر مع الكتلة السوفياتية من 1962-1978 ، ع 5 ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية ، تصدر عن معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر ، 1984.
55. محمد ابراهيم منصور: "هلال الديون المتوسطية المال والسلطة في الجزائر ومصر والمغرب وتونس وتركيا"، مجلة المستقبل العربي، العدد 22، السنة 24، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1999.
56. محمد الهادي لعروق: "خصائص النمط الحضري الجزائري في تعداد 1977"، الملتقى الجغرافي الخامس للمغرب العربي، الجزائر، 1982.
57. محمد صالح يحياوي: " الوعد الحق بناء الحزب و الدولة ط، مجلة الثقافة العدد 49، السنة9، وزارة الاعلام و الثقافة، (الجزائر، 1979).
58. محمود بوسنة: "الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، منشورات جامعة منتوري في قسنطينة، الجزائر، 2002.
59. معاطي محمد احمد، " الجزائر ما بعد بومدين، مجلة السياسية الدولية، المجلد 15، العدد56، السنة 15، مؤسسة الاهرام، (القاهرة، 1979).
60. www.el-mouradia.dz
61. -الطيب، ولد لعروسي : مذكرات الشاذلي بن جديد وتاريخ الصراعات بين الرفاق والأشقاء. جريدة القدس . العدد 7412 ، 2013 .
62. -تركي رابح: "التربية الدينيةوالأخلاقية للشباب الجزائري"، مجلة الثقافة، العدد 55، السنة 10، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1980.
63. -علي العياشي : مؤتمر الصومام أول مؤتمر جبهة التحرير الوطني ، مجلة أول نوفمبر ، ع78.
64. -فاطمة مرابط: "المرأة في الجزائر بين جمود القرية وصخب المدينة"، مجلة المنار، العدد 48، السنة 4، مطبعة الأهرام التجارية، القاهرة، 1988.

65. –مجلة ديارنا والعالم: العدد 78، السنة 7، وزارة الملية والبترولقطر، 1982.
66. محمد الهادي لعروق: "المدينة الجزائرية سياسات وممارسات التهيئة"، مجلة حوليات، المجلد1، وحدة بحث افريقيا والعالم العربي، مطبعة البعث في قسنطينة، الجزائر، 1997.

المواقع الالكترونية :

1. الشاذلي بن جديد الرجل الثاني بعد بومدين (الجزائر)، ليالي لبنان، www.lebnights.net.
2. الشاذلي بن جديد، www.el-mouraddia.dz.
3. الشاذلي بن جديد، الموسوعة الحرة، www.wikipedia.com
4. شخصية الشاذلي بن جديد، وكالة الاخبار الاسلامية، www.islamicenews.nest،
5. محمد عبيدو : السينما في الجزائر، متاح على الرابط :
6. نور الدين العويديدي: بن جديد: لم يخبرني احد على الاستقالة، اسلام اون لاين. www.Islamo,line.net
7. يحي ابو زكريا: الجزائر من احمد بن بلة و الى عبد العزيز بو تفليقة، الشبكة العالمية للإنترنيت، www.Yabeyrouth.com.

www.ahewar.org/debat/show.aart

الثلاثاء 17-03-2014 على الساعة 21:41.

8. مقال : من هو رضا مالك على موقع الجزيرة : www.aljazeera.net
من هو رضا مالك ، 2017/07/29 .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر والعرفان	/
الإهداء	/
كشاف الجداول	/
مقدمة	أ
الفصل الاول : الدولة الجزائرية في مواثيق الثورة الاساسية 1954-1962.	
أولا : الدولة الجزائرية في بيان اول نوفمبر 1954.	**07**
ثانيا : الدولة الجزائرية في ميثاق الصومام 1956.	**14**
ثالثا : الدولة الجزائرية في ميثاق طرابلس 1962.	**27**
الفصل الثاني : الدولة الجزائرية بين الارث الاستعماري والصراعاتالايديولوجية 1962-1965 في عهد بن بلة.	
اولا : احمد بن بلة رئيسا للدولة الجزائرية.	**37**
ثانيا : الصراعات الايديولوجية .	**44**
ثالثا : اعادة بناء البنية التحتية للدولة الجزائرية.	**63**
رابعا : اعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري.	**70**
الفصل الثالث : بناء دولة على اسس ايديولوجية اشتراكيةفي عهد الرئيس هواري بومدين	
اولا : هواري بومدين رئيس للدولة الجزائرية.	**81**
ثانيا : الشرعية الثورية وتكريس النظام العسكري على حساب النظام السياسي.	**87**
ثالثا : رؤية اقتصادية جديدة لبناء دولة مستقلة عن الشركات الاجنبية.	**102**
رابعا : تطبيق العدالة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري.	**109**
الفصل الرابع : الدولة الجزائرية الليبراليةفي عهد الشاذلي بن جديد 1979 -1992.	
اولا : فترة حكم الشاذلي بن جديد .	**117**
ثانيا : النظام السياسي من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية .	**125**
ثالثا : بناء نظام اقتصادي ليبرالي وتشجيع نظام الخوصصة.	**138**
رابعا : التحولات الاجتماعية والثقافية من مجتمع اشتراكي لمجتمع ليبرالي واثره على استقرار المجتمع الجزائري.	**149**

الخاتمة	176
ملخص الدراسة	178
الملاحق	181
قائمة المصادر والمراجع .	207
الفهرس	221